



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: الاحکام النبویه

مؤلف:

موضوع:

شماره اختصاصی (۱۵۰) از کتب اهدائی: معزی

شماره ثبت کتاب: ۲۱۱۸۷۳

جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۵۰

۱۵۰ معزی
۲۱۱۸۷۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

خطی اهدائی

۱۵۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: الاحکام النبویه

مؤلف:

موضوع:

شماره اختصاصی (۱۵۰) از کتب اهدائی: معزی

شماره ثبت کتاب: ۲۱۱۸۷۳

جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۵۰

۱۵۰ معزی
۲۱۱۸۷۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

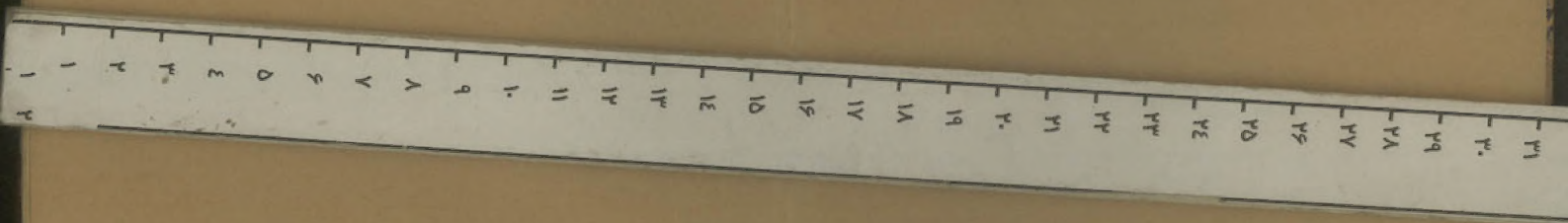
خطی اهدائی

۱۵۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران
کتاب	الاحكام التبتیه	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۱۱۱۱۱
شماره اختصاصی (۱۵۰) از کتب اهدائی : معنری		

۱۵۰
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تاسیس ۱۳۰۲

۱۵۰ معنری
۲۱۱۸۷۳



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی ۱۵۰
----------------------------------	-------------------

زغم دور بايم بنده بود تا بهم عهد یکم شد شد صوبه
و چون شد اسیر تا بهم بفراب گزنی کن زخا و ما زینقا تا به

۱۶۰
۱۶۰
ک

زغم دور بايم بنده بود تا بهم
اسیر

در این کتاب

[illegible]

الطلاق والعناق وما في حكمها وما عدا ذلك احكاماً
وهذا القسم يشتمل على كتب نبيها عند المصير
انشاء الله تعالى **كتاب الظهارة** والظهاره على ضربين
صغرى وكبرى فالصغرى على ضربين واجب وندب
فما يورث به واجب فهو واجب وما يورث به ندب
او يكون لدخول موضع شريف والنوم او المأوى اليه
من الكون على طهارة فهو ندب ثم تنقسم احكامها الى خمسة
اقسام منها ما يتطهر منه من الأحداث وما يتطهر منه من
المياه وما يقوم مقامها عند عدمها او تعدد استعمالها
وكيفية الظهار ونواقضها **ذكر ما يتطهر منه** لا وضوء
الا من الغائط والبول والنوم الغالب على العقل وما
في معناه فما يذهب العقل او يربح وما عدا ذلك فليكن
يوجب للوضوء فلهذا نواقض الظهاره الصغرى **وهذه**
الأحداث لها احكام وهي على ضربين واجب وندب

او يورث به
ما يورث به
ما يورث به
ما يورث به
ما يورث به

ما يورث به
ما يورث به
ما يورث به
ما يورث به
ما يورث به

قالوا

فالواجب الاستنجاء للغائط وغسل راس الأجليل من البول
والندب على ضربين ادب وذكر ورقبة الاربع متقدمة
من اراد الغائط تطلب ان يتخلى فيه ولا يكون شظف
ولا في رجليه ولا مسقط ثمار ولا جادة طوي ولا مورد
المياه ولا جاري المياه ولا راكدها ولا يكون مكشوف
الراس وليقدم رجله اليسرى على اليمنى عند دخوله اليه
وليقبل بسم الله وبالله اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
الحديث الشيطان الرجيم وليس غير مستقبل القبلة
ولا مستدبرها فان كان في موضع قد بقي على استقبالها
او استدبرها فليتحرف في صعوده هذا اذا كان في الصحراء
والقلوات وقد رخص ذلك في الدور وتجنبه افضل
وقد قيل انه لا يستدبر الشمس والقمر ولا يستقبلهما
وليجنب الكلام الذي لا تدعو اليه حاجة او يكون
شكراً لله تعالى او صلوة على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم

الحديث هو الحديث
والحديث الذي هو الحديث
الحديث الذي هو الحديث

اذا سمع ذكره او حكاية قول مؤذن عند سماعه فادأ
حاجته فليمسح باصبعه الوسطى تحت قضيبه من اصله
من تحت انثيه ثلاثاً ثم يترقب قضيبه فيما بين المبتدئ
الاجام وهو يتخف ثلاثاً فان كان يريد ادخال يده في الأناء
فليغسلها مرتين ثم يدخلها فيه ويستنجي اليسرى حتى
الموضع هذا اذا تعدى الغائط المخرج فليس يجزئ الا
الماء مع وجوده فان لم يتعد فليستجمر بثلاثة اجار ولا
يجزئ الا ما كان اصله الارض في الاستجمار ويجزئ بين
الاجار والماء افضل واذا قام من مكانه مسح يديه
اليمنى بطنه وقال الحمد لله الذي ما طعنى الاذي وهذا
طعامي وشرابي وعافاني من البلوى الحمد لله الذي
رزقني ما اغتذيت به وعزقني الله وابقى في جدي فقه
يقولها ثلاثاً واخرج عقل انثيته يا لها نعمت يا لها نعمت يا لها نعمت لا يفقد
القادرين على قدرها ثم يخرج مقدمات رجله اليمنى من

او يورث به
ما يورث به
ما يورث به
ما يورث به
ما يورث به

ما يورث به
ما يورث به
ما يورث به
ما يورث به
ما يورث به

في

في يد خاتم على فضبه اسم من اسماء الله تعالى او اسم رساله
او الأئمة الطاهرين عليهم السلام وكان في اليسرى فلا يتركه
عند الاستنجاء فيها ولا يترك وهو على الغائط ومن اراد البول
فلا يبول في صلب الارض ولا في راكدها ولا يستقبل بوله
الرجل ولا يبول في فجرة الضباب ومواضع الهوام وكرهاه
في جاري الماء دون كراهته في راكده ولا يستقبل بعجزه
الشمس ولا القمر وقد بينا كيفية الاستنجاء منه ولا يجزئ
في غسل البول غير الماء مع وجوده ويجزئ ان يغسل مخرج
البول على ما بيناه بمثل ما عليه من الماء مع قلة الماء و
ليغسل يده قبل ادخالها الا اناء اذا بال مرة واحدة وكذلك
اذا قام من النوم **ذكر ما يتطهر به وهو المياه**
الماء على ضربين ماء مطلق وماء مضاف فالمطلق طاهر
مطهر واما الماء المضاف فعلى ضربين مضاف لثوبه
الاضافة اطلاق اسم الماء وهو على ضربين مضاف الى الثوب

الحديث هو الحديث
الحديث الذي هو الحديث
الحديث الذي هو الحديث

من البول

الحديث هو الحديث
الحديث الذي هو الحديث
الحديث الذي هو الحديث

ومضاف الى جسم لافاه فالمضاف الى استعمال اذا علم خلقه
من النجاسة كان طاهراً مطهراً سواء استعمل في الكبرى
لم يجز استعماله والمضاف الى الجسم ما يكون ملقواً بقليل
الزعفران فهو ايضاً طاهراً مطهراً ومضاف سلبته الا
اطلاق اسم الماء عليه وهو على ضربين مضاف الى طاهر
ومضاف الى نجس فاما المضاف الى طاهر فماء الورد و
الزعفران الكثير والاس والمرق وما شبه ذلك فهو طاهر
غير مطهر لا يجوز الوضوء به واما المضاف الى النجس فليس
بطاهر ولا مطهر ولا يجوز شربه ولا استعماله على وجه
الا ان تدعو الى شربه ضرراً وهو كونه اضراباً لحدوث
يزول حكم نجاسته باخراج بعضه والاخر يزول بزيادة
والاخر لا يزول حكم نجاسته على وجه الاول مائة الكبار
وهي نجس ما يقع فيها من نجاسة او يموت ما نذ كثر
وتطهر باخراج ما حذ فنقول ان تطهيرها على ثلثة

الضرب واحد

اضرب احدها بترج جميع ماؤها والاخر بترج كثر ولا
ينزع ولا معدودة فالاول اذا مات فيها بعير او وقع فيها
مكر او دم حيض او فقاير واستحاضة او فقاير او متي او
تغير لونها او رجعها او طعمها بالنجاسة فانه بترج جميع ماؤها
فان تعدد ذلك لتزايده تراج عليها اربعة رجال من اول
التي رايها الى اخره واما الثاني الذي ينزع منها كثر فان يموت
فيها بقر او حمار او فرس وما شبه ذلك ولم يتغير واصفاً
بموتها فيها فان قل ذلك عن كثر ترج جميعه واما الثالث فقل
ثمانية اضرب منه ما ينزع له سبعون دلواً ومنه ما ينزع
له خمسون دلواً ومنه ما ينزع له اربعون دلواً ومنه ما ينزع
له عشر دلواً ومنه ما ينزع له سبع دلواً ومنه ما ينزع له
خمس دلواً ومنه ما ينزع له ثلث دلواً ومنه ما ينزع له دلواً
فالاول الانسان والثاني ان تقع فيها عذرة رطبة وكثير اللحم
والثالث ان يقع فيها العزول والكلب والخنزير والثاء والسنور

فان ترج منها عشرة دلواً فان كانت رطبة او ذات لحم فقل
فان ترج منها عشرة دلواً فان كانت رطبة او ذات لحم فقل

والكلب وما في قدر ذلك ولبول الرجال فيها والراع العذرة
الياسة وقليل اللحم الذي ليس به حيض ونفاس فقليل ذلك
وكثيره فيما ذكرناه في الحكم سواء والحاجة والحمام
سواء ان كان صغيراً او كبيراً وما في قدر جسمها والفارة
اذا اقتضت وانفتحت ولبول الضبي فيها ولا ترأس النجس
التاسر في جلاله الحاج الساب الفارة اذا شتخ ولا
تشتخ ولموت الحية والوزغة والعقرب الثامن لموت
الوزغة والعصفور وما اشبهه واما ما يزول حكم نجاسته
بزيادة فهو ان يكون الماء قليلاً وهو راكد في روض او غدير
او قليل فانه يجس ما لا يقية من النجاسة وحة القليل
ما نقص عن كثر والكثرة ما افتار طين واذا زاد من زيادة
تبلغه الكثرة او كثر طهر وكذلك التجاري اذا كان قليلاً فاق
عليه النجاسة ثم كثر حتى زل الاستيلاء فانه يطهر
لا يجس لغيره ان اذ بلغت لكن الا ما غير احد اوصافها

وما لا يورم

وما لا يزول حكم نجاسته فهو ما في الاواني خيطه
والحياض بل يجب اهراقه وان كان كثيراً وغسل الاواني
من ولوغ الكلب ثلثة مرات اولاهن بالتراب ويغسل
من غير ذلك مرة الا انية الحنجاسة فاتها تغسل سبع
بالماء وفي موت الفارة مثل ذلك فاما ما لا ينقل له سائلة
كالجراد والذباب فلا يجس بوقوعه ولا يموتة **والعلم ان**
الماء في الاصل على الطهارة وهو على ثلثة اضرب جاري
وماله حكم الجاري وراكد فالجاري لا ينجسه الا ما
يستولي عليه النجاسة وكذلك ما له حكمه من ماء
الحمام فاما ما ليس له حكم جاري والراكد من الاقدية
حكمها واما الاقدية فاعلى ثلاثة اضرب طاهر ونجس و
مكروه فسور كل شيء طاهر طاهر وسور كل شيء نجس
والمكروه سور جلال البهائم والجوارح وما يجوز ان يأكل
النجاسة والحائض التي ليست مأثومة فاما ما يقوم

النجاسة على الماء والطين والحياض
الكون والفسخ والقبح وغيرها
منها من الجارية والحياض فقل
ان يكون ضغائر فقل بالاشياء
الكريمة بكن ما وقع فيها
من النجاسة والراكد القليل
القدح ولا يكون ماء ما لم يكن
بملائة الكثرة باعتبار استلابة
ويكون هذا لا يكون كذلك
والوضع دون ذلك وهذا
سواء من ماء او غيره

النجاسة على الماء والطين والحياض
الكون والفسخ والقبح وغيرها
منها من الجارية والحياض فقل
ان يكون ضغائر فقل بالاشياء
الكريمة بكن ما وقع فيها
من النجاسة والراكد القليل
القدح ولا يكون ماء ما لم يكن
بملائة الكثرة باعتبار استلابة
ويكون هذا لا يكون كذلك
والوضع دون ذلك وهذا
سواء من ماء او غيره

النجاسة على الماء والطين والحياض
الكون والفسخ والقبح وغيرها
منها من الجارية والحياض فقل
ان يكون ضغائر فقل بالاشياء
الكريمة بكن ما وقع فيها
من النجاسة والراكد القليل
القدح ولا يكون ماء ما لم يكن
بملائة الكثرة باعتبار استلابة
ويكون هذا لا يكون كذلك
والوضع دون ذلك وهذا
سواء من ماء او غيره

النجاسة على الماء والطين والحياض
الكون والفسخ والقبح وغيرها
منها من الجارية والحياض فقل
ان يكون ضغائر فقل بالاشياء
الكريمة بكن ما وقع فيها
من النجاسة والراكد القليل
القدح ولا يكون ماء ما لم يكن
بملائة الكثرة باعتبار استلابة
ويكون هذا لا يكون كذلك
والوضع دون ذلك وهذا
سواء من ماء او غيره

مقام المياه عند عدمها فالتراب وما رسمت الشريعة ان يكون
 في حكم التراب وسفين شرح حكمه ان شاء الله تعالى ذكر كيفية
 الطهارة الصغرى اعلم ان كيفية الطهارة تشمل على واجب وند
 فالواجب منه التيمم وغسل الوجه من قصاص شعر الرأس
 المخاد إلى الذقن طولاً وما دارت عليه الوسطى بالأصابع عرضاً
 وغسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع وادخال المرفق
 في الغسل مرة مرة والمسح من مقدم الرأس بالبلل الباقية في
 اليد مقدماً رصيحاً أقله وأكثره فثلثه أصابع مضمومة ومسح
 ظاهر القدم من أطراف الأصابع إلى الكعبين اللذين هما
 معقد الشراك بالبلل أيضاً والترتيب أيضاً واجب الوجه قبل
 اليدين واليدين اليمنى قبل اليسرى والرأس قبل الرجلين والرجل
 اليمنى قبل اليسرى وفي أصحابنا من لا يرى في الرجلين
 ترتيباً والمولات واجب أيضاً وهوان يغسل اليدين
 والوجه رطب ومسح الرأس والرجلين واليدان رطبة
 في الزمان والمكان

هذا هو الوجه الصحيح
 في الطهارة الصغرى
 وهو ما رسمت الشريعة
 من غسل الوجه واليدين
 والرأس والرجلين
 ومسح القدمين
 والترتيب واجب
 في كل واحد من هذه
 الأعضاء

في الزمان والمكان المعتدلين وان لا يستقبل الشعر الذي
 في اليدين من اخل شيء مما ذكرناه باطل وضوءه **واما**
 التيمم فيشتمل على ثلثة اشياء على زيادة في الكيفية وعلى التيمم
 وذكر فاما الزيادة فهي تكرار غسل الوجه واليدين مرة ثانية
 وليس في المسوح تكرار والغسل للوجه بيد واحدة وهو الحق
 والمضمضة ثلاثاً والاستنشاق ثلاثاً والتوابع في وضوء
 صلاته التيمم من وكيد التيمم ومسح الرجلين من الأصابع
 إلى الكعبين لأن في بعض الروايات اجازة مسحهما من الكعبين
 إلى الأصابع **واما** الأرب فهو ان يضع الأبناء عن يمينه و
 يقول اذا نظرت إلى يديك جعل الماء طهوراً ولا يجله
 نجساً ثم يقول بسم الله ويأبته ويدخل يده اليمنى في الماء
 بعد ان يغسلها على ما بينته فاما الذكر فيغضه مامض
 والباقي ان يقول اذا غمض الله لم يبق شيء يوم القاء
 وأطلق لياني يذكراك واذا استنشق قال اللهم لا تخلفني

هذا هو الوجه الصحيح
 في التيمم
 وهو ما رسمت الشريعة
 من غسل الوجه واليدين
 والرأس والرجلين
 ومسح القدمين
 والترتيب واجب
 في كل واحد من هذه
 الأعضاء

او اذا تشق

لحيات الجنان واجعلني ممن يشم ريحها وودعها ونحوها
 واذا غسل وجهه قال اللهم بصر وجهي يوم تتوفاه
 الوجوه ولا تتوفاه يوم تبصر فيه الوجوه واذا غسل يده
 اليمنى قال اللهم اعطني كتابي يميني واكلمني الجنان
 يساري وخاشعني جبابير ارجلتي ومن يتقلب
 إلى أهله مسروفاً واذا غسل اليسرى قال اللهم اعطني
 كتابي يساري ولا تجعلها مغلوطة إلى عني واذا مسح
 رأسه قال اللهم غشني رخصتك وبركائك واذا
 مسح رجله قال اللهم تكبت قد عني على الصراط يوم
 تزل فيه الأقدام واجعل سعدي فيما يرزقك عني يا ذا
 الجلال والإكرام فاذا فرغ من الوضوء قال الحمد لله رب
 العالمين اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من
 المتطهرين ولا فرق بين وضوء الرجال والنساء
 الا في شئين احدهما ان المرأة تبدل في غسل اليدين

بباطنها

بباطنها والرجل يظاها وان مسح رأسها من تحت قفا
 مقدار أملة في الظهر والعصر والعشاء الأخيرة فاما في المني
 والفرقة مسح على رأسها مقدار ثلاث أصابع مضمومة ومن
 في يده خاتم ضيق يمنع من وصول الماء إلى تحتها فليتنه
 ولكان واسعاً اذارة ثم يلحى بالواجب ما يعرض من سهو
 فيها فيجلبه الاعادة أو الثلاثي ومن ظن وهو على وضوء
 انه فعل ما يبطل الطهارة من حدث او خلل بواجب فليعد
 وان كان ظنه بعد قيامه لم يمتنع اليه وكذلك لو كان
 ملتقياً للطهارة والحديث وشك في أيهما سبق اعاد وان
 كان على يقين من الطهارة ثم شك في انتفاضاها فليعمل
 على يقينه وان كان في يقين من الحدث وشك في الطهارة
 فليتنه **واما** الوضوء الصغرى فهو ما ذكرناه
 قبل من البول والغائط والريح الخارجة من الدبر على وجه
 معتاد والنوم الغالب على العقل وما في حكمه وما عدا ذلك

هذا هو الوجه الصحيح
 في الوضوء الصغرى
 وهو ما رسمت الشريعة
 من غسل الوجه واليدين
 والرأس والرجلين
 ومسح القدمين
 والترتيب واجب
 في كل واحد من هذه
 الأعضاء

فليس بنافض الا يخرج معه شيء ثم اذكرناه مثل الاشياء
 اذا خرجت ملطخة ولو خرج شيء ثم اذكرناه من غير التيبالين
 لما نقض الوضوء كمن يخرج من جراحته غائط او بول
 ذكر الطهارة الكبرى وهي الغسل وهو على ضربين واجب
 ونائب فالواجب على سبعة اضر بغير الجنابة وغسل الجرح
 وغسل النفس وغسل المتحاضة وغسل من مزل المني
 على احد الزوايتين وغسل الاموات وغسل من تعمد
 ترك الصلوة الكسوف وقال نكف القرص كله وانما كان
 لهذه الاعمال والمعرفة بها والتطهر تعلق باحكامها
 هذه الاعمال وجبتيان ببدايتها ذكر غسل الجنابة وما يوق
 الجنابة تكون بامر من ينزل الماء الدافق على كل وجه ومن
 الجماع في الفرج اذا غيب الحشفة والتقى الختان وما يوق
 الجنابة على ضربين افعال وترك فالافعال على ضربين
 واجب ونائب فالواجب ان يستبرئ بالبول ونشر القضي

فان تعذر البول فالتبريد لا بد منه فان رأى على احليله بعد
 الغسل وقد بال ونثر واجتهد ونثر فلا يعيدت غلته
 فان لم يكن فعل ذلك اعاد وليغسل المني من راس احليله
 ومن بدنه ان كان اصابه ذلك ويغسل راسه او لا حتى
 وتخلل شعره حتى يوصل الماء تحتة ثم يغسل بياضه مرة
 ومياسه مرة ثم يفيض الماء على جده ولا يترك منه شيء
 ولمزيد على بدنه والتقريب واجب واما الموالاة فلا
 ههنا فلو غسل راسه غيرة وباقي جده عند الزوال
 او بعد مجاز واما التدب فالمضمضة والاستنساخ و
 تكرار الغسل ثلاثا ثلاثا وغسل اليدين قبل ادخالهما
 الاناء ثلاثا واما التروك فعلى ضربين واجب ونائب
 فالواجب ان لا يقرأ سورة العزائم ومن سجد لقمن
 وحسن التجدد والتجمل واقرأ باسم ربك ولا يمس كتابه
 فيها اسم الله تعالى ولا القرآن فان من هاهنا المصحف

فان تعذر

فان تعذر البول فالتبريد لا بد منه فان رأى على احليله بعد
 الغسل وقد بال ونثر واجتهد ونثر فلا يعيدت غلته
 فان لم يكن فعل ذلك اعاد وليغسل المني من راس احليله
 ومن بدنه ان كان اصابه ذلك ويغسل راسه او لا حتى
 وتخلل شعره حتى يوصل الماء تحتة ثم يغسل بياضه مرة
 ومياسه مرة ثم يفيض الماء على جده ولا يترك منه شيء
 ولمزيد على بدنه والتقريب واجب واما الموالاة فلا
 ههنا فلو غسل راسه غيرة وباقي جده عند الزوال
 او بعد مجاز واما التدب فالمضمضة والاستنساخ و
 تكرار الغسل ثلاثا ثلاثا وغسل اليدين قبل ادخالهما
 الاناء ثلاثا واما التروك فعلى ضربين واجب ونائب
 فالواجب ان لا يقرأ سورة العزائم ومن سجد لقمن
 وحسن التجدد والتجمل واقرأ باسم ربك ولا يمس كتابه
 فيها اسم الله تعالى ولا القرآن فان من هاهنا المصحف

فان تعذر البول فالتبريد لا بد منه فان رأى على احليله بعد
 الغسل وقد بال ونثر واجتهد ونثر فلا يعيدت غلته
 فان لم يكن فعل ذلك اعاد وليغسل المني من راس احليله
 ومن بدنه ان كان اصابه ذلك ويغسل راسه او لا حتى
 وتخلل شعره حتى يوصل الماء تحتة ثم يغسل بياضه مرة
 ومياسه مرة ثم يفيض الماء على جده ولا يترك منه شيء
 ولمزيد على بدنه والتقريب واجب واما الموالاة فلا
 ههنا فلو غسل راسه غيرة وباقي جده عند الزوال
 او بعد مجاز واما التدب فالمضمضة والاستنساخ و
 تكرار الغسل ثلاثا ثلاثا وغسل اليدين قبل ادخالهما
 الاناء ثلاثا واما التروك فعلى ضربين واجب ونائب
 فالواجب ان لا يقرأ سورة العزائم ومن سجد لقمن
 وحسن التجدد والتجمل واقرأ باسم ربك ولا يمس كتابه
 فيها اسم الله تعالى ولا القرآن فان من هاهنا المصحف

او صقح اوراقه وقرأ فيه فقد ترك ندبا او فعل مكرها
 والتدب الا يمس المصحف ولا يقرأ القرآن ولا يقرب الجنابة
 الا عابر سبيل ولا يترك فيها شيئا فان كان له فيها
 شيء اخذه ولا يغمر في كثير الماء الزاكد وله ان يصلي
 بغسله ماشا ومن فرض وقيل ولا وضوء عليه وهذا
 في الجنابة خاصة وباقي الاعمال واجبها وندبها الا
 فيه من الوضوء الاستبلاحة الصلوة وافتقارها وحده
 تجزئه عن الغسل وترتيبه وغسل اللثة كغسل الرجل
 في كل شيء وفي الاستبراء ذكر حكم الحيض وضله
 الحيض دم غليظ يضرب الى السواد يخرج بحمرة وحرارة
 وما يلزم الحائض فهو على ضربين فعل وترك فالفعل
 ان تحتشي بالكرسف لقطن لثلا يتعدى لدم الى ثيابها
 وينعه من التعدي ومنع زوجها من وطئها واما
 الترك فهو ان تترك ايام حيضها وهو في اقله ثلثة ايام

فان تعذر البول فالتبريد لا بد منه فان رأى على احليله بعد
 الغسل وقد بال ونثر واجتهد ونثر فلا يعيدت غلته
 فان لم يكن فعل ذلك اعاد وليغسل المني من راس احليله
 ومن بدنه ان كان اصابه ذلك ويغسل راسه او لا حتى
 وتخلل شعره حتى يوصل الماء تحتة ثم يغسل بياضه مرة
 ومياسه مرة ثم يفيض الماء على جده ولا يترك منه شيء
 ولمزيد على بدنه والتقريب واجب واما الموالاة فلا
 ههنا فلو غسل راسه غيرة وباقي جده عند الزوال
 او بعد مجاز واما التدب فالمضمضة والاستنساخ و
 تكرار الغسل ثلاثا ثلاثا وغسل اليدين قبل ادخالهما
 الاناء ثلاثا واما التروك فعلى ضربين واجب ونائب
 فالواجب ان لا يقرأ سورة العزائم ومن سجد لقمن
 وحسن التجدد والتجمل واقرأ باسم ربك ولا يمس كتابه
 فيها اسم الله تعالى ولا القرآن فان من هاهنا المصحف

واخر وقت كل صلوة وعليه ثلثة اعمال احدها النظم
 والآخر للغرب والعشاء الآخرة والثالث لصلوة الليل
 والغداة ان كانت ممن تصلي الليل والغداة وحدها
 ان كانت ممن لا تصلي الليل وغسلها كغسل الحائض
 الا انها تترك للصيام والصلوة ايام حيضها اذا سترها
 الدم المعتاد ولا حرج على زوجها في وطئها بعد فعلها
 عليها من الاحتشاء والغسل فاما من مزل الميت فهو كغسل
 الجنابة الا انه لا بد له من التوضؤ فيه ذكر تعجيل الميت
 وحكامه تعجيل الميت وان كان واجبا فهو من وضوء
 الكفاية ان قام به بعض سقط عن بعض وهو على ضربين
 احدهما الغلظ فيه واجب على الميت نفسه قبل موته
 والاخر يحج على غيره بعد موته اذا كان الميت معتقدا للحق
 ثم الموتى على ضربين مقتول وغير مقتول والمقتول على
 اربعة اضرب مقتول بين يديك امام ومقتول لابن

فان تعذر البول فالتبريد لا بد منه فان رأى على احليله بعد
 الغسل وقد بال ونثر واجتهد ونثر فلا يعيدت غلته
 فان لم يكن فعل ذلك اعاد وليغسل المني من راس احليله
 ومن بدنه ان كان اصابه ذلك ويغسل راسه او لا حتى
 وتخلل شعره حتى يوصل الماء تحتة ثم يغسل بياضه مرة
 ومياسه مرة ثم يفيض الماء على جده ولا يترك منه شيء
 ولمزيد على بدنه والتقريب واجب واما الموالاة فلا
 ههنا فلو غسل راسه غيرة وباقي جده عند الزوال
 او بعد مجاز واما التدب فالمضمضة والاستنساخ و
 تكرار الغسل ثلاثا ثلاثا وغسل اليدين قبل ادخالهما
 الاناء ثلاثا واما التروك فعلى ضربين واجب ونائب
 فالواجب ان لا يقرأ سورة العزائم ومن سجد لقمن
 وحسن التجدد والتجمل واقرأ باسم ربك ولا يمس كتابه
 فيها اسم الله تعالى ولا القرآن فان من هاهنا المصحف

وفي

ومقتول قتله سبع وما يجري مجراه ومقتول في قودفا
بين يدي الإمام على ضربين مقتول في المعركة ومقتول في غير
فالمقتول في نفسه المعركة لا يقتل ولا يكتن ولا يحنط
بل يدفن بشيابه ولا تنزع عنه الأسراويله وحفنه
وقلنسوته ما لم يصيب شيئا منه دم فان اصابها دم دفنت
معه ولم تنزع ويصلى عليه فاما من نقل عن المعركة
ومق ومات فانه يقتل ويكتن ويحنط وكذلك حكم
من قتله انسان في غير جهاد فاما من قتله سبع فانه
فانه على ضربين ان وجد كله غتيل وكفن وحنط وحمل
عليه وان وجد بعضه كان على ثلثه اضرب احدها
ان وجد ما فيه صدره كفن وحنط وغسل وصلى عليه
والآخر ان يوجد قطعه منه فيها عظم غير الصدر فيغسل
ايضا ويحنط ويكتن ولا يصلى عليه والآخر ان يوجد
ما ليس فيه عظم فيدفن من غير غسل ولا كفن ولا حنط

والاصول

والاصول فاما من يجفله عليه قبل هلاكه فهو
المقتول قودفا فانه يؤمر بالغتسال والتكفن والحنط
فاذا قتل صلى عليه ودفن **واما الميت** حنط انفه
وهو على ضربين احدهما من مات في بطن امه والآخر
مات بعد الولادة فالاول على ضربين احدهما من له
اربعة اشهر وهو يغسل ويحنط ويكتن ولا يصلى عليه
والآخر اقل من اربعة اشهر وهو يلق في خرقه و
يدفن بدنه من غير فعل شيء آخر **فاما من** مات بعد
الولادة فعلى ضربين من له اقل من ست سنين ومن
له ست فما زاد فالاول يغسل ويحنط ويكتن وان
صلى عليه فندب غير واجب **واما الثاني** ضلي ضربين
احدهما الخشن من تغيبه لثلا يذهب من لحمه شيء
كالمجدور والمجدوم والمخترق فانهم يؤمّمون والآخر
ان يخاف تقطع الجمل فانه يصلى عليه الماء صبّا وكل منهما

هذا الذي اورد من اربعة اشهر
ان كان ميتا انسانا لا يجزى الجمل
ذكره الصديق في الحنفية ج

يحنط ويكتن ويصلى عليه **واعلم ان الميت** ليجهنم
وهي على ضربين واجب وذنب فالواجب توجيهه الى
القبلة يجعل باطن قدمه اليها ووجهه تلقاها و
تسيله مرة بماء قراح وتكفينه بقطعة واحدة والصلب
على من تج الصلوة عليه ودفنه وتغيبه كتغيب الخشب
في الترتيب وغيره **واما الذنب** فان يلقن الشهادتين
واسما والائمة عليهم السلام عند توجيهه وكل ذلك الفرج
وان تمّض عيناه ويطبق فوه وتعد يدا المجنبه وساقاه
ويشده بعباية وان مات ليلا اسرج عنده مصباح
مصابح ويكون عنده من يذكر الله تعالى ولا يترك
وحده ولا يترك على بطنه حديد واذا اردت تغيبه
فخذ السدر والاشنان ونصف مثقال من جلال الكافور
الحام او ما امكن ومن الذرية الخالصه من الطيب
شيئا وهي القهقهة من رطل الى اكثر ويعد كحوضه ثلثة

عشر دراهم

عشر دراهم وثلث من الكافور الحام فان تعدد فاربعة
دراهم فان تعدد فثلث قال فان تعدد فالتسعة
من القطن شيء ويعد الكفن وهو قيص وميزر وخرقة
يشدها سفله الى وركبيه ولغافه وجيرة عتبه غير مودة
وعامة **ويحجب** ان يزداد للمرأة لفافتان واسبع الكفن سبع قطع
ثم خمس ثم ثلث وقديتنا ان الواجب لحدة وتعد جريدان
من جريد الخلد رطبتيان طولهما قدر عظم الذراع فان تعدد
الخلل من الخلاف فان لم يوجد فمن التدفان لم يوجد فاما
وجد من الشجر فان لم يوجد فلا يخرج **فقط** الكفن بغير حدة
ولا يقرب بخور ولا نار ويبسط على شيء طاهر نضج الحبرة
او اللغافه **ثم** تنشر عليها من الذرير **ثم** تنشر عليه ذرية
وتكثرها **ثم** تلقها وتكتب على اللغافه والحبرة والقيصر
والجريدتين فلان ابن فلان يشهد ان لا اله الا الله
بالتربة او بالاصبع لا غير **ثم** يرفع على ساحة موجهة الى القبلة

هذا الذي اورد من اربعة اشهر
ان كان ميتا انسانا لا يجزى الجمل
ذكره الصديق في الحنفية ج

هذا الذي اورد من اربعة اشهر
ان كان ميتا انسانا لا يجزى الجمل
ذكره الصديق في الحنفية ج

هذا الذي اورد من اربعة اشهر
ان كان ميتا انسانا لا يجزى الجمل
ذكره الصديق في الحنفية ج

كما وجه عند الموت ثم نزع قيصره بان يفتوح جيبه و
السترته ويترك على عورته سائر ثم يبدو بتلبين ارضا
برفق فان تصعبت تركها ثم يضر بالسدد في الحانة او غيرها
بعد ان يكون ظاهرا بما استحضر حتى تظهر رغوته فاذا
اخذها فطرحها في اوانه نظيف ثم ياخذ خرقة نظيفة فليثب
فليلف بها يد اليسرى من رذك الى اطراف اصابعه و
عليها شيئا من الانسان ويغسل به مخج الجوف و آخر يصب
عليه الماء حتى يبقية ثم يلقى الخرقة ويغسل يديه بما ذكر
وفي اصحابنا من يوضئ الميت وما كان شيخنا رحمه الله
عنه يرى ذلك ثم ياخذ رغو السدد ويغسل بها راسه
ولحيته ان كان له لحية والماء او يصب عليه بمقدار رتعة
ارطال من ماء السدد ثم يقبله على ميا من لتبدو ميا
ويغسله من عنقه الى تحت قدميه بما ذكر السدد و يلقف
بين رجليه بالريقف من جانبه ثم يقبله على ميا منه لتبدو

Handwritten text in a script, likely Indic, with some red ink markings.

٢٠
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

و میاں

الكافر فيسحقه بيده ويضعه على صاحبه فان فضل
شيء كسفت قميصه واقفاه على صدره **ثم** يلقى على الحبلتين
قطناً ويضع احدهما من جانبه الايمن مع ترقوته يوصلها
بجلده ويضع الاخرى من جانبه الايسر ما بين القميص
والازار من عند تحت اليد الى اسفل **ثم** يجمعه ويخفيه
ويحبل طرفي العمامة على صدره **ثم** يلقنه فيطوي جانب
الايسر وكذلك الحبل ويعد طرفيها تماماً الى ايه ورجله
واعلم ان الموتى على ضربين محرم ومحل فمن كان محرم فلا
الكافر البتة واذا دفن غطي وجهه بالكفن **واعلم** ان
من مات خالداً لم ينقسم الى اقسام ثلاثة احدها موت ذكر
مؤمن بين ذكور مؤمنين وذكر مؤمن بين رجال كقصة
ولنا مؤمنات ومؤمن بين كفرة لا مؤمن فيهم ولا
مؤمنة **فالاول** يغسله اخوانه المؤمنين **والثاني** تامر
النساء الرجال الكفرة بغسله ويعلمهم ذلك ان كان

لبس في القبر

ومياسه ثم يغسله كما فعل في الميامن ثم يردّه على ظهره
ويغسله من رأسه إلى قدميه كذلك بماؤ السدر ^{هو}
يقول عفوك عفوك ثم يهرق ما بقى في الأواني من ماء
السدر إن كان بقى ^{ثم} يغسلها ^{ثم} يصب في الأجانة ماء ^ط
ويلقى فيه الكافور ويغسله به مرة ثانية كالأولى ^{ثم} يغسله
ثالثه بماؤ قراح على صفة الأولى والثانية ويمسح بطنه
في الأولى والثانية مسحاً رقيقاً لعله يخرج منه شئ
ولا يمسح بطنه في الثالثة فإن خرج منه شئ أنزله ولا
يغلى الماء لعله الأبر يدب فيه فإنه يفتّر ^{ثم} ينشفه بشئ
طاهر نظيف ^{ثم} يغسل يديه إلى مرفقيه ويسطر الكفن ^{ثم}
ينقل الميت حتى يضعه في قبعه ويأخذ قطناً ويضع
عليه ذريرةً ويضعه على حنج التجر ويضع على قلبه مثله
ثم يشده بالخرقة التي أعدها شداً جيداً إلى وركيه
ثم يوزنه من سرت المحييت يبلغ من ساقه ^{ثم} يأخذ

ليس في النساء ذات محرم له وان كان فيهن ذات محرم
له غلته وان كان بين كفرة فقطد فن على حاله **فاما**
في حال الاختيار فيجوز للرجال ان يغسلوا زواجهم و
تغسل النساء زواجهن ولا بأس ان تغسل النساء ابن
خمس سنين مجردا من شبابه ويغسل ابن اكثر من خمس سنين
بشبابه وحكم النساء في ذلك كله حكم الرجال وحكم الصبايا
حكم الصبيان الا في موضع واحد وهوان الرجال لا يغسلون
من الصبايا الا من كان لها ثلث سنين فانهم يغسلوها
بشبابها وان كانت لا تقل من ثلث سنين غسلوها مجردة
ذكر حمله الى القبر ودفنه يحل على سرب ثم يصلى عليه وليس
من شيعة خلف الجنائز ومن جابتها ولا يمش امامها فاذا
وصلوا به قبره فليوضع ثم يصبر عليه هنيهة ثم يقدم قليلا
ثم يصبر عليه ثم يقدم الى شفير القبر فيصلي من قبل رجليه حتى
يصل راسه الى القبر سابقا للبدن كما سبق الى الدنيا ونزله

وليتهم او من يامر الوالي بذلك ويحقق عند نزوله ويجعل انزل
وان نزل معه من يعاونه فلا بأس بذلك وليقل من الدعاء
ما هو معروف ثم يلقنه الشهادتين واسماؤا الائمة عليهم السلام
ثم يشح الثوب وهو يقول التلقين ثم يهيل عليه التراب
ومن شيعته يري بظاهر كفته ولا يهيل عليه ذروجه فانه
مكره لهم ولا يطرح في القبر من غير ثيابه ويرفع ويرفع مقدار
ارباع اصابع مفتوحة ثم يصب عليه الماء من عند راسه ثم
يدور صاب الماء من جوانبه حتى يعود الى الراس فاذا انصرف
الناس تاخر بعض اخوانه ونادى باعلى صوته يا فلان ابن فلان
الله ربك ومحمد نبيك وعلى امامك ثم بعد الائمة عليهم السلام
ذكر الاغسال المندرج اليها وهي الجمعة وغسل الاحرام والحج
والعمرة وغسل يوم الفطر وغسل اول ليلة شهر رمضان
وغسل ليلة النصف منه وغسل ليلة سبع عشر من غسل
ليلة التاسع عشر منه وغسل ليلة احدى وعشرين منه
تسعة عشر

وغسل ليلة النحر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الاعمال الصالحة

مكة
وغسل ليلة ثلاث وعشرين منه وغسل ليلة الفطر وغسل
وغسل دخول الكعبة وغسل دخول المسجد الحرام وغسل
الزيارات وغسل يوم المباهلة وغسل الثوب وغسل
الاستسقاء وغسل صلوة الاستسقاء وغسل صلوة الحاجة
وغسل ليلة النصف من شعبان **ذكر ما يقرب مقام الماء من**
تعد عليه الماء واستعماله فهو اربعة اضراب احدها ان يكون
واجدا للتراب الصعيد والاخر ان يكون واجدا للوحل والاخر
ان يكون واجدا للشلج والاخر ان يكون فاقدا لكل
ذلك فواجدا للصعيد فيتم به لا غير وواحد للوحل والثلج
والاخر ان يفيض ثوبه او سرجه او رحله فان خرج منه تراب
يتم به اذا لم يكنه تكبير الثلج والتوضوء فان امكنه توضأ به
واجبا وان لم يكنه التوضوء لبريد شديد وخوف تلف
ولم يكن في ثيابه ورحله تراب ضرب بيده على الوحل والثلج
او الحصى ويتم به وقد يعتذر ان يفقد الانسان كل ذلك فان فرغ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الاعمال الصالحة

فقد له فليغرب يد على ثيابه ويتمه ثم ما يشبه التراب
ينقسم الى ثلاثة اقسام منها ما نقتله الارض كالسعدو
الاشنان وما اشبهها ولا يجوز التيمم به وما هو من الارض
كالنورة والحصى وما اشبهها لا يتم بها طين ولا يقيم له
اخر الوقت وعند تقبده ويجب ان يطلب الماء في سهل
الارض فلو لم يجد في سعة ما غلوه سهم **ذكر كيفية التيمم**
التيتم على يمين احداهما من جانبيه وفي يمينه جفرا
والاخر من حيث بوجوب الوضوء في الاول يضرب التيمم
براحته على الارض ثم ينفض احدى يديه بالارض ويسبح بها
وجبه من قصاص شعر راسه الى الطرف اذنه ثم يضرب اخرى
ويسبح بيد اليسر عظامه كثر اليمنى من يمينه الى اطراف
اسما يمس بيد اليمنى ظاهر كف اليد كذا ان ايضا **التيمم**
بكفته ضربة واحدة للوجه واليدين ولما اكففته فواحدة
وكل نوافض الطهارتين التيمم وينقض الطهارتين ايضا الضربة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الاعمال الصالحة

والكبر وتوجد الماء مع التمكن من استعماله الا ان يجد وقد
في صلواته وقربان كونه **الشباب ما يصل عليه الطلأ**
على ثلاثة اضراب احدها يجب ان يكون كثيرا وقليله ومنها
ما يجب ان يكون كثيرا ودون قليله ومنها ما لا يجب ان يكون
كثير ولا قليله **الاول** البول والغائط والمني ودم الحيض
والنفاس والحمر وسائر ما يكره القناع وورث وبول ملا
يفك الحمة ولعاب الكلب المسوخ والثاني كل دم غير دم الحيض
والاستحاضة والنفاس لان هذا الدم اذا كان في ثوبه
قدرا لدمه الوافي متفرقا كان او جتمعا جازا للصلوة فيه ولا
زاد على ذلك وجبزال الله والثالث دم السمك والبراغيث
ودم القروح اذا شق ازالته ولم يقف سيلانه فاما دم القروح
خاصة فانه ان لم يكن بهذه الصفة وزاد على قدر الدم
فانه يجب ازالته فاما ما يلبس فعلى ضربين احدهما لا يتم
الصلوة به منفردا وهو القلنسوة والجرب والتكة والخف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الاعمال الصالحة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الاعمال الصالحة

في يوم الجمعة والليله وصلاة الجمعة والعبدتين وصلاة الايات
كالكون والزلزال والرياح الشديد والصلاة على النبي
وماعدا ذلك فصل ونقسم واجب الصلوة الى قسمين
احدهما واجب على الكفاية وهو الصلوة على الموت والآخر
واجب على الاعيان وهو الباقي ونقسم الواجب من الصلوة
قسمين احدى القسمين احدهما ما وجوبه سبب الاخر
فواجب لوجوبه **فالأول** الصلوة للايات والصلوة على الموت
والآخر ما يوجب من الواجب يعني قسمين احدهما يوجب
والآخر يوجب على كل حال **فالأول** الصلوة الجمعة والعبدتين وسبق
على شروطها يعون الله تعالى وما لا يوجب على شرط هو الموت
وتنقسم الصلوة الخمسة الى قسمين مقصورة وتامة
فالمقصورة تنقسم الى قسمين صلوة مختارة وصلوة مضطرة
فالمختارة صلوة التفرخ خاصة وصلوة المضطرة تنقسم الى
سبعة اقسام صلوة الخائف وصلوة الموقد وصلوة

والفعل وكل ذلك اذا كان فيه نجاسة جاز الصلوة فيه
وماعدا ذلك من اللابس ان كان فيه نجاسة فلا يجوز الله
الصلوة فيه الا بعد ان تلتها **والثاني** النجاسة على اربعة اقسام
احدها بالمسح على الارض والقرب وهو ما يكون في الفعل
والثاني **والآخر** بالنفس وهو البول اذا وقع على الارض والبول
والثالث **والثالث** من الماء على ما تكتسب من الكلب والقط
والرخصة والنجاسة اذا كان كل من ذلك يابا وكذلك
مضى فلو ان في شيء نجاسة ولم يقف ذلك فانه يبرئ من النجوس
بالماء والآخر ماعدا ما ذكرناه من النجاسات فانه لا يزول الا
بالماء ولا يجزئ فيه غيره وفي اصحابنا من اجاز ازالة النجاسة
بالماءيات وازالة كل نجاسة بالماء **والثاني** فالتفصيل الثياب
من ذرق اللجاج وعرق جلال الابل وعرق الخنزير الحرام
فاصحابنا يوجبون ازالة وهو عندي ندي **كتاب الصلوة**
الصلوة على ضربين واجب ونفل فالواجب من الصلوة

في يوم الجمعة والليله
والصلوة على النبي
وماعدا ذلك فصل ونقسم واجب الصلوة الى قسمين
احدهما واجب على الكفاية وهو الصلوة على الموت والآخر
واجب على الاعيان وهو الباقي ونقسم الواجب من الصلوة
قسمين احدى القسمين احدهما ما وجوبه سبب الاخر
فواجب لوجوبه **فالأول** الصلوة للايات والصلوة على الموت
والآخر ما يوجب من الواجب يعني قسمين احدهما يوجب
والآخر يوجب على كل حال **فالأول** الصلوة الجمعة والعبدتين وسبق
على شروطها يعون الله تعالى وما لا يوجب على شرط هو الموت
وتنقسم الصلوة الخمسة الى قسمين مقصورة وتامة
فالمقصورة تنقسم الى قسمين صلوة مختارة وصلوة مضطرة
فالمختارة صلوة التفرخ خاصة وصلوة المضطرة تنقسم الى
سبعة اقسام صلوة الخائف وصلوة الموقد وصلوة

في اليوم والليل

في يوم الجمعة والليله وصلاة الجمعة والعبدتين وصلاة الايات
كالكون والزلزال والرياح الشديد والصلاة على النبي
وماعدا ذلك فصل ونقسم واجب الصلوة الى قسمين
احدهما واجب على الكفاية وهو الصلوة على الموت والآخر
واجب على الاعيان وهو الباقي ونقسم الواجب من الصلوة
قسمين احدى القسمين احدهما ما وجوبه سبب الاخر
فواجب لوجوبه **فالأول** الصلوة للايات والصلوة على الموت
والآخر ما يوجب من الواجب يعني قسمين احدهما يوجب
والآخر يوجب على كل حال **فالأول** الصلوة الجمعة والعبدتين وسبق
على شروطها يعون الله تعالى وما لا يوجب على شرط هو الموت
وتنقسم الصلوة الخمسة الى قسمين مقصورة وتامة
فالمقصورة تنقسم الى قسمين صلوة مختارة وصلوة مضطرة
فالمختارة صلوة التفرخ خاصة وصلوة المضطرة تنقسم الى
سبعة اقسام صلوة الخائف وصلوة الموقد وصلوة

في يوم الجمعة والليله وصلاة الجمعة والعبدتين وصلاة الايات
كالكون والزلزال والرياح الشديد والصلاة على النبي
وماعدا ذلك فصل ونقسم واجب الصلوة الى قسمين
احدهما واجب على الكفاية وهو الصلوة على الموت والآخر
واجب على الاعيان وهو الباقي ونقسم الواجب من الصلوة
قسمين احدى القسمين احدهما ما وجوبه سبب الاخر
فواجب لوجوبه **فالأول** الصلوة للايات والصلوة على الموت
والآخر ما يوجب من الواجب يعني قسمين احدهما يوجب
والآخر يوجب على كل حال **فالأول** الصلوة الجمعة والعبدتين وسبق
على شروطها يعون الله تعالى وما لا يوجب على شرط هو الموت
وتنقسم الصلوة الخمسة الى قسمين مقصورة وتامة
فالمقصورة تنقسم الى قسمين صلوة مختارة وصلوة مضطرة
فالمختارة صلوة التفرخ خاصة وصلوة المضطرة تنقسم الى
سبعة اقسام صلوة الخائف وصلوة الموقد وصلوة

التفينة وصلوة الغريق وصلوة المطاردة وصلوة المريض
وصلوة العريان وصلوة من عدا هو لا تامة **واعلم** ان احكام
الصلوة على ثلثة اضرب بيان مقدما فلوكيفيتها وما
يلزم بالتقيد فيها **ذكر مقدمات الصلوة** وهو على ضربين واجب
وتدب فالواجب الموضع ومعرفة القبلة والوقت وما
عليه وما يصلى فيه والتدب الاذان والاقامة فاما الوضوء
فقد بين **ذكر معرفة القبلة** هي الكعبة لاهل المسجد والمسجد
قبلة لمن نأى عنه ويتوجهون الى الاركان فالغريق **الغريب**
والشقي لاهل الشرق واليماني لاهل اليمن والشامي
لاهل الشام وتوجه الجميع اتما هو من هذه البلاد الى الكعبة
وهو عن يمين الكعبة اربعة اميال وعن يسارها ثمانية اميال
ولذلك رسم الثالث لاهل العراق والحجاز وفارس والهند
وخراسان ان يتياسروا فن عرفها فليتوجه اليها وان
اشكلت عليه فليجعل اهل الشرق المغرب عن يمينهم والشرق

عن الشمال

عن شمالهم في وقت الغروب والشرق وفي وقت الزوال
يجعلون الشمس على اجنبهم لا يمين وفي الليل الجدي على
منكبيهم لا يمين فان لم يكن لهم علامة ولا اشارة فليجعلها
التفت فليصل المصلى صلاته اربعة مرات الى رجب جهات
ومن صلى صلوته الجهة واحدة ثم ظهر له انه اخطأ القبلة
فان كان الوقت باقيا اعاد على كل حال وان كان قد خرج وظهر
له انه استدبرها اعاد ايضا وان لم يكن استدبرها وقد خرج
الوقت فلا يعيد **ذكر الاذان** اعلم ان الصلوة على ضربين
احدهما له وقت يفوت اذا فوته والآخر يمكن اداؤه
في كل وقت فماله وقت على ضربين ثلثة احدها وقته
مستتقة بقاء موحدة والآخر وقته ثلثة ايام فقط والآخر
وقته معلن له في كل يوم او في يوم مخصوص فالاول
الصلوة للايات والثاني الصلوة على الموت والثالث
الصلوة الخمس وصلوة الجمعة وصلوة العبدتين وكل نفل

الصلوة الخمس

فاما اوقات الصلوة الخمس ونفلها فاذا زال الشفق دخل
وقت الظهر ووقت العصر عند الفراغ من الظهر وقت
المغرب عند غروب الشمس ووقت العشاء الاخر اذا غاب
الشفق الاحمر ووقت صلوة الفجر اذا طلع الفجر الثاني واشتد
ضججه من تأخير صلوة الظهر والعصر لعذر الى ان يبقى الى
الشمس مقدار اداء ثمانين ركعات خفاف فان قصر منه
مقدار ربيع ركعات خلص الوقت للعصر خاصة فاما المغرب
فيمتد وقته الى ان يبقى لغيره الشفق الاحمر مقدار اداء ثلث
ركعات واما العشاء فيمتد وقتها الى ان يبقى لاكتساب
الليل مقدار اداء اربع ركعات وقيل الى ثلث الليل ويمتد
وقت الفجر الى طلع الشمس ويصيق الوقت اذا بقي اطلعها
مقدار اداء ركعتين وقد روي جواز تأخير المغرب للمسافر
اذا جذبته التبر الى ربيع الليل ولا يجوز تقديم شيء من الصلوة
على وقتها الا العشاء فروي انه يجوز للمعذور تقديمها على

غيبيته

غيبيته الشفق الاحمر فان ظن ظان ان الوقت قد دخل
فصلّى ثم علم انه لم يكن دخل فان كان دخول الوقت وهو
في الصلوة لم يعد وان كان قد خرج من الصلوة اعاد وقت
نافلة التزول اذا زالت الشمس ونافلة العصر قبلها ونافلة
المغرب بعدها وصلوة الليل بعد انتصافه ونافلة الفجر
قبلها **ذكر احكام ما يصح فيه** وهو على ضربين مكان ولباس
فاما اللباس فلي ثلثة اضرب منه ما يجوز الصلوة فيه
ومنه ما تكره الصلوة فيه ومنه ما يحرم الصلوة فيه فاما
الاول القطن والكثبان وما مزج بهما من الابرسيم حتى
اطلاق الاسم واخر الخالص لا المغشوش به وبالارانب لا
التعالي لا الابرسيم المحض وجلود كل ما اكل لحمه وصفه
وشعره ووبره اذا كان مذكيا واما الثاني وهو ما تكره
الصلوة فيه فهو الثياب السود الا العمامة فانه يفتقر
في الصلوة في سود العمامة وتكره الصلوة في مزين ومشد

في الخف والجوهرتين والتعل العربي فاما التعل السند
والثعلب فلا صلوة فيها الا الصلوة على الموتى خاصة
ذكر احكام المكان الامكنه على اربعة اضرب مكان الصلوة
فيه يعظم ثوابها ومكان ابيح الصلوة فيه ومكان ينقص
فيه ثوابها ومكان لا يجوز الصلوة فيه باربعه **الاول**
المسجد الذي لم يبن على ضرر ولما شهد المقتدى وببوت
العبادات **والثاني** كل ارض طاهرة غير مغسوبة و
لا منهية عن الصلوة فيها **والثالث** البسج والكنايس و
جواد الطرق ومعادن الابل والارض المتجذبة والحمامات
فكل ذلك تكره فيه الصلوة **فاما الرابع** فببوت الخمر
وببوت النيران وببوت الجورس والموضع المغصوب
والمقابر ولا يصلي الى القبور الا اذا كان بينه وبين القبور
حائل ولو قد لبنه وروي جواز الصلوة الى قبور
خاصة اذا كان في قبلاته ولا صلوة في مكان يكون

وقت الثياب ويثوب فيه صوة وان كان مما يجوز الصلوة
بالا فضل لبياض وتكره الصلوة في قبا ومشد ودراولنا
او في شعر معقوص واما الثالث فكل ما عدا ذلك الا
انه ورد رخصة في جواز الصلوة في التهور والفنك
والنخاب وخص النساء في جواز الصلوة في الابرسيم المحض
وكذا ذلك مرتجى للحراب ان يصلي وعليه درع ابرسيم
والصلي على ضربين ذكر وانثى فالذكر يجوز ان يصلي من وراء
بما يستعونه وهما قبله ودبره ويجب له ان يترك
على كنفه شيئا ولو كان يخط واما الاناث فعلى ضربين
احرار واما فاحجرة البالغة لا تصلح الا في درع وخمار
واما الاماء والصبيا فيصليان بالدرع من غير خمر
والجميع بينهما افضل ولا صلوة في ثوب فيه نجاسة سوى
ما ذكرناه من الدم الذي لم يبلغ قدر درهم لم يغلي مثل
دم الفصاد وما شاكله لأم خيض ونفاس ولا لباس الصلوة

في الخف

الصَّلَاةُ

مكتبة
الشيخ
الحسين بن علي

اشهد ان محمداً رسول الله حي على الصلوة حي على الصلوة
حي على الفلاح حي على الفلاح حي على خير العمل حي على
خير العمل الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله لا
اله الا الله **والا قامة** ينقص منها من قولنا الله اكبر الذي
هو ارفع في اول الأذان اثنتان ومن قولنا لا اله الا الله
في آخره واحدة ويزاد عليه فضلان بعد حي على خير العمل
وهما قد قامت الصلوة وقد قامت الصلوة فكان بعد
المنقوص خة عشر فصلاً وبالترتبة سبعة عشر فصلاً
فاما كيفية ايقاعها فانه لا يعرب واخر فصولها بوجه
بل يقف عليها بالكون يترك الازان ويرضه بالصوت
مع الامكان وان خافت به فلا يسمع نفسه **فاما** الاقامة
فيحد حدداً من غير اعراب بل يقف في اواخر الفصول
دون زمان الوقف في الازان ويستحب ان لا يؤذن ولا
يقم الا على وضوء ولا يركب آية بعد الاقامة فان اذنت

تغیاتی عبور و مرور

على غير وضوء فلا يقيم الا على وضوء مستمكة ومكثرة وبسبب
ايضا ان يكون مواجه للقبلة قائما وقد رخص في الاذان
خاصة ^{على طهارة} طهارة ومن قعودا وغير مواجه للقبلة قاعا
الذكر فذكر اوصاف المصحح والتبحيح بين فصولها فاذا
فرغ منه فالأفضل اذا كان غير امام ان يسجد سجدة
يفصل بها ^{الافان} والافان وان خطاه خطوة فجاز
وان كان اماما فصل بينهما بركعتين في غير المغرب فانه
يفصل بينهما في المغرب بخطوة اماما كان او غير امام
منفردا واجامعا ^{الصلوة} ذكر كيفية كيفية الصلوة تنقل
على واجب وذنب فالواجب الذي للقرية والتعيين
واذا هي في وقتها واستقبال القبلة وتكبيرة الاشارة
وقراءة الفاتحة في الاوليين من كل صلوة وقراءة الحمد
او التسبيح في الثالث والرابع والركوع والتسجود و
التبحيح فيها والتشهدان والصلوة على النبي وآله صلى الله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

عليه وآله في كل صلوة وفي أصحابنا من الحقبة تكبيرات
الركوع والتجود والقيام والقعود والجلوس في التشهدين
والتسليم وهو الأصح في نفسي وما عدا ذلك فمسنون
فمن أخل بشيء من الواجبات متعمدا بطلت صلواته وجوب
عليه الأمانة وحكم من ترك شيئاً من ذلك ناسياً قد ذكرنا
في موضعه **شرح الكيفية** إذا زالت الشمس فليست قبل القبلة
معتقاً قلبه من علافة الدنيا وضوء العبيد **ويكبر ثلاثاً**
أولها بنية في كل تكبيرة ولا يجاوز يديه شحمتي فيه
ثم يقول اللهم أنت الملك الحق المبين لا إله إلا أنت سبحانك
وحمديك عظيمك سؤة وظلمت نفسي فاعف عني يا ذا الجلال والإكرام
الذوقب إلا أنت يكبر تكبيرين ويقول لبيك وسعديك
والخير في يديك والهدى من هديت عبدك وابن عبدك بين يديك الأملأ ولا منجى
ولا ملجأ منك إلا إليك سبحانك وحنايتك سبحانك

وتعاليات

ويقول سبحان بقي العظيم ومحمد ثلاثاً والحمد أفضل
والتسبيح أفضل والواحدة الواجبة **ثم يرفع رأسه من الركوع**
وهو يقول سمع الله لمن حمده الحمد لله رب العالمين
أهل الكبرياء والعظمة والجبروت والركوع الولي أن يمد
عنقه ويسوي ظهره ويلتصم كفيه عيني كنيته
ثم يرفع يديه بالتكبير ويحسب ويعلق الأرض بيديه قبل
ركبتيه ويكون سجوده على سبعة أعظم الجبه والكتفين
والركبتين وأصابعي الرجلين ويرغم بظهره أفعه ستة
مؤكدة ولا يلقى الأرض ويكون نظره حال سجوده إلى
طرف أفعه **ويقول** **سبحان بقي العظمي ومحمد**
في العدد الذي ذكرنا في تسبيح الركوع وحكمه **ثم يرفع رأسه**
من سجوده رافعاً يديه بالتكبير ويجلس متمكناً على الأرض
وقد خفض فخذ اليمنى وينظر إلى الحجر في حال جلوسه **ثم**
يقول **اللهم اغفر لي وارحمني وارفع عني ما جبر في**

أي

وتعاليات سبحانك رب البيت **ثم يكبر تكبيرتين** **ثم يركع**
منهما تكبيرة الافتتاح **ثم يقول وسبحته وحمدي للذي**
فطر السموات والأرض حنيفاً مسلماً على ما أبراهيم ومن
حسني ولا إله إلا ابن أبي طالب ما أنا من المشركين إن
صليتي ونسكي وحياي ومملقي لله رب العالمين لا
شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين أعوذ بالله
التسبيح العليم من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم
وهذه التكبيرات التسبيح والتوجه مندوباً لهما في
أول كل فريضة وفي الأولى من ركعات الزوال وفي الأولى
من نوافل المغرب وفي الوتر ومن اقتصر من التكبير
على خراج رجليه على ثلاث والواجبة واحدة والتسبيح أفضل
يقول الفاتحة وقوله هو الله أحد **ثم يكبر رافعاً يديه ويكبر**
ويكون نظره في حال ركوعه إلى بين رجليه وقد فرغ منها

أي لما أنزلت إلى خير فغير **ثم يرفع يديه بالتكبير**
ثانية كالأولى **ثم يرفع رأسه ثانية ويجلس قائلاً ما ذكرنا**
ثم ينهض وهو يقول بحول الله وقوته أقوم واقعد ثم يقول
الفاتحة **وقال إنهما الكافرون ثم يرفع يديه بالتكبير**
ويقول لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم
سبحان الله رب السموات السبع ورب الأرضين التسبيح و
ما فيه من وما بينهما ورب العرش العظيم وسلام على
المرسلين والحمد لله رب العالمين ويفتت في كل ثانية
قبل الركوع من فريضة ونفل **ثم يركع** ويجلس كما ذكرنا
ثم يجلس في تشهد بأن يقول بسم الله وبالله والحمد لله
صفي الأسماء الحسنى كلها لله أشهد أن لا إله إلا الله
وحد لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله أرسله
بالحق نبياً وأنزلنا بين يدي الساعة صلى الله عليه
وعلى آله وسلم تجاه القبلة تسليمه واحدة يقول

أي لما أنزلت إلى خير فغير **ثم يرفع يديه بالتكبير**
ثانية كالأولى **ثم يرفع رأسه ثانية ويجلس قائلاً ما ذكرنا**
ثم ينهض وهو يقول بحول الله وقوته أقوم واقعد ثم يقول
الفاتحة **وقال إنهما الكافرون ثم يرفع يديه بالتكبير**
ويقول لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم
سبحان الله رب السموات السبع ورب الأرضين التسبيح و
ما فيه من وما بينهما ورب العرش العظيم وسلام على
المرسلين والحمد لله رب العالمين ويفتت في كل ثانية
قبل الركوع من فريضة ونفل **ثم يركع** ويجلس كما ذكرنا
ثم يجلس في تشهد بأن يقول بسم الله وبالله والحمد لله
صفي الأسماء الحسنى كلها لله أشهد أن لا إله إلا الله
وحد لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله أرسله
بالحق نبياً وأنزلنا بين يدي الساعة صلى الله عليه
وعلى آله وسلم تجاه القبلة تسليمه واحدة يقول

أي لما أنزلت إلى خير فغير **ثم يرفع يديه بالتكبير**
ثانية كالأولى **ثم يرفع رأسه ثانية ويجلس قائلاً ما ذكرنا**
ثم ينهض وهو يقول بحول الله وقوته أقوم واقعد ثم يقول
الفاتحة **وقال إنهما الكافرون ثم يرفع يديه بالتكبير**
ويقول لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم
سبحان الله رب السموات السبع ورب الأرضين التسبيح و
ما فيه من وما بينهما ورب العرش العظيم وسلام على
المرسلين والحمد لله رب العالمين ويفتت في كل ثانية
قبل الركوع من فريضة ونفل **ثم يركع** ويجلس كما ذكرنا
ثم يجلس في تشهد بأن يقول بسم الله وبالله والحمد لله
صفي الأسماء الحسنى كلها لله أشهد أن لا إله إلا الله
وحد لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله أرسله
بالحق نبياً وأنزلنا بين يدي الساعة صلى الله عليه
وعلى آله وسلم تجاه القبلة تسليمه واحدة يقول

في ركعة واحدة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ويخرب بوجهه
يميناً ويقيم ثمان ركعات كل ركعتين بتسليمه على كيفية
ما روي في يودن ويقوم ويصلي الظهر أربعاً تسليمه
يقول في الأولى منهن الحمد لله ولنا انزلنا في الأولى وفي
الثانية الحمد وقل هو الله أحد وفي الثالثة والرابعة الحمد
وحدها أو يتخير فيقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
ثلاث مرات ويزيد في الثالثة الله أكبر ويقنت في الثالثة
بعد القراءة وقبل الركوع وكذلك في كل صلوة فرضية
فاما التشهد الأول فمثل ما تقدم **فاما** التشهد الثاني الذي
يتعقبه التسليم في الرابعة من الظهر والعصر والمساء
والثالثة من المغرب والثانية من صلوة الغداة فهو
بسم الله وبالله والاسماء الحسنى كلها لله الخيرات لله
والصلوة الطيبات الطاهرات الزكيات الساعات
السايفات القامات السمايات الحسان لله ما طاب
وطهر وزكى

هذا التشهد الثاني الذي يتعقبه التسليم في الرابعة من الظهر والعصر والمساء والثالثة من المغرب والثانية من صلوة الغداة فهو بسم الله وبالله والاسماء الحسنى كلها لله الخيرات لله والصلوة الطيبات الطاهرات الزكيات الساعات السايفات القامات السمايات الحسان لله ما طاب وطهر وزكى

وطهر وزكى وخلص مني وما خبت فلعن الله اشهدك
لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده
ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين
كله ولو كره المشركون واشهد ان ربي نعم الرب والحمد لله
نعم الرسول وان علياً نعم الامام وان الجنة حق والنار
حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من
في القبور اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد
والعبد والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
كافضنا صلاتك وباركت ورحمتك ونحنك
على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد السلام عليك
آلها النبي ونحمت الله وبركاته ويومئ بوجهه الى
القبلة فيقول السلام على الائمة الراشدين السلام
عليهم وعلى عباد الله الصالحين ويخف بعينه الى
يمينه وقد قضى صلواته ثم يعقب بالدعاء وتسبيح القرآن

هذا التشهد الثاني الذي يتعقبه التسليم في الرابعة من الظهر والعصر والمساء والثالثة من المغرب والثانية من صلوة الغداة فهو بسم الله وبالله والاسماء الحسنى كلها لله الخيرات لله والصلوة الطيبات الطاهرات الزكيات الساعات السايفات القامات السمايات الحسان لله ما طاب وطهر وزكى

عليها السلام وهو أربع وثلاثون تكبيرة وثلاث وثلاثون
تسبيحة وثلاث وثلاثون تحميدة يفعل ذلك في عقيب
كل فرض وفعل ولو فعله في عقيب كل صلوة كان فضلاً
كبيراً ثم يعقرب سجدة يتنكب خذ الأيمن في موضع سجدة
خذة الأيسر ثم يعود الى السجدة ويقول ما هو مرسوم ثم
يصلي ثمان ركعات كما بينا ثم يودن ويقوم للعصر ويصلي
اربعا على شرح الظهر يعقبه يعقرب ثم ينصرف فاذا
غابت الشمس من مصر في الأفق اذن واقام ثم يصلي ثلاث
ركعات فرضه تشهد في الثانية من غير تسليم ثم يقوم
للتالثة ثم يجلس فيشهد ويسلم ثم يصلي اربع ركعات
بتسليمتين فقله ثم ينصرف فاذا غاب الشفق الاحمر اذن
واقام ثم يصلي العشاء الاخر اربعاً فرضه كهية الظهر
والعصر ويقراء فيها من المفضل ويسلم بعد التشهد الثاني
فاذا سلم عقب ثم يصلي ركعتين من قعود يحسبان

بركعة واحدة

بركعة واحدة فاذا انتصف الليل قام الى صلوة الليل وان
قام بعد الانتصاف زمان كثير بعد ان يكون في الليل جاز
ويصلي ثمان ركعات بارج تسليمات يقراء في كل ركعة
فيها طوالت التور ويجتهد في التضرع والدعاء ويقول
حق يصلي صلوة الليل يصلو النعمان يصلي ركعتين
للشفع بالحمد وقل هو الله أحد ثم يسلم ويصلي ركعة
واحدة الوتر بالحمد وقل هو الله أحد ويدعو فيه بالمركب
او بما يشاء ويكثر الاستغفار ثم يصلي ركعتي النسيئة
وهما ركعتا الفجر فاذا طلع الفجر الثاني اذن واقام وصلي
ركعتين فرضية يقراء فيهما الحمد ومن سوره المفضل
بما اراد **ذكر صلوة السفر** فصل في المسافر مشروط اذا كان
المسافر في طاعة او مباح وان يبلغ سفر الذي نواه مسافة
التقصير صلى فذلك يكون على المسافر احدى عشرة ركعة
الظهر ركعتان والعصر ركعتان والمغرب ثلاث و

مضطورة ح

والعشاء الآخرة ركعتان والخبر ركعتان على الكيفية التي هي
والقراءة فان جذبه التفراج ان يقرأ بالحمد وحدها
ولا قصر للملاح والجماع ومن معيشته في التطوع سعة
اكثر من حصره فانما يقصر من ابع له التقصير اذا كان
في الشغل وفي بلد غير بلد ولم ينو المقام فيه عشرة ايام فما
نوى مقام عشرة ايام فصاعدا اتم ومن نوى دون ذلك
قصر وان تشكل فلا يدرى ايقم عشرة ايام او قصر
مليحه وبين شهرين ثم يحد الشغل الذي يجبله
يريد ثمانية فرائض فليقصر مع نية الشغل ما كان
المساخرة فرائض وكان راجعا من يومه قصر ولجبا
وان كان يرجع من عند فوجئ في الاقام والعصر ولتد
فجوب التقصير من حيث يغيب عنه اذان مصره وقد
له في تعجيل الصلوة في التفتيد الضرورة والاختصاص
على الفاتحة في القراءة وتبعية واحدة في تسبيح الركوع

هذا هو الوجه في ركعتي الفجر
والعشاء الآخرة ركعتان
والخبر ركعتان على الكيفية التي هي
والقراءة فان جذبه التفراج ان يقرأ بالحمد وحدها
ولا قصر للملاح والجماع ومن معيشته في التطوع سعة
اكثر من حصره فانما يقصر من ابع له التقصير اذا كان
في الشغل وفي بلد غير بلد ولم ينو المقام فيه عشرة ايام فما
نوى مقام عشرة ايام فصاعدا اتم ومن نوى دون ذلك
قصر وان تشكل فلا يدرى ايقم عشرة ايام او قصر
مليحه وبين شهرين ثم يحد الشغل الذي يجبله
يريد ثمانية فرائض فليقصر مع نية الشغل ما كان
المساخرة فرائض وكان راجعا من يومه قصر ولجبا
وان كان يرجع من عند فوجئ في الاقام والعصر ولتد
فجوب التقصير من حيث يغيب عنه اذان مصره وقد
له في تعجيل الصلوة في التفتيد الضرورة والاختصاص
على الفاتحة في القراءة وتبعية واحدة في تسبيح الركوع

والسجود

والسجود وفي صلوة عند شديدا للضرورة على حالته الفرض
بعد ان يتحري جهة القبلة واما التوافل فيتحصل ان يصلها
حيث توجهت اليه الرجل والاولى ان يتوجه في الاجزاء
الى القبلة ذكر ما في التبيين في اقلها صلوة الخوف وهي مقصورة
في الركعات غير ان لها حكما في الجماعة نذكره عند ذكر
صلوة الجماعة وثانيها صلوة المؤجل يقصر ايضا وصلاته
ايما وسجوده اخفض من ركوعه وثالثها صلوة التفتيد
يتوجه راكبها ويصل على ما يمكنه ان قائما فقاما او قاعدا
نقاعدا ويتوجه الى القبلة وكلما دارت التفتيد اذ توجه
الى القبلة فان لم يتمكن فلا يخرج عليه وفي الثالثة يصلي
اذا لم يمكنه التوجه الى اس التفتيد كيف توجهت و
راجها صلوة الغريق وحكمه حكم المؤجل يتحري القبلة على
ايما ولا يصلي احد من اهل الضرورات الا في اخر الوقت
وخامسها صلوة المطارد وحاله ينقسم فان كان يمكنه

الايما فعل وتحري جهة القبلة والافضلونه بالتكبير
والتهليل وسادسها صلوة المريض وصلوته مشطورة
وكذلك صلوة اهل الضرورات ويصل على ما يمكنه اما
بالقيام والقعود والركوع والسجود او بالايما او بخبريك
الاخفاف وليعتمد ان يكون الايما بالسجود اكثر مما للركوع
وسابعها صلوة المرأة فان صلى وحده ياتن ان يجيئه من
براه او صلى على ميت بين عمرة او وحده صلى قائما وان كان
جامعا او في موضع لا ياتن ان يجيئه من يراه صلى جالسا
وحكم الجماعة والامام نذكر في موضعه **ذكر صلوة الجمعة**
صلوة الجمعة فرض مع حصول امام الاصل ومن يقيمها
واجتماع خمسة نفر فصاعدا الامام احدهم وان يكون الحي
ذكر اخرها بالغابهم ولا مسافر وبينه وبين المصلي
فريخان فادون وهما ركعتان يقرأ في الاولى منها
بالحمد والجمعة وفي الثانية الحمد والمنافقين

وعلى الامام

وعلى الامام فثوبان في الاولى قبل الركوع وفي الثانية
بعد الركوع والخطبتان واجبتان فيها وروى استحبابا
الفعل وافضله ما قرب من الزوال ولبس نظيف لثيابا
ولغلا للشارب وتطهير الاطفا وحلق الرأس والعانة
والابطين واستعمال الكتيب **ذكر صلوة العيدين**
شرط وجوب صلوة العيدين شرط وجوب صلوة
الجمعة الا انقاسته مؤكدة للمنفرد وبخلاف الجمعة
وهي ركعتان يكبر في الاولى ثم يقرأ الحمد وسبع ثم
يكبر ويقنت بين التكبيرين حتى يتم ستا وخمس ثلث
ثوبان ويكبر سابعة فيركع بها ويسجد سجدتين ويقوم
الى الثانية بالتكبير ويقراء بالحمد والتفصيص وضحيها ثم
يكبر ويقنت بين كل تكبيرين حتى يتم اربع تكبيرات
وثلاث ثلث ثوبان ثم يكبر خامسة ويركع بها وستة
سنن الجمعة الا انه يبرز بالصلوة تحت السماء وحجب

هذا هو الوجه في ركعتي الفجر
والعشاء الآخرة ركعتان
والخبر ركعتان على الكيفية التي هي
والقراءة فان جذبه التفراج ان يقرأ بالحمد وحدها
ولا قصر للملاح والجماع ومن معيشته في التطوع سعة
اكثر من حصره فانما يقصر من ابع له التقصير اذا كان
في الشغل وفي بلد غير بلد ولم ينو المقام فيه عشرة ايام فما
نوى مقام عشرة ايام فصاعدا اتم ومن نوى دون ذلك
قصر وان تشكل فلا يدرى ايقم عشرة ايام او قصر
مليحه وبين شهرين ثم يحد الشغل الذي يجبله
يريد ثمانية فرائض فليقصر مع نية الشغل ما كان
المساخرة فرائض وكان راجعا من يومه قصر ولجبا
وان كان يرجع من عند فوجئ في الاقام والعصر ولتد
فجوب التقصير من حيث يغيب عنه اذان مصره وقد
له في تعجيل الصلوة في التفتيد الضرورة والاختصاص
على الفاتحة في القراءة وتبعية واحدة في تسبيح الركوع

الخطبتان وهما بعد الصلوة ووقتهما من طلوع الشمس إلى
 زوالها ويكبر في ليلة الفطر بعد المغرب إلى انقضاء صلوة
 العيد عقيد أربع صلوات وفي الأضحية عقيد عشرة صلوات
 أولاهن صلوة الظهر من يوم العيد ومن يحضر منّا يكبر
 عقيد عشرة صلوات أولاهن صلوة الظهر ذكرها له
سبب الصلوة فأوله الصلوة على الموقف وهي فرض على
 الكفاية وما هي إلا تكبيرات خمس وضع يده في الأولى منها ^{فقط}
 ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن
 محمداً عبده ورسوله ثم يقرأ في غير ذلك ما يشاء من الأدعية
 لا إله إلا أنت الواحد القهار ربنا وربنا بالثنا الأولى ^{سبح}
يكبر الثانية ويقول اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك
 على محمد وآل محمد وارحمهم محمد وآل محمد كما فضلك ما صليت
 بآدم عليه السلام ورحمتك على إبراهيم وآل إبراهيم آتتك حميد حميد
 ثم يكبر الثالثة ويقول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات

والمسلمين والمسلمات

والمسلمين والمسلمات الأحباء ومنهم من يؤمنون بالأسماء ويدخل على قوم
 رحمتك وإذا فتلت وعلى أحياءهم بركات سمواتك وارضائك
 أنت على كل شيء قدير **يكبر الرابعة** ويقول
 اللهم أنت عبدك وابن عبدك وابن أمك نزل بك
 وانت خير من نزل به الأنبياء أنا لأعلم منه الأخير وأنت
 أعلم به منّا اللهم إن كان محمداً فرد في إحسانه وإن كان
 ميماً فتجاوز عن سيئاته واغفر له اللهم اجعل عندك
 في عليين وأخلفه على أهله في الغابرين برحمتك يا أرحم
 الراحمين **ثم يكبر الخامسة** ويقول اللهم
 عفوكم عفوك ولا يرح من مكانه حتى ترفع الجبال
 والموتى على ضربين نساء ورجال فالنساء يقولن
 اللهم عن صدورهن والرجال عن أذانهم ثم يقرأ
 قصته أخرى رجال ونساء وصبيان وخفافا وإذا
 اتفقوا يصلي إمام واحد على هؤلاء كلهم في وقت

واحد جعل لثلاثة تأمل الحجاب وبعد من الصلوات
 وبعد من الخائف وبعد من الرجال ووقف عند الرجال
 وقد بينا أنه يجوز هذه الصلوة عند خوف القوت بالتيمم
 الجند وغير المتوضئ فان خاف القوت بالتيمم صل على حاله
 ولا حرج وبيننا ايضا انها تأجيل على من يؤخذ بالصلوة
 وهو ان يبلغ ست سنين وجوبا وان من عداه فالصلوة
 عليه نفل وانه يجوز الصلوة على قبل الميت الى ثلثة ايام
 ويجوز الصلوة عليه ليلا ونهارا وله الحق بالصلوة
 عليه ومن يائس الوحي والجماعة فيها مسنونة متأكدة
التنبؤ في الثاني من المسبب وهو صلوة الكوف
 والاول والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع
 على من تكاملت له شروط التكليف وتصلح جماعة وقيل
 وهي موقوفة وابدية وقتهما من ابتداء ظهور الكوف
 والايات الى ان يجلو فيه وهي عشر ركعات باربع سجرات
 كبر تكبيرة

هذا هو الصلوة على الميت
 في كل يوم باربع ركعات
 في كل يوم باربع ركعات
 في كل يوم باربع ركعات

هذا هو الصلوة على الميت
 في كل يوم باربع ركعات
 في كل يوم باربع ركعات
 في كل يوم باربع ركعات

كبر تكبيرة واحدة ثم يقرأ الفاتحة وسورة من طول الشؤ
 جازها بالقرآن ثم يركع مطيلا لو كونه بمقدار القراءة
 ان استطاع ثم ينصب حتى يتم خمس ركعات فاذا رفع
 راسه من الخامس قال سمع الله لمن حمده ثم يسجد سجدتين
 وينصب يقرأ مثل الاول ويركع ويقنت بين كل ركعتين
 ويشهد جالسا ويسلم فان فرغ قبل الانجلاء فعليه الاعادة
 وان اخل بالصلوة مع عزم الكوف للفرص وجب عليه مع
 الاعادة الضل **ذكر تفصيل وقت الصلوة** قد بينا ان نوافل
 المفترقة في اليوم واللييلة اربع وثلاثون ركعة للزوال منها ثمان
 ركعات وبعد ان ظهر ثمان ركعات وبعد المغرب اربع ركعات
 وبعد العشاء واحدة وهي الوتر وبعد ان تصافى الليل ثمان
 واثنان النصف واحدة الوتر وبعد الفجر الاول ركعتان
 فان اتمت شيئا من ذلك عن وقته فهو قضاء واقلها نفل
 المسافر فهي سبع عشر ركعة اربع بعد المغرب واحدا عشر

هذا هو الصلوة على الميت
 في كل يوم باربع ركعات
 في كل يوم باربع ركعات
 في كل يوم باربع ركعات

التي في ليلة اُخر سبعت منه بصلوة التهماء عليها السلام ولا يخرج
 فيها ولا في صلاة الاصلوة الاستسقاء وشرحات يتقدم
 الامام الى الكفاة بصيام ثلثة ايام فاذا كان اليوم الثالث
 اذن فيه لم الصلوة جامعة ويخرج الامام تحت ائمة او فيصلي
 بالناس ركعتين يحمدهما بالقراءة على صفة صلوة العيدين
 في التكبير والفتوى بينه والقراءة فاذا سلم رقي المنبر وخطب
 فاذا فرغ قلب رداء من يمينه الى يساره ومن يار الى يمينه
 ثلث مرات ثم استقبل القبلة ورفع راسه نحوها وكبر الله
 تعامائة مرة يرفع به صوته وكبر الناس معه ثم التفت
 عن يمينه ففتح مائة مرة ثم التفت عن شماله فحمد الله
 تعامائة مرة ثم قرأ قبل على الناس بوجهه فاستغفر الله تعالى
 مائة مرة ثم حوّل وجهه نحو القبلة فدعا والناس معه بما
 رسم وهذا من التعلل الذي للتدب اليه سبقت انقسم
 التعلل ايضا الى ضربين سالا سبعا لاسبابه **ذكر صلوة ليلة**
 عيد الفطر

هذا هو الصلوة على الميت
 في كل يوم باربع ركعات
 في كل يوم باربع ركعات
 في كل يوم باربع ركعات

عيد الفطر وهي ركعتان الاولى منهما بالحمد والفق مئة
 قل هو الله احد والثانية بالحمد ومئة قل هو الله احد ثم
 يدعو بما يحب ويحمد في الدعاء **ذكر صلوة امير المؤمنين**
عليه السلام وهي اربع ركعات يقرأ في كل ركعة منها
 بالحمد وخمسين مرة قل هو الله احد **ذكر صلوة فاطمة عليها السلام**
 وهي ركعتان يقرأ في الاولى بالحمد ولنا انزلناه مائة مرة
 وفي الثانية بالحمد وقل هو الله احد مائة مرة **ذكر صلوة**
التسبيح وهي صلوة جعفر عليه السلام وهي اربع ركعات يقرأ
 في الاولى الحمد ولذا نزلت فاذا فرغ تسبيح خمس عشر مرة
 يقول بحمد الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يركع
 ويقول ذلك عشر اذ ارفع راسه قاله عشر فاذا سجد
 قاله عشر اذ ارفع راسه قاله عشر فاذا سجد ثانيا
 قاله عشر اذ ارفع راسه قاله عشر ينهض ويقرأ
 الحمد والعباديات ويفعل في الركعة الثانية والثالثة

عيد الفطر

الفكر

صلوة الليل ورکعتا الفجر اللتان هما التماس ذكر صلوة
وحي من وكيدالتين ووقتها اذا بقى الزوال نصف ساعة من
الثامن عشر من ذي الحجة وهي ركعتان يقرأ في كل واحدة منهما
الحمد وسورة الاخلاص عشر مرات وآية الكرسي عشر مرات وانا
انزلناه عشر مرات فاذا فرغ منها وسأله دعا بالمسوم وركعتان
ليلة النصف شعبان وهي أربع ركعات يقرأ في كل ركعة الحمد
مرة ومائة مرة سورة الاخلاص ووقتها من بعد العشاء الى
الفجر الاول ذكر نوافل شهر رمضان للاختلاف ايضا الف ركعة
وانما الخلاف في تعيينها ونحن نذكر لافهم في الزوايا وكذا
الكبير يتضمن الخلاف في ذلك والمعمول عليه ان يصلى
من اقل ليلة منه الى ليلة تسعة عشر عشرين ركعة في كل
ليلة بعشر تسليمات ثمان بعد فرض المغرب ونوافلها واثنان
عشر ركعة بعد صلوة العشاء والوتر وفي ليلة تسعة عشر
مائة ركعة بعد ان يغسل كما بينا وفي ليلة العشرين عشرين

في ليلة تسعة عشر
مائة ركعة بعد ان يغسل
كما بينا وفي ليلة العشرين
عشرين

ركعة وفي ليلة

ركعة وفي ليلة احد وعشرين يغسل ايضا ويصلى مائة
ركعة وفي ليلة اثننتين وعشرين يصلى ثمانين ركعة
ثمانيا بعد المغرب واثننتين وعشرين بعد العشاء وفي
ليلة ثلث وعشرين يغسل ويصلى مائة ركعة ثم
يصلى في كل ليلة الى اخر الشهر ثلثين ثلثين على ما رسم
من الترتيب فيكون المجموع مائة وعشرين ركعة
وسبع ثمانون ركعة يصلى في كل يوم جمعة من الشهر عشر
ركعات فيكون اربعين وفي آخر ليلة جمعة من الشهر
عشرين ركعة وفي آخر ليلة سبعة عشر عشرين ركعة وفي
ذلك الاكمال وبين هذه الركعات دعاء مرسوم وقد ورد
الذهب بان يكون كل عشرين الصلوة التي في الجمع أربع ركعات
صلوة امير المؤمنين عليه السلام واثنان صلوة فاطمة عليها
السلام واربع ركعات صلوة جعفر عليه السلام والعشرون في
الخميس في ليلة الجمعة الاخيرة بصلوة امير المؤمنين

في ليلة

فانهم هم جهر فان توافوا فأكبره شأوان توافوا فاجتمع
وجها وان يقدر رب المسجد اذا كان اهلا لذلك وان لا يكون
بين الامام والمأموم حائل سوى الصفوف اذا كانت المأموم
ذكورا وذلك في النساء جازم وان يكون مقام الامام ارفع
من مقام المأموم بما يعتد به بان يكون على سقف او مكان عال
فان كان بعض الارض اعلى من بعض فوقه على الاعلى في **الركعة**
التدب فان يقف المأموم ان كان واحدا عن يمين الامام
الا في صلوة الجنازة فانه يقف خلف الامام وان كان اكثر من
واحد فعلى ضربين مكتسبون وعرة فالكسوف يقفون
خلف الامام والعرة يقف الامام في وسطهم غير تارفين
ويقعدون هم ايضا الا ان يكون صلوة على جنازة فاتهم
يصلون قياما ايديهم على سواهم والامام في وسطهم و
يتلون الميتم حفرة ويغفون عورته بالتراب ثم يصلون
عليه فاذا فرغوا لها والوا عليه التراب وان تكون الصفوف

شعيرة

شعيرة وبين كل صفت وصفت قدر مريط عن يمينه لا يقبل
المأموم خلف الامام وروي ان ترك القراءة في صلوة الجهر
خلف الامام واجب والابتداء الاول واعلم ان المأمومين
والائتمة على خمسة اضراب ايضا حاضر اليهم بمحاضر وماضر
ماضر فذان يتبعان امامه في كل فعالة وخائف يخاف
هذا الضرب يقسم الامام المأمومين فرقين فرقة تقف باركة
العدو فرقة يصلي اباركة ويطلب القيام في الثانية حتى
يقموا هم وينصرفون وتجيء الاخرى فتدخل في الصلوة فيصلي
بها ثانية وهم اولي ويطلب الشاهد حتى يصلوا الثانية
معهم فيسلكهم وفي المغرب يصلي الفقرة الاولى ركعتين ثم
ثم امام الصلوة وهو يطلب القيام ثم تأتي الفقرة الاخرى
فيصليهم اثنتين ويطلب الشاهد حتى يتموا ويسلموا معه
وماضر ايهم عقيم فذا يلزم في اثنتين ولا يبيع الامام
الا فيهما الا في صلوة المغرب خاصة فانه يتبعه في الكل

التهنؤون ككلمة ساهيا او قد في حال قيام او قام في حال قعود
فعلية سجدة التهوي وماعدا ذلك كالتسوية الذي لا يترك
او التهوي التهوي التهوي التافله فلا شيء فيه وسجدة
التهوي تكونان بعد التيام بغير ركوع ولا قراءة يقول في كل منهما
بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد وبنقديهم
الخامسة القضاء والحكامه كل صلوة فاست فلا تخلوا ان تكون
فانما بعد او تفرط او سهو فالاول والثاني يجز فيهما امر
القضاء على الفور **والثالث** على ضربين احدهما يسهوعنها
جملة هذا يجز قضاؤها وقت الذكر له ما لم يكن اخر وقت
فريضة محاضرة **والثاني** ان يسهوها ويوجب الاعادة بهذا
كما بينا وهذا يجز ايضا ان يقضيه على الفور **والقضاء** المكون
على ثلثة اضراب فرض متعين وفرض غير متعين وفعل فالاول
يجب قضاؤه على ما فات والثاني على ضربين احدهما يتعين
له انه كل الخصومات في ايام لا يدرى عددها والثانية

يتعين له

يتعين له انها صلوة واحدة ولا يصلح اي صلوة هي في الاول
يجب عليه فيه ان يصلي مع كل صلوة صلوة حق يقبل في ظنه
انه قد وثق والثاني يجز عليه فيه ان يصلي اثنتين وثلاثا
واربعاً **والثاني** التعلل على ضربين مؤقت وغير مؤقت فالمؤقت
يجب قضاؤه فاما من لحقه عارض في اقل وقت صلوة
او قال عنه عارض في آخر وقت صلوة فكل شئ اضر به
بالحاجة الحام ومن اسلم ومن طهر من حيض وجا من اغشي
عليه لمرض وغيره مما لا يكون مؤقتا فيه ومركبات
فالثلثة الاول يجب عليهم القضاء متى تملوا في الترتك حتى
يلحقهم العارض كان يدخل في الوقت فيؤثره والاربع لا يجب
عليه قضاء الغائبات الا ان يفتق في وقت صلوة وقد روي
انه اذا فات اخر التيام قضى صلوة ذلك اليوم فان افاق آخر
الايام قضى صلوة تلك الليلة واما المركبات ومن اغشي
عليه بشئ من قبله فيجب عليه قضاء جميع ما فاتة اذا افاق العارض

في صلواته

فَاتَّكَ قَدْرُ قَدَمَيْهِ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

احضرت سیدہ

في الرسالة وكتبت من انوار الله في
منه من انوار الله في انوار الله في
منه من انوار الله في انوار الله في
منه من انوار الله في انوار الله في

الفجر لا يطعم فان ما يظطر ثم ظهر له انه كان طعم لزمه القضاء
 ومن اجنب في ليلة شهر رمضان فنام نائما للعلل شتم
 انقبه ثم نام نائما للعلل في ليلة ثم انتبه وقد طعم الفجر
 فعليه القضاء ومن كان في ليل شهر رمضان يأكل او
 يشرب او يجامع فظهر طعم الفجر فليكن لظنه انه كذبه
 وكان قد طعم فعليه القضاء ومن ظن ان الشمس
 قد غابت فانظر ثم ظهر له انها لم تكن غابت فعليه
 ومن قضم صواقا فاستنشق لغير الوضوء فوصل الماء
 الخوفه فعليه القضاء ومن نظر الى من يحرم عليه فاعطى
 فعليه القضاء واما العمد بغير اخطار وعذره فهو من
 اكل وشرب او جامع وانزل او سخط او اعتكف فليقض على
 الجنابة من الليل الى النهار وانتبه مرتين فلم يغتسل
 ثم اصبح جنباً كل ذلك بالعلم فعليه القضاء مع الكفارة
 وهي تكوي في كتاب الكفارات ذكر الاعتكاف والاعتكاف

لبت في موضع مخصوص على وجه مخصوص وصوم فيه
 فاللبت اقله ثلثه ايام وله شروط منها الصوم وترك
 الجماع في الليل والنهار وانه متخرج من موضعه لتشييع
 جنازة او عيادة مريض او امر ضروري فلا يقعدت تحت
 سقف حتى يعود واما الموضع المخصوص فهو اربعة
 مواضع لا يجوز الاعتكاف الا فيها المسجد الحرام ومسجد
 النبي صلى الله عليه وآله ومسجد الكوفة ومسجد البصرة
 فمن افطر في ايام الاعتكاف او جامع في يمانه او ليله
 فعليه كفارة افطار يوم من شهر رمضان **كتاب الحج**
 الحج واجب على كل حر بالغ مستطيع اليه التبيل وعلى ثلثة
 احرم تمتع بالعمرة الى الحج وقران وافراد فالتمتع فطر
 على كل بناء عدا المسجد الحرام لا يجزئه مع التمكن غيره
 وصفته ان يحرم والحاج من الميقات بالعمرة فاذا دخل
 مكة طاف وسعى ثم احل من كل شيء احرم منه فاذا كان

يوم التروية عند ذوالالحج من المسجد عليه
 طوافان بالبيت يضاران الى الاول وسعي آخر بين الصفا
 والمروة وعليه دم واجب واما القران فهو ان يصلح
 من الميقات الذي هو لاهله ويقرب الى احرامه سياقا
 يتضمن الهدى ولا بد من سياقه من الميقات والا لم يكن
 قارنا وعليه طوافان بالبيت وسعي واحد وتجدد التلبية
 عند كل طواف واما الافراد فهو ان يصلح الحاج من الميقات
 بالحج مفردا ذلك من سياق هدي وعمره ولا فرق بين من
 القارن والمفرد فاما المتمتع فقد بينا انه يحل من احل
 بعد الطواف والتمتع الاول ثم يحرم بالحج على اثنين **واما احرام**
 ان اشهر الحج شوال وذو القعدة وعشرين ذي الحجة فلو
 عقد احرام بالحج فهن والاكاف لغوا واما العرق فلا
 لها خصوص وافضل الاوقات لفردا وجبر رويته
 لا يكون بين العمرتين اقل من عشرين ايام وروي انه لا يكون

في كل شهر الا مرة والحج على الفور ذكره اسم الحج جملة وهي
 على ضربين فكل وكف فالفعل التلبية والدعاء المرسوم
 عند الخروج من المنزل وركوب الرحلة والمسير والاحرام من
 الميقات والتلبية والاشعار والتقليد وليس ثياب الاحرام
 من الميقات والقص من الشارب والاشعار وتنظيف الاظفين
 وصلوة ست ركعات والدعاء بعدها المرسوم والغسل عند
 الاحرام وعند دخول مكة والبيت والطواف والسعي والتمتع
 واستلامه باستلام الركن اليماني ونزول منا والصلوة بها
 والغداة الى عرفات والافاضة من عرفات ونزول المزدلفة
 والذبح والحلق وزيارة البيت والتمتع والمساويح والتمتع
 من منا ودخول الكعبة والوداع والصلوة في مقام ابراهيم عليه
 السلام وهذه الافعال على ضربين واجب وندب فالواجب التلبية
 والمسير والاحرام وليس ثيابه والطواف والسعي والتلبية و
 سياق الهدى للقارن والمتمتع ولثم الحج واستلام الركن

في كل شهر الا مرة
 والحج على الفور
 ذكره اسم الحج
 جملة وهي
 على ضربين
 فكل وكف
 فالفعل التلبية
 والدعاء المرسوم
 عند الخروج من
 المنزل وركوب
 الرحلة والمسير
 والاحرام من
 الميقات والتلبية
 والاشعار والتقليد
 وليس ثياب الاحرام
 من الميقات والقص
 من الشارب والاشعار
 وتنظيف الاظفين
 وصلوة ست ركعات
 والدعاء بعدها
 المرسوم والغسل
 عند الاحرام
 وعند دخول مكة
 والبيت والطواف
 والسعي والتمتع
 واستلامه باستلام
 الركن اليماني
 ونزول منا والصلوة
 بها والغداة الى
 عرفات والافاضة
 من عرفات ونزول
 المزدلفة والذبح
 والحلق وزيارة
 البيت والتمتع
 والمساويح والتمتع
 من منا ودخول
 الكعبة والوداع
 والصلوة في مقام
 ابراهيم عليه السلام
 وهذه الافعال على
 ضربين واجب وندب
 فالواجب التلبية
 والمسير والاحرام
 وليس ثيابه والطواف
 والسعي والتلبية و
 سياق الهدى للقارن
 والمتمتع ولثم الحج
 واستلام الركن

اليانف والوقوف بالموقفين ونزول المزدلفة والذبح والحلق
والرجوع الى بيوتهم والجماع وما عدل ذلك فهو نكح
ينقسم الواجب الى قسمين ركع وغير ركع فالركع
الاحرام والتلبية او ما يقوم مقامهما من الانشغال والتقليد
والوقوف بالموقفين والظواهر والتخييل ما عدل ذلك فليس
بركع **فكر الكف** وهو على ضربين احدهما فعله بفرد
الحج ويوجب لكفارة والاخر لا يفد بل يوجب لكفارة
فالاول الكف عن الجماع قبل الوقوف ^{بالموقفين} والثاني العقد
على النساء والنظر اليهن يستوي محرهماهن ومحللا
هن وحلق الرأس والطيب لا يخلو المسجد وليس الخيط
والجدال صادق وكاذب وصيد البر والكل الأسود والذئب
الكتيب الرجوع وتغطية الرأس والحجامة وتقليم الاظفار و
التظليل من غير ضرورة وحك الجمل حتى يديه وترك
ما يسهل معه شعريته واخراج الدم واكل صيد صاده
محل احرام

محل احرام والذلاله على الصيد فاكلة واجب والقتل
اجتناب كل ما ينقص ثواب الحج **ذكر المواقيت** المواقيت خمس
مبقات اهل العراق بطن العقيق واقله الملح واسطه غمرق
واخره ذات عرق فمن احرم من اقله فهو اكمل ومن اخره من
اوسطه وونه في الفضل ومن اخره وونه ومن نسي الاخر
من الميقات حتى جاز رجوع اليه واحرم منه ان امسكته
والاحرام من حيث ذكره ومبقات اهل المدينة ذات الحليفة
وهو مسجد الشجر ومبقات اهل الشام الحجة ومبقات اهل
اليمن يللم ومبقات اهل الكائف قرن المنازل ومن
منزله دون الميقات فاحرامه منه وكل من حج على طريق
قوم فمبقاته مبقاتهم لم يميقات اهل اقليمه والحرم فيها
على ضربين محرم من اهل الحرم ومحرم ليس من اهل الحرم
فالحرم من اهل الحرم ومن في حكمه بالمجاورة احرامه ^{عليه}
ومن ليس من اهل الحرم على ضربين محرم بالحج خاصة ومحرم

الحجامة
التي هي
من اهل الحرم
فاحرامه
عليه

الحج افضل اليه من عمره فمتع بها فالاول لا يحرم الا من لم يميقات
والثاني يحرم من تحت الميزاب فاما **العمرة** فلا ينعقد الا حراً
بما الامر الميقات على كل حال واعلم انه لا يفي بعد شرح ما
ذكرناه جملة الا ذكر لكفارة عن الخطاء غير اننا اتبعنا سنة
المصنفين والاكثاف ذكرنا ذلك في كتاب الكفارات
فلهنا نذكر في كتاب الحج تنزيهاً الى تفصيل اجملناه
شيئاً فشيئاً ان شاء الله **شرح الاحرام** الاحرام على ضربين احرام
عن نذر واحرام عن غير نذر فما كان عن نذر فانه يجب
من حيث عقده ولونذره من بعد بعد عن الميقات
واما ما هو عن غير نذر فلا يجوز ان يعقد الا من الميقات
او جامع حكم الميقات من اراد الاحرام اغتسل وارتحل
شعر ابطيه وقص من شاربه واطفأه ولا يمس ما في
من شعر رأسه ولا شعريته ويأترز باحد في احرامه
ويؤتخ بالآخر او يرتدي به ولا يجوز الاحرام فيما لا يجوز
الضلع فيه

الصاوق فيه وافضل الاشيا المقص والكتان ثم يصلي
ست ركعات فوافل الاحرام ويجزئ ركعتان ثم يعقد
احرامه اتماماً للتلبية ان كان مفرداً او الاثنان والتقليد
ان كان قاراً انهم يقول اللهم اني اريد ما امرت به من
التقوى بالعمرة الى الحج او الحج على كتابك وستة نبيك صلى
الله عليه وآله فان عرض لي ما يحسن في حق حيث حسنته
لقد ركت الذي قدرت على اللهم ان ليكن حجة فمعرفة
لك حسدي ويشري وشعري من النساء والطيب والاشيا
استغني عنك وجهك والذرا والآخرة لبنيك اللهم لبنيك
لبنيك ان احرم والتقية لك والملك لا يشرك لك وان
كان يريد الاخران قال اللهم اني اريد الحج قاراً فاسلم
لي هدي واعتي على مناسكي احرم لك الى آخر الكلام وان
اراد الحج مفرداً ذكره وليكثر من التلبية كلما صعد علواً
او هبط وادياً او نزل من تعبيرا وركبة وعند انقضاء

من منامه وبلا اسعار فاذا عاين بيوت مكة قطع التلبية وجد
 بيوت مكة عقبه المدينين ثم ياخذ في التهليل والتكبير وان
 قصد هاهنا طريق العرفان قطع التلبية اذا بلغ عقبة ذي
 طوى **ذكر دخول مكة** من متأكد التهن الاغتسال قبل دخول
 الحرم فان شغل عنه اغتسل قبل دخول مكة فان لم يتمكن
 فقبل دخول المسجد وليدخل مكة من اعلاها ان دخل من طريق
 المدينة وليس عليه ذلك ان دخلها من غير ذلك الطريق
 فاذا انظر البيت فليستقبله وليدع بالدعاء المرسوم او بها
 تمت فاذا اراد دخوله فليدخل من باب بني شيبه **ذكر**
الطواف انما يفتح الطواف من الحجر الاسود فليستقبله
 بوجهه وليقبل المرسوم ثم يقبله فان تعدد ذلك فليحسبه
 بيده ثم يقبل يد فان لم يكن به او ماء اليه ثم يقول امانتي
 اذيتها وميثاقي تعاهدته لتشهدني عندك بالموافاة الى
 اخر مرسوم القول فاذا بلغ الكعبة دعا بعمار رسم فاذا اقبل
 الميزاب

الميزاب فليدع ايضا بالمرسوم ويدعوا ايضا بين الركن الغربي
 واليميني وكلما استقبل بالحجر قال الله اكبر التلسم على رسول الله
 ويقبله في كل شوط ويدعوا عند باب البيت وليستلم الركن
 اليماني فان فيه بابا من ابواب الجنة فاذا كان في شوط
 السابع فليدع على المسجدين وهو دون الركن اليماني فليأصو
 به بطنه وخده وليقل اللهم ان البيت بيتك والعمرة
 وهذا مكان العائدين من النار وليتعالى باستا والكعبة
 ويدع بما يحب فاذا فرغ من طوافه وهو سبعة اشواط
 فليصل الى مقام ابراهيم عليه السلام ركعتي الطواف بقرا
 في اولهما الحمد والاخلاص وفي الثانية الحمد والكافر
ذكر السعي ثم يخرج الى الصفا من الباب المقابل للحجر الاسود
 بدءا حتى يقطع الوادي خاشعا فليصعد على الصفا
 وليستقبل البيت ثم يكبر ويحمد سبعا ويصعد بالمرسوم
 او بما يستحب ثم يسبح الى المروة فاذا بلغ جد المسعى الاول وهو

المثارة هروم وهو يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما
 تعلم انك انت الاعز الاكرم فاذا بلغ جد المسعى الثاني وهو
 زقاق الطارين فليقطع المروة وليمش على سكون يصعد
 المروة وليستقبل البيت بوجهه ويقول ما رسم ثم يتم
 السعي سبعا يبدأ بالصفا ويختم بالمروة فاذا فرغ من السعي
 تضرع قد احل من كل شيء اخر منه



ثم ليحرم راجع يوم ذكرنا ان كان مقتضا والافقد قضي
 حجه **ذكر نزول مكة** فاذا جاءها فليقبل الحمد الذي
 اقدم به اصالحا وتغني هذا المكان في عافية اللهم
 هذه ميثا ما امننت به علي اوليائك فاما ان اعبدك
 وفي قبضتك وليصلها الظم والعصو والمغفر والعنفة
 والفرقان خاف فوات ادراك عرفات جازان يرحل منها

الذي كان من السبل فاسالك
 ان تيسر لي هذا السبيل

قبل الفجر فان لم يخف فلا يجوز ذلك مع الاختيار ذكر الغدق
 الى عرفات فاذا ارتحل بعد الفجر من منامضي الى عرفات
 وليدع بارسم وليكتب وهو عادي فاذا اجازها نزل بصره قريبا
 من المسجد ان مكنته ومرة بطن عرفة فاذا زالت الشمس
 فليغتسل ويقطع التلبية وليكثر من التهليل والتحميد
 والتكبير ويصل الظهر والعصر اذا كان واحدا واقامتين
 ثم ليأتى الموقف وليسخر الوقوف في ميسرة الجبل ثم يتقبل
 الكعبة فيحمد الله تعالى ويشني عليه ويصل له مائة مرة وليقل
 ما رسم ثم ليدع دعا الموقف الملقى عن لائمه عليهم السلام
 فاذا اغترست الشمس فليفيض من عرفات بالسكينة والوقار
 وليكثر الاستغفار فاذا اتى الكتيب الاخر عن يمين الطريق
 فليقل اللهم ارحم موقفي وزك عملي سلم الي بني وتقبل
 مناسكي اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف ^{ففيه} وادرك
 ابدك ما بقيت في ذكر المضي الى المزدلفة فاذا اتى المزدلفة
 فيصل بها

فيصل بها المغرب ليلة التمر ولا تصل المغرب الا بها وله
 ان يصلها الى ريع الليل ويصل ايضا بها العشاء الاخر فتر
 ليبت بها فاذا اطلع الفجر من يوم التمر فيصل الفجر ايضا
 ثم ليقف كوقوفه بعرفة بالتحميد والتجديد والثناء وتعد
 الآلة والصلوة على النبي الصلي عليه مصابيح التي عليه
 وعليهم السلام ثم ليدع بالمرسوم فاذا اطلعت الشمس فليفيض
 منها الى الماء ولا يفيض قبل طلوع الشمس الا مضطرا فاذا
 اضطر فلا يجاوز وادي محتر لا بعد طلوعها فاذا بلغ
 طرف وادي محتر فليمر وليحتر حتى يجوز ويأخذ حصا
 الجمار من المزدلفة او من الطريق او من رحله بمناسم
 ليتوضأ ان امكنته ثم ياتي الجمر القصوى التي عند
 العقبة فليقيم من قبل وجهها ولا يقيم من اعلاها
 وليكن بينه وبينها قدس عشرة اذرع او خمسة عشر
 ذراعا وليقل وفي ذلك الحصى اللهم هؤلاء حصاياي

بك وثقت وبك آمنت وعليك توكلت فعمد الرب
 ونعم المولى ونعم النصير ويرى ثلث جرات اليوم الثاني والثالث
 والرابع كل يوم باحدي وعشرين حصاة يكون ذلك من
 طلوع الشمس الى غروبها وفضل ذلك ما قرب من زوال
 الشمس ولا يخرج على النساء والحائضين ان يرموا بالليل وان نهر
 في الاول دفن باقي الحصاة هناك فليمر كل حجرة بسبع
 بالاول ويقف ويدعوا ويرمي الوسطي بسبع ثم يقف وليدع
 فاما الجمره الثالثه فليمر بها بسبع ولا يقف عندها
 ومن رمى مقلوبا اعد على الوسطي حجرة العقبة ذكر
 المنقر من منام من نهر في الاول فوقه بعد الزوال من ثاني
 التمر والآخر يوم رابع التمر اذا استقرت الشمس ^{ان قيل الزوال} والثلثه
 ان ياتي مسجد الخيف فيصل فيه ست ركعات وليكن
 صلواته عند المنارة التي في وسط المسجد ثم ليجمدا لله
 ويش عليه ويصل على النبي صلى الله عليه وآله ويدع

بما يريد فاذا رجع من مسجد منى وجاز حجرة العقبة فليحول
 وجهه الى منى ويرفع يده الى السماء وليقل اللهم لا تجعله
 آخر العهد من ^{هذا} المسكن وارزقنيه ابدا ما احببتني
 يا ارحم الراحمين فاذا بلغ مسجدا محصيا وهو مسجد النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فلا يدخله ثم يدخله مكنة وان
 شاء شغل ما شاء من الطواف ذكر دخول الكعبة من اراد
 دخول الكعبة فليغتسل وليقل ما رسم وليجتهد في القاء
 ثم ليصل بين الاسطوانتين على الزخامة الحمره التي بين
 العمودين ركعتين يقرأ في اوليهما الحمد وحمل التجدة
 وفي اخريهما الحمد وبعد اتي التجدة من القرآن ويصلي
 في زوايا الكعبة وليقل في سجوده ما رسم ثم يصل اربع
 ركعات اخرى يطيل ركوعها وسجودها ثم يحول وجهه
 الى الزاوية التي فيها الدجاجة فيقرأ سورة من القرآن ثم
 يخرج سجدا ثم يصل اربع ركعات آخر فتر يحول وجهه الى الزاوية
 سلجدا

بعد الفرج

[illegible]

واینها را در کتاب

الغريبين ان خطيبهم بركة
هو مايلي الميرابيد قال
انتم انا سبي خطيبها
ان البيت ربع وتكون
لكن خطيبها ٢٤

على احراره حتى يبلغ الهدي محله ثم يحل من كل شيء لحرمة
 الا النساء فانه لا يفرق حق يقضي مناسكه من قابل
 الثاني يحرمة واحد من كل شيء احر من فاما المصدة
 بالعدو فانه يحل الهدي حيث انتهى اليه ويقصر من شعر
 وقد احل من كل شيء احر منه ذكر **الحكم على خطاة الخطاة**
 من الحرم على ضربين احدهما يجب اجتناب الحرم له
 والاخر في افعال الحج فاما الاول فعلى ضربين احدهما يفسد
 الحج والاخر لا يفسد الحج فافسد الحج هوان يجامع الحرم
 قبل الوقوف بعرفة في الفرج فعليه بدنه والحج من قابل
 المناسك وحكم المرافقة في ذلك على ضربين حكم مطاوعة
 ومقهورية فالمطاورة حكمها حكم من طأوعته والقتل
 فلا شيء عليه ما لم يتضاعف الكفارة على مكرها **واما**
 ما لا يفسد الحج فعلى ضربين احدهما يجب فيه دم والاخر
 لا دم فيه لما فيه دم فعلى اربعة اضرب اقله ما فيه بد

هذا هو الحكم في خطاة الخطاة

من جامع قبل الوقوف

من جامع قبل الوقوف فيمادون الفرج او بعد الوقوف في الفرج
 او قبل امراته محرما فاستحق ذلك حكم المطاوعة من النساء
 فعليه بدنه ومن جادل كاذبا ثلث مرات فعليه بدنه
 ومن قاتل نعاما كبيرا فعليه بدنه وفي الصغيرة من نعام
 الابل في ستة ومن وقع على اهله قبل طواف النساء فعليه
 جزور ومن نظر الى غير اهله فاستحق وهو موسر فعليه بدنه
 ومن كسر غير نصاب ارسا خولة الابل في اناها فاستحق كان
 هديا ثم هذا الضرب ينقسم قسمين احدهما له بدل مع فقد
 والاخر لا بدل له فالاول من قتل كبير النعام فوجب عليه بدنه
 فان لم يجد اطعم ستين مسكنا فان لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين فان لم يطيق صام ثمانية عشر يوما فان لم يطيق
 استغفر الله تعالى فاما باقي ما ذكرنا ان فيه بدنه لم يأت
 فقصرنا لبدل فيه كله اذ كل منه يحضيه بدنه بل الواجب
 في كل من لم يجد الكفارة ان يعزم على فعلها عند المكنة

من جامع قبل الوقوف فيمادون الفرج او بعد الوقوف في الفرج

فثاني الدم ما يجب فيه بقسوة وهو الجدل من بين
 كاذبا وفي قتل البقرة الوحشية والجماع لامراته بعد الطواف
 والتعمير وقبل التقصير وفي النظر الى غير اهله المتأخر للثبوت
 في كل منه دم بقرة ثم هذا الضرب ايضا على ضربين احدهما
 له بدل والاخر لا بدل له فانه بدل كفارة قتل بقرة الوحش
 خاصة وبده الى النصف من بدل البدنة في الاطعام والتضيي
 الاواني والادنى **وثالثه ما يجره دمه** من ضاوضيها
 فعليه دم شاة فان لم يجد اطعم عشرة مساكين فان لم يجد
 صام ثلثة ايام وكذلك في التعلب والارنب في الجلالة
 ثم كاذبا وفي من نزعها من الحرم فان ارتجع ففي كل حامة
 منه دم شاة ومن كسر بيض نعل ولا ابل له فيرسل قو
 في اناها فعليه كفارة بضة دم شاة ومن حلق راسه
 من اذى فعليه دم شاة ومن اسقط كثر من شعره فعليه
 دم شاة ومن قتل كثر الجمل فعليه دم شاة وان تعذر

هذا هو الحكم في خطاة الخطاة

ما لا يحل له ليه فعليه دم شاة فان جادل ثلث مرات
 ضاوا فعليه دم شاة وان نظر الى غير اهله وهو
 فقير فعليه دم شاة فان لم يجد صام ثلثة ايام فان ضما
 فاستحق فعليه دم شاة فان قاتل ظفارا يديه وجعلية
 شاة وكفارة القطاة وما مائلها حمل فطيم قد عي
 الشجر وفي كسر بيضها ارسا زكوة الغنم في اناها وحل
 ما ينتج هديا وفي القنفذ واليربوع جديك **والاربعة**
ما يجره دم مطلق من ظن انه قد قتل الحي تقصر وجامع
 فعليه دم وبيعهما التعمير وقلم ظفارا يديه وجعلية في مجلس
 واحد فعليه دم ومن قتل امراته وقذاف طواف النساء
 وفي لم تطف وهو مكرها فعليه دم فان كانت مطاوعة
 فالتم عليها دون من احرم في رجب اذا عزم على الحج فاقام
 بكفارة حتى يحرم منها فعليه دم ومن ظلم على نفسه مختارا
 فعليه دم فاما **القسم الثاني من القسمة الاولى**

من جامع قبل الوقوف فيمادون الفرج او بعد الوقوف في الفرج

من جامع قبل الوقوف فيمادون الفرج او بعد الوقوف في الفرج

من جامع قبل الوقوف



وهو ما لادم فيه فاعلى خسة اضربا وله ما فيه الفداء مطلق
من دل على صيد وهو محرم فعليه الفداء وان اشترى جملته
محرم من على حياية ضلي كل واحد منهم الفداء فان ربح صيدا
بشقة ولم يرد راجي هو اميت فعليه الفداء فان ربح صيدا
فترأه بعد ذلك حيا معيبا فعليه من الفداء بقدر ما بين
قيمته معيبا وصحيا وحكمة اذا رآه صحيا يحج بمنية الله
تعالى ومن اضطر الى ان يصيد وميته فذبح الصيد ولكله
لان صاد محرم في الحرم فعليه الفداء والقيمة مضاعفة
لان صاد في الحرم فعليه الفداء ومن قتل غلامه صيدا
والغلام محرم او بلا امره والغلام محرم ضلي الفداء و
كل شيء اصله في البحر يكون في البحر والحرم عليه فذبحه
فاما الذباج الحبيثي فليس من الصيد وجاز ان اكله للحرم وكل
ما يجب من الفدية على الحرم بالحق فانه يذبحه او يغيره بمسا
ولن كان محرم بالعمرة ذبح او تحرم بمكة قد جعلنا هذا فيهما

داخل فيهما لا يخرج

داخل فيهما لادم فيه لأجل اللفظ ولو ادخلناه فيه فافيه دم
مطلق لكان جائزا **فاما** ما فيه الاطعام قد بينا ما على امر
البينة او البقرة او الشاة اذا وجب شئ من ذلك عليه
من الاطعام فلا وجبه لأعدائه ومن قتل شيئا من اطفال
فعليه لكل طفف مئدة من طعام لم يكن ومن قتل ذنوبا
تصدق بقرن وان كثر تصدق بمئدة من تمر ومن قتل
فعليه كفت من طعام ومن قتل غلاما او رعى بهما من جند
فعليه كفت من طعام وان اسقط بفعله شيئا من شئ
فعليه كفت من طعام ومن نكح ريش طائر من طيور الحرم
تصدق على مكيين بالبدن التي تصف بها فان قتل حمامة
فلينتهزها علفا لحمام الحرم ومن رأى ما جرحه حيا
سويا فعليه صدقة ومن فقأ عين الصيد وكسر
قرنه تصدق بصدقة **فاما** ما فيه الفراق الموبد
وغير الموبد وهو الحرم اذا عقد على امرأة وهو عالم بتحريم

من الموبد

ذلك وقت بينهما ولم يتعد له ابدا وان كان غير عالم بذلك
فرق بينهما بالطلاق العقد وله ان يستأنف اذا اخل
وليس في هذا القسم غير هذا **فاما** ما يجب فيه ورق
في الحامة درهم وفي غيرها في كل فرسخ نصف درهم وفي
بعضها ربع درهم في كل بيضة ولا شيء غير هذا الا انما
ما يجب في الكفارة اذا لم توجد **فاما** وهو ما عدا ذلك
وفيها الاستغفار كفارة كن نظرا الى اهله بنين شهوة فاشق
او امراة ومن اكل من بلاد امراته شيئا ومن جادل مرة او مرتين
صادق او لم يصدق على شئ من الابدال ولكن ليس ثوبا لا يجد
له لبة ناسيا ومن جامع اهله قبل طواف النساء جامعلا
تجرمه وكل ما يفعله ناسيا وعن غير عهد فليست عقابته
تعامنه ويغفر الله تعالى من كل جرم سالف **فاما** ما
فصل التبايع والذباب والحواة وكل مؤذ فان كان على حية
الذئب عن المهجة فلا شئ عليه وان كان على خلافه فلا

في كفارة

في كفارة فليست تغفر الله تعالى **فاما** ما يجب في
فاما ما يجب من طواف ولم يحصل ما طاف فعليه الاطعام
فان قطع على التبعة وشك في اتمه فتمتع ثمانية فلا اعاد
عليه ولا حرج وان طاف غير متوحي ناسيا ثم ذكر فان
كان طواف الغرض فوضا واعاده وان كان فعلا فلا
عليه وروي انه يتوحي ويصلي ركعتين وان قطع الطواف
قبل اتمه ناسيا او عاملا فانه لا يخلو ان يكون جاز
نصفه او لم يبلغ النصف فان كان جاوزه تمتع من حيث
قطع وان لم يكن بلغه استأنف طوافه وكذلك لو ان
امرأة التحيض في الطواف لكان حكمها حكم القاطع طواف
سواء لان المرأة تقضي كل المناسك وهي حائض الا
الطواف والصلوة فلا تقضيها حتى تطهر فاما السجدة
فانها تطوف وتصل على ما بيننا الا في ايام حيضها للعتا
غير انما لا يدخل للكعبة بوجه ومن وجد دفنه عند

من الموبد

من الموبد

من الموبد

بفضة التبرع على الصفا فلا يحلوان يقوى في ظنه ما بدأ
 به الا لا يقوى فان تيقن او قوي في ظنه انه بلا بالصفاء
 سعى سعي آخر ثم سعى سعي آخر على وجه الخلط وان لم يقطع و
 لا قوي في ظنه بما بدأ فان وجد نفسه في الشوط الثامن
 على المروة اعاد لانه يكون قد بدأ بالمروة وان كان في الشوط
 التاسع لم يعد وحكم قطع التبرع كما قطع الطواف في اعتبار
 تجاوز النصف في البناء وان لم يجاوز النصف من بناء
 بحجرة العقبة ثم الوسط ثم المعظم استأنف روى الحجرة الوسطى ثم
 العقبة وقد بينا ان من سعى الحرم حقا وبذلك الميقات يرجع
 اليه فيحرم منه ان يمكن وانه ان يخاف فوات الحج او غير ذلك
 احرم من مكانه الذي ذكر فيه ومن قضى عمرته ونسي
 التقصير حتى احرم بالحج فلا حرج عليه ويستغفر الله تعالى
 ولا بأس بالتبرع كذا وكذلك الطواف **كتاب الزكاة**
 الزكاة على ضربين واجب ونذبة فالواجب على ضربين زكاة

الاموال زكاة

الاموال وزكاة الايدان فزكاة الاموال انما تجب في النعم
 والذهب والفضة والتمر والعتلة فالتعم الايدان والبقر
 والغنم والتمر والتمر والزبيب والعتلة الحنطة والشعير
فاما زكاة الايدان فزكاة الفطرة ثم ابواب الزكاة لا تعدل
 اقسام ثمانية اقسام اما تجب فيه الزكاة وثانيها من تجب عليه
 الزكاة وثالثها وقت وجوب الزكاة ورابعها المبلغ الذي
 يجب فيه الزكاة وخامسها الصفة التي يحصونها بها
 وسادسها مبلغ ما يجب في النصب وسابعها من يخرج اليه
 الزكاة وثامنها اقل ما يخرج الى الفقراء من الزكاة **فاما**
 الاول فقد بينا انه الاشياء الثمينة وانه لا تجب في غيرها
 الزكاة **واما** من تجب عليه الزكاة فممن لا حرام العقل البتة
 المالكون للتصاب فان حققت الزكاة بوجوب الزكاة في
 اموال الاطفال حملناها على التذنب **فاما** الوقت الذي
 يجب فيه الزكاة فممن ضربين احدهما راس الحول يأتي على

وعشرين وفي البقر نصابان اقلهما ثلثون والاربعة وفي
 الغنم اربعة نصاب اولها اربعون الى مائة واحدى وعشرين
 الى مائتين الى ثلثمائة وفي الذهب نصابان من عشرين الى
 اربعة وعشرين وفي الفضة نصابان من مائتين واربعة
 وفي الباقي من الثمينة كل ما نصاب واحد وهو غل أو سقي
 والوسق ثلثون صاعا **ذكر الصفة التي اذا حصلت وجبت**
الزكاة وهي على ثلاثة اضرب احدها التورم والثاني التانيث
 وكلاهما يعتبر في النعم ولا يجب في المعلونة زكاة ولا في الذكور
 بالتمام بلغت واما الثالث فانما يعتبر في الذهب والفضة
 وهوان يكون دراهم منقوشة ودنانير وتكون في اليد غير مضمون
 ولا تجارة ولا بحيث لا يمتد عليه **ذكر مقدار ما يجب من**
الزكاة في النصب فاقله في ترتيب انصب الاول
 وهو خمس شاة وفي الثاني وهو عشرين شاة وفي الثالث
 شاة وفي الرابع اربع شاة وفي الخامس خمس شاة ثم ينقل

نصاب ثابت في الملك والاخر وقت الحصاد فاما راس الحول
 فيعتبر في النعم والذهب والفضة فانه اذا انقضى الحول على نصاب
 من ذلك وجب فيه الزكاة **فاما** ما يعتبر فيه الحصاد والجلد
 فالباقي من الثمينة **فاما** اعطاء الحقة والحفنتين عند القصة
 فنذبة وقد ورد التبرع بخلاف تقديم الزكاة عند حضور المحقق
 فاما اذا دخل وقت الوجوب ولم يحضر مستحق فربم عزله من
 ماله الى ان يحضر مستحق فان غلب في ظنه انه لا يحضر
 الى ان يعلم انه فيه وان هلك في الطريق فلا شيء عليه و
 ان اخرجهما مع حضوره فهلك فعليه الغرامة فاما المبلغ
 الذي يجب فيه الزكاة فهو النصب وهو في كل ما يجب فيه
 الزكاة ثلثه وعشرين نصابا في الايدان ثمانية نصابا
 من خمس الى عشر عشرة الى عشرين الى اربعين وعشرين الى
 ست وعشرين الى ست وثلاثين الى ست واربعين الى احدى
 وستين الى ست وتسعين الى احدى وتسعين الى مائة طحند

وعشرين

زيادة واحدة اليه بنسب خاض في السادس وينتقل زيادة
عشر في السابع اليه بنسب لبون ثم ينتقل زيادة عشر أيضاً
في الثامن الحقيقة ثم ينتقل زيادة خمس عشرة في التاسع
الجديدة ثم ينتقل زيادة خمس عشرة أيضاً في العاشر
اليه بنسب لبون ثم ينتقل زيادة خمس عشرة أيضاً في الحادي
الحادي عشر الحقتين ثم ينتقل زيادة ثلاثين في الثاني
عشر من هذا الاعتبار الى ان يخرج من كل خمس حقة
ومن كل ربعين بنت لبون وكل من وجب عليه من أهل
فاعطى ما يجب في النصاب الذي قبله بلا فصل فليؤخذ
معه مائة شاتان او عشرين درهماً فان اعطى ما في النصاب
الذي بعد بلا فصل اخذ هو شاتين او عشرين درهماً
كانت يجب عليه بنت خاض فيعطى بنت لبون فانه يأخذ
هوشاتين او عشرين درهماً الا في موضع واحد وهو من
وجبت عليه بنت خاض وعند ابن لبون ذكر فاته

يؤخذ بما يجب

يؤخذ بما يجب عليه بلا فصل **ذكر واجب البقرة في الأول**
وهو ثلثون تنبع حوت أو تبعة ثم ينتقل زيادة عشر
في الثاني الى ستة وعلى هذا الحساب بلا الغام بالعت
حكم الجواميس حكم البقرة **ذكر واجب الغنم في الأول** وهو
اربعون شاة ثم ينتقل زيادة اربعة وثمانين في الثاني
الى ثمانين ثم ينتقل زيادة ثمانين في الثالث الى ثلثمائة
ثم ينتقل زيادة مائة شاة **ذكر واجب الدنانير في الأول**
والثاني ربع العشر من عشرين نصف دينار ومن اربعة
قيراطان وعلى هذا الحساب بالغام بالعت **ذكر واجب النكاح**
في النصابين كلاهما ايضا ربع العشر في مائتين خت درهم
وفي اربعين درهماً درهم **ذكر واجب النكاح** وهو على
ضربين احدهما سقي بماء السماء والشيخ وفيه العشر بعد
اخراج المؤن والاخر سقي بالدوالي والتواضع والغروب
وفيه نصف العشر **ومن يجوز اخراج الزكوة اليه لا بد**

الزكاة في كل سنة
في كل سنة
في كل سنة
في كل سنة

فمن يخرج اليه من اوصاف وهي على ضربين احدهما اعظم من الآخر
فالاعظم الفقراء وهم المحتاجون الذين لا يسئلون والمحتاجون
المتألمون والعاملون عليهم او هم السعاة في جبله الزكوة
والمؤلفة قلوبهم وهم الذين يستمالون لنصرة الدين وفي
الرقاب وهم المكاتبون ومن يعتق لانه يجوز ان يعان للكم
في فلت رقبته ويشترى العبد فيعتق من مال الزكوة و
الغارمون وهم من عليه دين ولا وجه له يقضيه منه
وفي سبيل الله وهو الجهاد وابن السبيل وهم المنقطع بهم
وقيل هم الاضياف واما الاخصر فهو من جمع اربع سنين
اقلها ان يكون معتقاً للحق وان يكون على صفة تمنعه
من الاحتراف او عدم معيشة وان يكون غير هاشمي لان الزكوة
الواجبة الحاجة من يغيرها شي محرمه على بني هاشم
منها الخمس فان منع الخمس حلت لهم فاما زكوة بني هاشم
فهي حلال لمناهم وان انصفوا في الخمس وكذلك نداء الزكوة

ومنها ان يكون

ومنها ان يكون الحج اليه لا يجب على الحج التفقه عليه كما
او في قرابة غير الاب والام والولد والزوجة والجد والجد
والماول لان من لا يجب عليه ان ينفق عليهم اما الاولاد
والولد ينفق عليهم اولادهم وابائهم عند الحاجة واما الزوجة
والمولود فينفق عليهم الزوج والتسديد على كل حال **ذكر اقل**
ما يجب من الزكوة من الزكوة اقله ما يجب في نصاب من
او حائبان قال اقله نصف دينار وخمسة دراهم من
قل اقله قيراطان ودرهم فالاقلون قالوا بواجب النصاب
الأقل والاخرون قالوا بالثاني والاثبت الأول وكذلك
في ما يخرج في الزكوة فاما اكثر ما يعطى فلا حد له يجوز
ان يعطى الفقير غناه ونرا وعلى ذلك الا انه يعطى من واحد
لانه اذا استغنى لم يخرج من الزكوة الواجبة اليه **ذكر**
العلم الثاني من واجب الزكوة وهو الفطر وهذا الضرب
يشتمل على سبعة اقسام اقلها من يجب عليه الفطر وراثتها

من يخرج عنه وثالثها وقتهما واربعا ما يخرج فيها او خامسا
مبلغها وسادسا اقل ما يجوز اخراجه منها وسابعا ما يخرج
اخراجه اليه **ذكر من يخرج عليه** وهو كل من يخرج عليه ثلث
زكاة المال فاما من يخرج عنه فانه يخرجها الانسان عن نفسه
وعن جميع من يعول من حر وعبد وفرد ومسلم ورجل عليه
ذلك فاما وقت هذه الزكاة فهو يوم عيد الفطر من بعد الفجر
الحلوة العيد وهذا وقت الوجوب وقد روي جواز تقديمها
في طول شهر رمضان ومن اخرها حتى اجل دناه كان قاضيا
واما ما يخرج في الفطرة ففضله اقوات اهل البلد من التمر
والنبيب والحنطة والشعير والارز والاقط واللبن الا انه
ان اتفق ان يكون في بلد بعض هذه الاشياء اعلى سعة او هو
موجود فخر اخراجه افضل الى محض ورويات التمر افضل
على كل حال فاما مبلغها فصاع وهو اربعة امداد والمد ثلث
درهم واثان وتسعون درهما ونصف بوزن بغداد وهو ستة

ارطال بالمدني

هذا هو المبلغ الذي يخرج عليه
من ثلث المال

ارطال بالمدني تسعة ارطال بالعراقي فاما اقل ما يخرج
اخراجه الى فقير واحد فصاع واحد لاكثر وجاز اخراجه
قيمته اذا اعتد وقد روي ان قيمته درهم والاول اثنت
واما من يخرج اليه فهو من كان على صحاب يسحق زكاة الا
فلا حجة لاعادته غير انها تحرم على من عنده قوت سنة وان
جمع الاوصاف **ذكر الصبر بل الثاني في اصل القصد** وهو **قصد**
من الزكاة وهو على ضربين مطلق ومعين فالاول كل صفة
قصد بها وجه الله واما المعين فتدخل في اربعة اشياء
في تحيل والتحبيب واستعة التجارة التي دفع بها راس المال
او ربح فلم يؤخذ والفطرة ممن لا يملك نصيبا فاما التحيل
فالشرط فيها التورم وراس الحول من زمان نتاجها وكونها
انما كما ذكرنا في التعم وهو على ضربين عتاق وبلدين ففي
العتاق ديناران ندبا وفي البلدين دينار واحد واما التحبيب
فشرطه شرط الحنطة والشعير العشر فيما سقت التماسا او التسع

العتاق

ونصفه فيما سقى بالغرب والذل والمي والتواضع في كل ما يبد
القفيز من ذرة وفخين وارز وعديس وسقم وغير
ذلك والتصاب والوقت مثل ما ذكرنا في الواجب من
الزكاة فاما امتعة التجارة فروي انه اذا حال عليه لحول
وطلبت فيه براس المال او بالربح فلم يبيع طلبا للزيادة ففيه
الزكاة ندبا ينظم عنه ويخرج منه على قدر ما فيه من التصاب
والفطرة اذا اخجها من لا يملك التصاب فيها افضل كثير
اذا كان له ما يخرج فاما من له اخذ زكاة الفطرة وليس
له ما يخرج الا ان يأخذ ويخرج فان اخذ واخرج فله ثواب
ليس بسنة **ذكر ما عوقب الماشقة من الزكاة وهو الخمر**
وهو يشتمل على ثلثة اضرب فيما اذا الخمر لمن الخمر فكيف
يقسم الخمر فالاول بيانته في المأثور عن الرسول وآله
صلى الله عليه وعليهم انه واجب في كل ما غنم بالحب
غيرها من الاموال والسلاح والرقيق والمعادن والكنوز

والقنوص

هذا هو المبلغ الذي يخرج عليه
من ثلث المال

والقنوص والعنبر وفاضل ارباح التجارات والزراعات والقصا
عن المؤنة وكفاية طول عامه اذا اقتصد فاما من له الخمر
فمأثقه ورسوله وقولته رسول الله صلى الله عليه وآله وعليهم
واليتامى منهم وسأكنهم وابناؤهم سبيلا خاصة فاما ما بين
القصة فلو ان يقسمه الامام عليه السلام على ستة اسهم منها
ثلاثة له عليه السلام هان وراثة عن الرسول صلى الله عليه
والله وسهم حقه وثلثة اسهم سهم لايتامهم وسهم لاكنهم
وسهم لابناؤهم يسبيلهم يقسم على قدر كفايتهم في السنة فافضل
اخذ الامام عليه السلام وما نقصت منه من حقه والمأخوذ منه
الخمر ان كان مأخوذا منه بالتب في اربعة اجاسه بين من
قاتل عليه وان اختار الامام عليه السلام قبل القسمة شيئا
من الغنمة كائنا ما كان قوله والانتقال له ايضا وفي كل ارض
فتحت من غير ان يوجف عليها بالتحليل وركاب والارض الموات
وميراث الخمر والاجار والمفاوز والمعادن والقطائع

والقنوص

فليس لأحد ان يصرف في شيء من ذلك الا باذنه من تصرف
فيه باذنه فله اربعة اخماس لاستفاد ولله امار الخمس في هذا
الزمان قد اختلفوا ما تصرف فيه من ذلك كرها وفضلاً
فما خاضعة **ذكر الجزية** وهي تشمل على ذكر من تجب عليه الجزية
ومبايعا ومن هي انما تجب على بالغ الذكور من اليهود والنصارى
والجوس خاصة من عداهم من الكفار لا ذمة له والمسلم لا
له في ارضهم الشريفة بل هو موقوف لله لا مام عليه السلام على قدر
ما يراه في الأغنياء والفقراء الآية روي عن امير المؤمنين عليه
السلام انه جعل على كل غني ثمانية واربعين درهما وعلى الاو
نصف ذلك وعلى فقراهم ربعة فاقاسمهم ما من قام مقام
المهاجرين ولله الامران يصرفها ايضا في مصالح المسلمين
ذكر حكم من أسلم من اسلم سقطت عنه الجزية واسلأ
على ضربين طوعاً وكرهاً فان اسلم طوعاً فارضه تتر في
يدك فاذا غرما فعليه فيها ما يجب من الزكاة في الغلات

من العشر او نصف

من العشر او نصف العشر ما لم يجره وعلى المتقرب في حصته
العشر او نصف العشر في الأوسان فان اسلم كرها بالتيف
فلله ام ان يوجر ارضه ممن شاء منهم ومن غيرهم ولا يجب
نصفها في الجيش الذي حاربهم ويقتلها الامام عا براه صلا
من النصف والثلاثين والثالث ثمة لا روضون على اربعة اضر
ما اسلم امله طوعاً وما اسلموا كرها وما صالحوا عليه و
ما اسلمها اهلها بغير حرب واخضعها **فان الاول** والثاني
قد ذكرنا حكمهما **والثالث** امره الى الامام ويجب اتباعه
فيما يفعله فيه ومن بعده من الائمة ان ينقصوا ويزيدوا
في ذلك على حسب ما يرونه صلاحاً وذلك اليهم خاصة
واما الرابع فهو للامام يفعل فيه ما يريد بلا مشاركة
ولا معارضة **ذكر القسم الثاني من القسم الذي في الفصل**
وهو غير المعاملات وهو على ضربين عقود وغير عقود ما
فالعقود النكاح وما يتبعه والبيع واحكامها والالا

والندرة والتعق والمكاتبه والرهون والوديعة والعتاة
والزينة والمساقات والاحبار والضمائم والوقوف
والصدقات والهبات والكنائات والحوالات والاوقاف
والوصايا وغير العقود على ضربين جنائيات وغير جنائيات
وقد ذكرنا في هذا الكتاب اقسام ذلك كله فلا وجه لتكراره
كتاب النكاح **وذكر احكامه** اعلم انه يشتمل على ذكر اقسامه
وشروطه وما يلزم بالعقد وما يلزم بالفرقة فان اقسامه
فهي على ثلاثة اقسام نكاح دوام وهو غير موقف ونكاح متعة
وهو موقف ونكاح بملك يمين **ذكر شروط النكاح** وهي
على ضربين واجب وتنب فالواجب الانجاب والقبول
والعقل والاجراء والتمس ويكون المتعاقدين متكافئين
في الدين في نكاح الدوام خاصة ومنها ان تكون الزوج
من غير المحرمات ومن الائمة واليهات والافخات
والعتات والحوالات وبنات الاخ وبنات الاخت والرضع

والاخرى

والافخات من الرضاعة واليهات الزوجات والزينة
من المرات المدخول بها فان لم تكن مدخولاً بها فلا جناح
وحلال لالبناء والجمع بين الاختين في عقد واحد او
نكاح ان كانتا عموكنتين والمحصنات من النساء وكل
تحرر بالتمسح بحرم مثله من الرضاعة وما يحرم العقد عليه
من التحريم بحرم مثله من النساء فلا يجوز نكاح ام الائمة
الموطوءة ولا اختها ومن عدلان ذكرناه يصح نكاحه الاما
ستبيته فمن ذلك ان تقبل المرأة على نفسها او من نكحها
اذا كانت بالغه واما الصغار فيعقدن اباؤهن ولا خيار
بعد البلوغ وكذلك ان عقد عليهن احداهن فان عقد
عليهن غيرهن ذكرنا من الاخ والعلم والحوال كان موقفاً
على رضا من عند البلوغ الا ان اختها لم تقدم على
اختيار الاب وعقد امضى منها ان لا يزوجها في العقد
على اكثر من حرام او امتين اذا لم يجد طولا لنكاح الحرائر

ابن عمر

هذا هو النكاح

هذا هو النكاح

فمنحه امه غيره ولا يجمع العبد بين اكثر من حرتين وله
ان يعقد على اربع امه ومنه ان تكون المرأة مؤمنة او
مستضعفة فان كان ذمية او مجوسية او معاندة لم يجمع
كالحا غبطة لان الكفاية في الذين مراعاة عندنا
في صحة هذا العقد فاما في عقد المتعة والامانة فحاشا
في الذميات خاصة دون المجوسية ومنه ان تكون المرأة
لمن بها النكاح وهي ذات بعل او في عدة فان زناها
وهي ذات بعل لم تحل له ابدا وان عقد على من هي في عدة
لبعل له عليها فيما يرجع فعله ضربين ان دخل بها
عالمنا يحرم ذلك لم تحل له ابدا وان كان جاهلا بالتحريم
او لم يدخل بها استوفى العقد والاول باطل وان لا
تكون عقد عليها في احرام فانه لا يصح تحريم عليه ابدا
اذا كان عالمنا يحرم ذلك وان تكون غير غلام قد فسخ
النكاح فاقبته ولا اخوته ولا بنته فانها لا تحل له

وان كان جاهلا بالتحريم
او لم يدخل بها استوفى العقد
والاول باطل وان لا تكون
عقد عليها في احرام فانه لا يصح
تحريم عليه ابدا اذا كان عالمنا يحرم ذلك
وان تكون غير غلام قد فسخ النكاح فاقبته ولا اخوته ولا بنته فانها لا تحل له

وان لا تكون

وان لا تكون ضمنا ولا خريسا وقد قلنا في عقد اوليائه
فانه لا تحل له ابدا ولا مملوكة فاما لا تحل له ابدا ولا
مطلقة تسع تطبيقات للعدة بينكم بينها رجلان
فاما لا تحل له ابدا وان لا تكون امرأة ابنه فانه لا تحل له
ابدا وان لا تكون بنت عمته او خالته وقد فسخ بها فانها
لا تحل له ابدا فان زنا باجنبية لم تحرم عليه امها ولا بنتها
فان زنت امراته لم تحرم عليه الا ان تصير وقد روي ان الا
اذا انظر من امته الى ما يحرم على غيره النظر اليه بشهوة لم
تحل لابنه ابدا ومنها ان لا تكون رضية والمحرم من الرضاع
عشر ضعات متواليات لا يفصل بينهما رضاع اخر
وان يكون اللبن لبعل ولحده ويكون الرضاع في ن الحولين
ولهذا نقول انه متى رضع اقل من العشر لم يحرم او رضع
بعدا لحولين ولو ارضعت امرأة صبي اللبن لبعلها ثم
فارقت وارضعت صبية بلبن بعل اخر لم يحرم بينهما

المهران لم يدخل بها وان دخل بها فالهر لها ويرجع به على من
دلىها فان كانت هي المملوكة فلامر لها وان دخل بها فلا
طلاق في شراقتها فان علم وامسكها بعد العلم فلا خيار له بعد
ذلك وتمة العسياء والبرصاء والحذمة والوقار والمقصا
والعرجاء والمحدودة في الفجر فان رضيت شي من ذلك فلا
له بعد ذلك واي رجل كان عبدا فدل ليس نفسه بانه حر
او مجنون فدل ترينه بالعاقل فزوجت تحريم بين قوته
واما اكه فان دلس عتقين نفسه استظهره سنة فان جامع
فيها ولو مرة فهو ملك لها فان لم يعقد على ذلك في الخيا
بين فرقة وامساكه فان حدثت العتة به فلا جناح عليه
فهذا ما لا يصح العقد مع عدمه من الشرط فاما ما يصح
النكاح مع عدمه فالاستحارة والمدة للمهرم والافلان
في نكاح الدوام والاشهاد والخطبة والولاة لجمع الاخوان
على الطهر وتجعل الرجل عند البسأ باهله ومثل الطبيب

وان كان جاهلا بالتحريم
او لم يدخل بها استوفى العقد
والاول باطل وان لا تكون
عقد عليها في احرام فانه لا يصح
تحريم عليه ابدا اذا كان عالمنا يحرم ذلك
وان تكون غير غلام قد فسخ النكاح فاقبته ولا اخوته ولا بنته فانها لا تحل له

النكاح ولو ارضعته اليوم ومثلا ثم رضع من غيرها ثم ارضعته
وان تكون من غير نكاح العشر رضع غيرها لم يحرم وان لا تكون المنكوحه بنت اخ
امراته او بنت اخيه او بنت عمه او بنت عمته او بنت عمة
وخالته امر لهما فان ارضعته العمة والخاله صح وان صحته
بطل فان شئت فارقت الزوج بلا طلاق واعتدت منه فان
نكاح العمة والخاله على بنت اخيه او بنت اخيه باق من غير
اعتبار الرضا ومنها ان لا يتزوج امه وعنده حره فان فعل
فالحره فخره بين ان تفسخ النكاح وبين ان تعضيه وبين
ان تعزل له وتقضي لعدة فان علمت بذلك فلم تعترض فلا
خيار لها بعد ذلك ومنها ان يكون النكاح والمنكوحه في
ملك وقد عقد بغير اذن سيده فان التمس غير بين ففسخ
العقد وامضائه فان اولها من غير اذن سيدها فولد
ملك لسيدها وكذلك حكم العبد ويلحق بذلك التالين
ومن تزوج امرأة على انها حرة فزوجت مملوكة ردّها واسترجع

وان كان جاهلا بالتحريم
او لم يدخل بها استوفى العقد
والاول باطل وان لا تكون
عقد عليها في احرام فانه لا يصح
تحريم عليه ابدا اذا كان عالمنا يحرم ذلك
وان تكون غير غلام قد فسخ النكاح فاقبته ولا اخوته ولا بنته فانها لا تحل له

المهران لم يدخل بها

فان تكون ليلة بينيها لا كسوف فيها ولا في يومه ولا في
 ولا آية تخوفه كالزجاج السود والبرق ولجنتاب
 الجماع من طلوع الفجر المظلم الشمس من غروبها الى مغيب
 الشفق وان لا يجامع في اول ليلة من الشهر ولا في اخر ليلة منه
 الا في ليلة شهر رمضان خاصة فهو مندوب اليه في تلك
 الليلة ويكره له اذا احتلم ان يطأ امرأت حتى يغتسل فلما
 ان يجامع مرة بعد مرة في أي من غير غسل بين ذلك وان
 لا يجامع زوجته وله زوجته اخرى تراه او صبي صغير
 وذلك في الامام جائز وان لا يعزل عن الحر أو الاباذن
 وله ان يعزل عن الامام من غير اذن ويكره ان يقرب
 امرأه في ليلة ليس فيها ارضي صحتها وفي الليلة التي
 يرد فيها **ذكر ليلة من العقد** وهو على ربعة اقسام المهر
 والنفقة والتفقات وكفول الأول **ذكر المهر المهر** ما يزوج
 بالعقد فان دخل بها استوجبت كاه فان فارها قبل الدخول
 فلها نصف

فلها نصفه وهو على ضربين مسمى وغير مسمى فالمسمى على ضربين
 احدهما مسنون وهو خمس مائة درهم قيمتها خمسون دينارا
 والاخر غير مسنون وهو ما تقتض عن ذلك وما زاد عليه
 فانه يجوز ان يعقد على درهم واحد وعلى مائة قنطار و
 غير المسمى يزوج به مهر المثل في الشرف والجمال وان دخلها
 وقد اعطاها قبل الدخول شيئا ما كان ذلك مهرها لانه
 تمكيتها له رضي به الا ان توافقه على ان المهر في زمتها فان
 فارها قبل الدخول ولم يسق لها مهر فلها المتعة على حسب
 حاله وزمان الموضع مع الثوب والحارية والذنانير والتم
 من خمسة دنانير واكثر وهو اقل عطاء المورس المعسر يعطي
 المهر والمخاتم وما شاكلهما والمهور على ضربين ذهب
 وفضة وماله قيمة فالذهب والفضة لا شهنة في كفها
 مهورا وماله قيمة على ضربين احدهما له قيمة في شهنة
 والاخر له قيمة في شهنة فالأول على ضربين ماله ثمن

كالثياب والامتنعة وما عليه اجر وعوض وهو على ضربين ماله
 عوض يزوج في الشربة وماله عوض غير مسمى في الشربة
 فالأول يعلم الصنايع والعلوم والقرآن وكل هذا يعقد
 به النكاح ويكون مهر الاقربين وهما الاقربة له في شهنة
 كالحمة وكحل الخنير وماله عوض في شهنة الشرع كعلم
 الحظوظ ونكاح الشغار وهو ان يزوج الزوجة بنته من جهة
 على ان يزوج بنته او اخته من غير مهر ومن اصحابنا
 من قال ان من عقد على ما لا قيمة له في شهنة لم يفسد
 عقده بل كان عليه مهر المثل ومنهم من قال بل يفسد
ذكر النفقة المنكوحات على ضربين حر أو وامرأه
 كان عنده زوجات حر أو ولا يخلوا ان يكون عنده
 او اثنتان او ثلث او اربع فان كان عنده واحدة لزمه
 ان يبني عندها في كل ربيع ليليلة فان كانت
 اثنتين كانت لكل واحدة منهما ليلة من اربع ليلال فلله

فان شاء ان يبني عندها ايتين وثالثا فلها
 وان كثر اربعاً فلكل منهن ليلة لا يجوز غيره الا ان
 تحله واحدة منهن من ليلتها والفضل للعدل بين
 الاثنتين والثالث فاما الامناء فعلى ضربين ان كنت
 زوجات تحكهن حكم الحر أو وان كنت ملكات فمير
 فليس لهن قسمة ولا حق في ذلك **ذكر النفقات**
 النفقة واجبة الاطعام والكسوة والسكن على قدر
 الزوجة وحال الزوج بالعدل والاعتماد على ان الزوج
 من النفقة بحسب حاله فاذا فسد مال الرجل حدث
 الاشراف والتمايج النفقة اذا مكنت المرأة من نفسها فان
 فلا نفقة لها **ومن ذلك** الولادة والعقيقة يجب ان يقيق
 عليها عند الولادة وعلى ولدها فاذا جاء الحاضر لتولها
 الا الشايع الامكان فاذا وضعت حنكته الغالبه بالماء
 الفرات وان كان الماء ملحا خلطته بالعدل وبشي من التربة

شروطه في اذنه ويعقرب في الاخرى ويوم السابع ينفذ فيه
 ويحل رأسه ويتصدق به ذهباً او فضة ويحرق في السابع
 ويعق عنه شاة او يعطى منها القابلة الرجل والورك ويتصدق
 بالباقي او يطبخ ويدعى عليه قوم من المؤمنين فانه افضل
 ويعق عن الذكر ذكر وعن الانثى انثى واعلم انه لا يجب
 ان ينقوا الاعلى ولد ومن يريته وقد رسم ان كل ولده
 على فراشه ستة اشهر من يوم دخلها فيه ولد فان احتل
 شيء من ذلك فلا يسر ولد فان اختلفا في زمان الحمل او
 في شيء يودي الى نفى الولد لاعتها فان اقتربه مختاراً مع
 اختلاف الشرط طهره داخل الحمل ستة اشهر واكثره
 تسعة اشهر وقيل عشرة اشهر ولا فرق بين ان يعزل عنها
 ان لا يعزل في حقوق الاولاد منها او لا والمتعة لا حقوقاً
 بابا اشهر **ذكر نكاح المتعة** وهو الاجل المقتصر الى تعيين الاجر
 والاجل وكل شرط نكاح الدوام شرطه الا ان يثبت منه

الحق
 في
 النكاح

الاجل

بالاجل وبانه يجوز نكاح الكتابيات فيه ويقلف في العقد
 بالمتعة بان يقول امتعتي نفسك وكل ما يثبت في النكاح
 القائم من الاعلان والاشهاد ليس من هنا **ذكر النكاح**
ملك المتعة لا يصر في اعداد الامانة ولا اعتبارها
 ليعق بل يجوز ان يطهر الكتابيات منهق دون الجوسيا
 والصابغة والوشية لا يجوز وطهرها ولا غل ترية الاب
 للابن ولا سرة الابن الاب ويجوز على كل طاهرين
 الشريكين وطهر جارية في ملكها ومن تزوج امه وطهرها
 طلقين للعدة فتزوي ملكها المرحل له وطهرها حتى تنكح زوجاً
 غيره ومن اشترى امه حاملاً لم يجز ان يطهرها حتى يسم
 لها اربعة اشهر فان وطهرها فليعزل عنها وان وطهرها قبل
 مضي الاربعة اشهر لم يجز له بيع ولدها وينبغي ان يعزل
 له من ميراثه قطا في حياته وسبب الفصل يقوم مقام
 سبي المؤمنين في استباحة الملك ومن وطع امه غيره

متعتي نفسك

في
 النكاح
 المتعة

حرماً المحرم عليه اذا ملكها **ذكر الطلاق** وهو على ضربين
 بطلان وغير طلاق فاما الطلاق بالطلاق يكون على ثلاثة
 اشهر الشهور وهو ان يخصص المرأة الرجل ويحرم
 فليجوز ما كان يعمل من مصلحتها فان احتاجت الى زيادة
 ضررها ضمن الا يزوي عضواً ولا تحاكم فان اقامت على الطلاق
 خفيف منه شقاق بعث الحاكم رجلين مامونين احدهما
 من اهل الزوج والاخر من اهل المرأة ليدبرا لاصلاح فان
 دأبا الغيرة رأيا اعلم الحاكم ليدبر امر الطلاق وليس
 الحاكم جبر الرجل على اقرارها الا ان يمنع واجباً والاخر
 الايلة اذا اختلفا الزوج ان لا يجامع زوجته فالمراة بالحيا
 ان شئت صبر عليه وان شئت رجعته الى الحاكم
 فيعرض الحاكم عليه العود فان فعل ولا انظر اربعة
 اشهر فان كفر عن بيئته وجامع فلا سوء عليه وان
 اقام على اليمين والى الرجوع الزمة الطلاق فان لم يطلق

في
 النكاح

الاجل

ولرجع حبه وضيق عليه في المطام والمشارب حق
 يفيق او يطلق ولا ايلة لمن لم يدخل بها ومن ينفذ من
 وطهر بان يقطع ليدخلها خلف يعلم ان لا يطهرها لهذا
 المرض فليس بايلة ولا ايلة الا باسم الله سبحانه والاخر
 بالظهار **ذكر الطلاق** ان يقول الزوج لزوجته انت علي
 كظهر ابني او ينقل واخيه او واحدة من الحرمات فان
 حرم عليه وطهرها حتى يكفر ولو طلقها او نكحت زوجاً
 غيره ثم طلقها ثم رجعها بالظاهر وجب عليه ايضاً
 التكفير من اداد وطهرها ولا ظهار الا في طهر لم يقر فيه
 بجامع بشهادة عدلين وان تكون زوجة لامة وفيه
 يبطله كالطلاق والمرأة بالخيار بين ان تصبر عليه و
 بين ان ترضع الى الحاكم فيعظه وينظر ثلثة اشهر
 فان كفر بعد ذلك الا الزمة الطلاق ومن وطع قبل
 الكفارة لزمه كفارتان **ذكر النكاح** بغير ما ذكرنا

في
 النكاح
 المتعة

وهو على ضربين طلاق العدة وطلاق التتة فاشاطا
العدة فهو ان يطلق مدخولا لها على الشرط واحدة ثم
يرجعها قبل ان تخرج من عدتها ثم يطلقها اخرى ثم رجعا
قبل ان تخرج من عدتها ثم يطلقها ثالثة وقد بان منه
وتسبيل العدة ولا تخل له حق تنكح زوجا غيره فاما طلاق
التتة فهو ان يطلقها على الشرط واحدة وهو املاك لها
ما دامت في العدة فاذا خرجت من عدتها فهو كاحد قطا
ان شئت واجعته بعقد جديد وشرط الطلاق على
ضربين احدهما يرجع الى الزوج والاخر يرجع الى الزوجة فارجع
الى الزوج فان يكون مالكا امره ويطلقه ان لا يكون
قد بلغ به التكرار والجنون والنفس في حد لا يعقد
معه وان يطلقه بالطلاق موجدا وان يشهد على ذلك
شاهدين وان لا يقع الطلاق الا في ظهر المرأة ان كانت
ممن تخيض الذي لم يقربها فيه بجراح وان لا يطلقه بشرط

هذا هو المذهب
في طلاق العدة
والطلاق التتة
والطلاق المطلق
والطلاق الموقوف
والطلاق الموقوف
على الرجوع

بما هو

ولا يجعله ميئا وما يرجع الى المرأة الا تخبر بالظهار بالخيط
بالياس منه الا وهي كذلك بشرط تنكح الشرط قطعة اخرى على
ضربين احدهما عام في كل طائفة والاخر خاص في طائفة
مخصوصة فالاشهاد عام والظهار خاص فحين تخيض خاصة
لو كان زوجها حاضرا في بلدها فامتا الغائب عنها زوجها
فانه اذا اراد طلاقها طلقها على كل حال وكذلك القولي
يطلقها انطلق على كل حال ولا ينتظرها الظهر وينتظر طلاق
التتة قسمين بائن وقير بائن فالبائن طلاق من لم يدخل
بها ومن لم يتبع الحيض والايسته منه والحاصل المستبين
عليها وان دخل بها ومعنى البائن انه حين طلقها تملك
بنفسها ولا يجوز ان يرجعها الا بعقد جديد ويلحق بذلك
التخلع والمباراة لان طلاقها بائن ومعنى التخلع والمباراة ان
المرأة لا تخلوان تكون مختارة طلاق زوجها وهو لا يختار
ذلك او يكون هو ايضا مختارا له فان ظهر كراهيته لهما و

هذا هو المذهب
في طلاق العدة
والطلاق التتة
والطلاق المطلق
والطلاق الموقوف
والطلاق الموقوف
على الرجوع

من المذهب
في طلاق العدة
والطلاق التتة
والطلاق المطلق
والطلاق الموقوف
والطلاق الموقوف
على الرجوع

وعصياها كان له ان يطلقها بغير عود ولا يجوز ان يكون
تليقا على ما وصل اليها منه فاذا الجابته الى ذلك قال لها
قد غفلت على كذا وكذا فان رجعت في شئ من ذلك فلي رجعة
عليك وان املاك بك فان رجعت رجعت فذلك هو التخلع وهو
بائن وان كانت كراهية منها فتر قالت له سر حتى جازان
ياخذ من ماعوضا مقدرا اعطاها من مهر وغيره ولا يجوز
تقريب طلقها بانكيا وشرط التخلع والمباراة شرط الطلاق
الا انها يقعان بكل زوجة فاما العزل بغير طلاق فعلى
ضربين موت وغير موت فاما موت معروف ومات غير
موت فكاح المنة نراقه بتصرف الامل والمرقة عنهما رجعا
تبيين بغير طلاق وكل من دلل نفسه ولا علم لها به فلم يرض
به رجعت فاما تبين منه بغير طلاق والعلة والمخالعة اذا
نكح عليها تبين لحيثما او اخفها فامرت زوجها واختارها
الفرق لعزها لابلها وابتا بغير طلاق ومن نكح عليها مائة

بما هو

بالعقد ولم يرض بذلك فارت بطلان بغير طلاق والغير
ذلك مما هو غير البائن بالطلاق ومن قال للعنان وهو
بضربين احدهما ان يدعي التجلد له رأى رجلا يطأ امرأته
المسلة الحقرة الصبيحة من القصور والحرس في فرجها ثم لا يكون
له شهدة بذلك والاخر بان يدعي من تدعى امرأته ولده
ويزعم امرأته ليس منه فحينئذ يقع له الحكم مستورا لعنته و
يقمه بين يديه ويقهر المرأة عن عيسته ثم يقول له قل شهد
بانته لي لمن الصادقين فيما ذكرت عن هذه المرأة وان هذا
ليس بولدي يقول ذلك اربع دفعات ثم يعظه بعد ذلك اربع
ويقول له ان لعنة الله شديدة ولعلك حلك على هذا
حاصل فان رجعت عن ذلك جلدك جلد المفترى ورجعها اليه
وان لم يرجع قال له قلات لعنة الله علي ان كنت من الكاذبين
فاذا قال ذلك قال للمرأة ما تقولين فيما قرأت به فان
اقررت رجعت وان انكرته قال لها فولي شهد بانته انك

بما هو

ومن طلقاً فأيامك فيه الرجعة وأداء العقد على المطلق
أو كانت رابعة وعند ذلك فلا يجوز له حتى يخرج من العدة
وفي الطلاق المبين فأي **كتاب المكاسب** المكاسب على خمسة
أضرب ولجب وندب ومكروه ومباح ومحظور فاما
الولجب فهو كل جلال يبيعه أو لاخره اذ كان معيشة
للإنسان سواء واما الندب فهو ما يكتبه على عياله ما
يوسع به عليهم واما المكروه فان يكتب محرراً وله عنه غنى
وتحتمله مشقة واما المباح فان يكتب لا يضرمه
تركه ولا يقيم باوده بل له غنى عنه واما المحظور فان يكتب
مألاً لينفق في الفساد او يحترق بالحرام والمعايش على ثلثة
أضرب مباح ومكروه ومحرم فالمباح التجارات والفتن
التي ليست بحرمه كالتيارات في الثياب والأطعمة والأشياء
التي لا يفسد بها الفساد وغير ذلك واما المكروه فهو
الكسب بالتحق على أهل الدين بالحق وكسب الحرام والأجر

على النقص

على القضاة بين الناس والأجر على قول الشعر الحق والأجر على عقد
الكسب بالخطب واما الحرام فبيع كل غصب وما لا كسبه
كيف يمكن وان كان المغصوب رضا فيه فيها أو غير
أؤذرع فلما لك قلع ذلك كله ويرجع المشتري على الباع
بما انفق وبيع المسكرات من الأشرية والفقاع وعمل الملاهي
والقارة فيها وعمل الأصنام والصلبان وكل آلة يظن الكفا
أشياء العبادة لصوم القنائل الخمرة والشراب والفرج والفرج
وما أشبه ذلك من آلات اللعب والقمار وبيعه وأشياء
وعمل الأطعمة والأدوية المخرجة بالحكم والتصرف في البيت
وكم الخنزير وشحمه والدم والعذرة والأبول وبيع وغير
حرام الأبول الأبل خاصة وبيع السلاح لأقربائه عز وجل
وعمله لصم وكسب المغننيات والتوايح بالباطل وأجر
تسبيل الأموال ودفعهم وحملهم والأجر على كسب الكفر
الآن براد للتفض والأجر على حياة المؤمنين وبيع القررة

على النقص

والسباع والقبيلة والذباب وبيع الكلاب إلا التوقيف و
كل ما يشبهه والزرع وبيع ما لا يجوز أكله من التماسيح
الصفاد والتلاف والرفاق وكل حرم الأكل في البحر
والبر وكسب معونة الظالمين على ما هي الله عنه وأجره
المسجد وتزويجه وأجره المصالحف وكسبهم ما يحظر
الله تعالى كل ذلك حرام التكتيب والتجارة فيما يحرمه
فيه واكثر ما يباع منه أو جرة ماله أجر منه فاما كسب
المواشط اذا لم يشحن وكسب القابلة وخولة الأبل والبقرة
والغنم والخيول والحمر المقامة للتجارة وكسب المصالحف
والعلوم فلا خلاف **كتاب البيع** البيع له اعداد وشروط
واحكام فاعلاده تنقسم بانقسام المبيعات وهو على قسمين
سبعة بيع المتاع من الثياب وغيرها وبيع الحيوان وبيع
القمار وبيع الخضراوات والزرع والرطوبة وبيع الواحد
بالأثنين فزايده وبيع الشرب والماء وبيع الأرزاق والآلات

فان شرط

فان شرطه فعلى ضربين عام وخاص فالعام ان يكون البيع
ملك للبايع او ملكه او يكون ابا للمالك وتكون صفة
فانه يبيع عليه بلادة وتسمية الثمن واليجاب والقبول
والتفرق بالجلد عام ايضاً واما الخاص فعلى ضربين خاص
في البيع والآخر خاص في البيع والمبيع كذا فاما الأول فالنظر
في البيع خاص فيما حضر والخيار شرط خاص في البيع بالوصف
خاص في البيع بالشئ وبيع المعيب بالبره وغير البره و
بيع المراجعة واما الثاني فالخاص في البيع والمبيع وهي شرط
بيع الحيوان والثمار والخضراوات وبيع الواحد بالثنين
وبيع الموزم والمشرد وبيع ما يعرف بالاختيار وبيع
المياه وبيع الديون والأزنان **كتاب الألف** الألف يبيع
الأي ملك للبايع او لمن للبايع ان يبيع عنه والمبيع على
ضربين حاضر وغير حاضر فان كان حاضرًا فتسمية
الثمن وقبض المبيع شرط في صحة البيع فان عجز الثمن فقد

على النقص

البيع وان اقره وترك المبيع عند البيع لم يضيء ياتي بالثمن
 هذا ينتظره ثلثة ايام فان جاء فيه فهو له والا كان
 البيع بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء طالبه بشيئين
 وان هلك في الثلثة الايام فهو من مال المبتاع المبيع وان
 هلك بعدها فهو من مال المبيع ولو تقاضا بالمال والثلثة
 ولم يفرق بالابدان كان البيع موقوفا ومن لم يسم ثمانية
 بيعه او شرأه فان هلك المبيع في يد من ابتاعه ولم يسم الثمن
 كان عليه قيمته يوم اخذه وان كان باقيا فللمبيع اخذ
 فان كان قد احدث فيه حدا فلا يخلو ان ينقص قيمته به
 او يزيد فان نقصت للمبيع ارش في المقتضات وان زاد
 فالارش للمبتاع **واما الثاني** فالنظر الى المبيع وقد يتباين
 انه شرط في الحاضر خاصة دون الغائب لعدم هذا الشرط
 في الحاضر لعل المبيع **ولما اختلف المذهب** في قسم على ضربين
 احدهما يلزم بالتسمية في مدة متناهية مما كانت **والثاني**
 يلزم ان يلزم

ويلزم وان لم يسم في زمان مخصوص ويلزم بالتسمية ما جاز
 فالاول في كل المبيعات التي ليست بخيوان فانه لو شرأ بها
 بان يكون له الخيار ثلثا او عشر او اكثر او اقل لجاز وان هلك
 المبيع في مدة شرط الخيار فهو من مال المبيع ما لم يحدث فيه **المبتاع**
 حدا يؤذن بالرضا وان مات المبتاع في هذه المدة قام ورثته
 مقامه في الشرط **والثاني** في الخيوان فانه يلزم لخيار المشتري ثلثة
 ايام وان لم يشرط فان شرط ما زاد فهو له ونفقة الامة في مدة
 استبرأها من مال المبيع فان هلك في هذه المدة فهو من مال
 المبيع **ذكر البيع بالوصف** البيع بالوصف على ضربين احدهما
 يصح والاخر لا يصح فاما الاول فهو ان ينعى للمبتاع شيء
 غير شامره وجودا كان في الوقت او غير موجود فيبتاعه با
 بالوصف المبيع من ان وجد على الوصف والا كان له رد
 واما الثاني فهو ان يوصف بان يكون من الحنفية الثمن ارض كذا
 او الثمن من غدا كذا او الثوب من غزل كذا فلا يصح ولا ضمان

على المبيع في تعيينه بل ان قال حنطه ضربة تفتية وقف من
 ومائة وطين من القرف هذا صحيح وعدم الوصف في غير الماشهد
 او تعيين اصله مع الضقة يبطل البيع **ذكر البيع بالتسمية**
 البيع بالتسمية جائز كما يجوز البيع بالتعدد هو على ضربين معلق
 باجل وغير معلق فالمرعق باجل هو باطل ومعلق باجل
 ضربين معلق باجل معلوم وباجل غير معلوم فالمعلق باجل
 معلوم على ضربين معلق باجلين ومعلق باجل واحد فعلق
 باجل غير معين كدخول الحمار وقدم الغزاة باطل ومعلق
 باجلين وهو ان يقول بعتك هذه السلعة الى عشرة ايام بدينهم
 والى شهرين بدينهم وهو باطل ايضا لا ينعقد ومعلق باجل
 واحد صحيح ويلزم الشرط الذي يشترطه المتبايعان في التسمية
 حتى لا يكون ضمان المال مدة الاجل على المبتاع وان باعه متنا
 غير حاضر الى اجل فالضمان على المبيع ولكل واحد منهما اذا
 جاءه صاحبه بماتت له في ذمته قبل حلول الاجل الا يلزم

فان هلك كان من مال من هو له فاما بعد الاجل فمعلق به
 فلم يخلو هلك كان من مال من هو له لامن هو عليه فان باع
 ما ابتاعه الى اجل قبل حلول الاجل فبيعه باطل وان باعه
 بعد وان لم يوتئ منه جاز له ذلك **ذكر البيع بالبراءة** **البراءة**
 وغير البراءة البيع بالبراءة من العيون صحيح لازم منه ذلك
 سواء عين العيب او لبعينه ولا تفصل تعيينه فان باع
 على الصحة فظهر عيب فالمشتري بالخيار ان شاء رده بالعيب وان
 شاء اخذ ارشته ولم يردده ولا خيار للمبتاع ويرجع الى اهل الحق
 في الارش فان اختلفوا عمل على الاوسط من اقوالهم فان كان
 المتاع جلد فظهر في بعضه عيب فله المبتاع رد الكال **والثاني**
 الارش وليس له رد المبيع بحد فان كان قد احدث في
 المبيع حدا فليس له الرد واما له الارش سواء علم بالعيب
 قبل الاحدث او بعده واما يرد او لا يرد الارش ما احدث
 من العيوب قبل عقد البيع فعلى هذا لو ابتاع امة فوجد

فان يملك

ان كان المبيع موقوفا
 وان كان المبيع موقوفا
 وان كان المبيع موقوفا

ان كان المبيع موقوفا
 وان كان المبيع موقوفا
 وان كان المبيع موقوفا

ان كان المبيع موقوفا
 وان كان المبيع موقوفا
 وان كان المبيع موقوفا

الآن ان يضم اليه في عقد البيع غيره والحامل من الامانة
اذا البيع فلا يخلو ان يشترط المشتري الولد ولا يشترط فان
اشترط ذلك في عقد البيع فهو له وان لم يشترط فهو للبائع
وايتباع العبد الذين لهم مال باقل مما معهما يجوز
شراؤه كل الحيوان بين الشركاء فان وجد بهم عيب فليس
لشركاء ان يختلفوا في بيع بعضهم الا ان يشترطوا
عهدة في الاياق فحدث بعد العقد فاما الجنون والجنون
والبرص فيرد به العبد بعد سنة لا اكثر الا ان يحرث
المبتاع ما يدل على الرضا بعد علمه بالعيب اذ عاها العبد
الحرة في سوق الاسلام لا يقبل الا بيمين ولا يقرق بين
الاطفال وامهاتهم بالبيع حتى تستغني الاطفال عنهن
وشراء سبي الخلفة في بلد الاسلام جائزة **ذكر بيع الثمار**
والخضر والوت وهو على ضربين مكروه وغير مكروه فكل
فالمكروه بيع ما لم يبد صلاحه في الثمر والخضر والوت سنة

هذا هو الوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة
والوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة
والوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة

هذا هو الوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة
والوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة
والوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة

ان كان يضم اليه

واحدة او حلا بعد حمل في القشاة والمباديخجان والبطيخ بخيار
وما اشبه ذلك وغير المكروه ان يبيع ما بدا صلاحه
من الثمار سنة واحدة والحمل اذا خرج من الخضر والوت
ويبيع ما لم يبد صلاحه سنتين واكثر ويساع الزرع
ورقطه على المبتاع واجب قبل ان يسند فان اقر قطعه عليه
وان شاء تركه وعلى المبتاع خراجه وبيع الزرع والوت والجر
والقطعة والقطعتين ومتى غاست الثمر والمبتاع قبل
بد صلاحها فلا يباع ما اغلت دون ما انعقد عليه
البيع من الثمن والاستثناء في ذلك جائز بالاطال والمكامل
الموصوفة والاستثناء بالزرع والثلث واشياء ذلك والى
وان استثنى بخلا معينة لاجاز فان لم يوافق الثمار جارية كان في
الاستثنى بحساب ما اصابه والمخالفة محرمه وهي ان يبيع
الثمر في ذوق الفحل بالقر والزرع بالحنطة كيدا وجزا
وكل شرط شرط البائع على المبتاع من راس خيرة يبيعهما

هذا هو الوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة
والوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة
والوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة

هذا هو الوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة
والوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة
والوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة

وجاء في بعض

وجعلها او بعضها بالوزن وشرط بعض المكمل والمزوع
جائز وشرط المبتاع على البائع ما يدخل تحت قدرته فجائز
كان يقصر الثوب بالمبتاع ويصنع شيء مما ابتاعه الا غير
ذلك **ذكر بيع الواحدة لاثنين** والكل البيع المبيع على ثلاثة
اضرب احدها يدخل المكمل والميزان وما يعد والاخر
لا يدخل في ذلك فأي دخلها على ضربين متفق النوع وغير
متفق فالمتفق يجوز بيعه واحد باثنين من جنه فلا
يجوز بيع فقير حنطة بفقيرين منها ولا اكثر من فقيرين و
كذلك حكم الشعير لانه نوعه فاما بيع فقير من الحنطة
بفقيرين ذرة او ارز او دخن او سمسم فجائز فنقل الاستثناء
ويجوز بيع الدنانير بالدرهم متفاضلا فنقل الاستثناء
للمعدونات في الذهب والفضة فهذا حكمه فلا يباع طل
بحم من لحم الغنم الا بالاطال منه ولا رطل دقيق الا برطلين
خبر جنه فاما لحم البقرة والغنم والحمائم والابل

هذا هو الوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة
والوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة
والوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة

هذا هو الوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة
والوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة
والوجه في بيع الثمر والخضر والوت سنة

بيع الواحد بالآخرين منه اذا اختلف النوع كان ببيع بطل
 غني بطلين بقرى وما يباع عدداً حكمه حكم الكيل والموزن
 واذا بيع الشيء في موضع بالكيل او الوزن في موضع آخر
 جزاً حكمه حكم الكيل والموزن **واعلم** ان ما لا يجوز
 بيعه الا واحداً بواحد وما يجوز بيعه واحداً بالآخرين كل
 ذلك انما يجوز بالتقيد فاما بالشيء فلا يجوز وبيع الغنم
 بالآخر لا يجوز لانه مجهول فاما ما لا يدخل مكيلاً ولا غير
 فيبيع الواحد بالآخرين منه جاز نقلاً ولا يجوز نسبة هذا
 في الثياب والحيوانات فاحتمل في مثل القنأ والجوز والبطيخ
 فتقيدنا حكمه **فكرج الأعمال الحرة والحرر بالمشقة**
 لا يجوز بيعها الا بالوصف للالوان والمقادير والجودة فانما
 كان كذلك كان البيع مراعى بان يكون على الوصف والا
 بطل فاما ما يختص بالدق والشم فعلى ضربين احدهما
 لا يفسد الاختيار والاخر يفسد فالا يفسد اذا بيع

من غير اختيار

من غير اختيار له فيعقد البيع وما يفسد كالبيض والبطيخ
 والقنأ وما شاكل ذلك فيصنع شرطه الصفة فان
 خرج غير صحيح فله ارضه لارضة الله ان يشتره اعني
 فانه يكون له ارضه او دقة **فكرج الشرب** بيع الشراب
 وكل المياه ولا يجوز لاحد المنع من ذلك سواء باع ماله من
 ملكه في الاصل او ما اخذه من مأواه من حفره
 في ارض مولى فاحياها بما ياله فله بيع فاحله وان جرى الماء
 الى ارضه فله ملكها فالتسلط ان حقه وان استاجت
 الارض فعلمها بالتسلط **فكرج الانفاق والديون** لا
 يجوز بيع الرزق الا بعد قبضه ويجوز بيع الدين قبل قبضه
 فيبيع الذهب والفضة منه بالعرض والعرض بالذهب
 والفضة **واعلم** ان البيع كما يجوز بالشيء فقد يجوز بالتلف
 لا فرق بين ان يبتاع شيئاً بشرط ان يقضه شيئاً او شيئاً
 فيبيع آخر او يستلف منه ولا يشترط في صحة البيع والتلف

القول بان يكون ان يملك
 ان يملك من غير قبضه
 ان يملك من غير قبضه
 ان يملك من غير قبضه
 ان يملك من غير قبضه

فيما له صفتان مختلفتان كالخنطة والارز والقم والوثيب
 والرومي والخرير اذا عتق للمالك فيه صفته وعنه جاز
 ومن عقد بيعاً بصفقة واحدة في جلال وعلم صح البيع في
 الحلال وبطل في الحرام فاما اجرة الوكيل والتأجير والكيل
 والذلال فان الوكيل ان وزن المال فاجرة واجرة التأجير
 على المشتري وان وزن المتاع فاجرة واجرة الكيل ما يكال منه
 على البائع واجرة الذلال على المبتاع واجرة المذاري على البائع فاما
 اجرة بيع الامتعة فعلى البائع واجرة من يشتري على المبتاع ونحو
 اختلاف صاحب المتاع والواسطة فيما امره ان يبيع به المتاع
 او في التقيد فالقول قول صاحب المتاع مع بيئته
 والواسطة يضمن ما يهلك من المتاع بتغيره ولا يضمن
 ما يهلك من حرره ودرك المجورة في المتاع والمال على المبتاع
 لا على الواسطة **فكرج الشركة والمضاربة** لا شركة الا بالاموال
 دون الاثبات فان كان مالهما سواء فالربح بينهما سوية

القول بان يكون ان يملك
 ان يملك من غير قبضه
 ان يملك من غير قبضه
 ان يملك من غير قبضه
 ان يملك من غير قبضه

والخنزير وان تغير

والخنزير وان نقص مال احدهما كان الربح والخسران بينهما
 بحسب مبلغ مال كل واحد منهما فاما المداخلة لصاحب
 المال بالبدن والعمل عند فاتها توجب له المثل لا الشركة
 وموت اشريك يبطل الشركة والمضاربة ان يسافر رجل
 بمال رجل فله اجرة مثله ولا ضمان عليه اذا ارتعد ما
 رتب له صاحب المال ويلحق بذلك ثلثي الشاة والاحتكار
 والشفعة يلقى كل ما يلحق من حيوان وغيره مكروه ومقتل
 فاسخ قاذون وما زاد على ذلك فليس بمكروه فاما الخدو
 فاعتناهي في احتباس الاطعمة مع ضيق الارض فيها وفي
 مكروهه فاما مع وجود الكفاية للناس فليس ذلك
 بمكروه والتسلط ان يبيع الخنزير على اخراج الغلة فيبيعها
 بماله ما لم يخسر **فكرج احكام الشفعة** ما ينتقل من الاملاك
 على ثلاثة اشرب احدها يكون مالكة واحداً والاخران يكون
 مالكة اثنين والاخران يكون مالكة اكثر من اثنين

فكان ما لكه زائدا على اثنين لا شفعة فيه وكذلك ما كان
 ما لكه واحدا وما كان ما لكه اثنين فعلى ضربين احدا
 انتقل البيع والاخر غير البيع فانتقل البيع على ضربين
 مقسوم ومشارك فانتقل غير البيع والمقسوم الذي لا
 شركة فيه من وجه لا شفعة فيهما والمشارك على ضربين
 احدهما تصح القسمة فيه والاخر لا يصح فيه فالاصلح
 قسمة لا شفعة فيه وما يصح قسمة على ضربين احدهما
 مقسوم مشترك الشرب والطريق الخاص والاخر غير مقسوم
 الذات وفيهما جميعا الشفعة وقد بينا انه لا شفعة في
 مقسوم بكل حقوقه ولا شفعة لذاتي على مسلم ولا في هبة
 ولا في صدقة ولا في ميراث ما هي فيما يباع خاصة وقرينة
 جلته ولا شفعة لمن يجر عن مبلغ الثمن واذا اختلف المتباينان
 مع الشفع في المبلغ فالقول قول المبتاع مع عينه **كتاب**
الايمان والتذوق واليهود احكام الايمان والتذوق

واليهود على ضربين

واليهود على ضربين احدهما ما يتعقد والاخر ما يلزم بحجة
 ذلك فاما الايمان فعلى ضربين احدهما اليقين بالله تعالى
 واسماؤه والاخر غير ذلك فالاول على ضربين احدهما ما يلزم
 بالحنث فيه الكفارة والاخر لا يلزم به الكفارة وهو ان يقسم
 ان لا يفعل مباحا وان يفعل طاعة او مباحا فيحنث وما
 عدا ذلك فلا يلزم بالحنث فيه كفارة وهو على ثلاثة اقسام
 احدها ياثم باليمين والاخر يؤجر والثالث لا ياثم ولا يؤجر
 فاما اثمن باليمين بعصا يمينه تعالى وان لا يفعل شيئا من
 الحرام وان يقطع رحما او يحلف على والد او يحلف امرأة مع
 زوجها او عبد مع سيده او يحلف على العاصي او يحلف
 ان يعاون السلطان الجائر وما يؤجر باليمين فيه ان يحلف
 في تخلص المؤمنين نفوسهم واموالهم وان كان يحسن
 التورية وزى وما لا ياثم به ولا يؤجر ولا يؤمر به يحلف
 من غير يمين او يكون غير مالك امره واما اليقين بغير يمين

الماضي مع
 في الزمان وكذا في اليقين
 على ما هو في الزمان وكذا في اليقين
 في الزمان وكذا في اليقين

فعلى ضربين احدهما بالحنث به كفارة يظهر وهي اليقين باليمين
 من الله تعالى ورسوله او الائمة عليه وعليهم السلام والاخر
 لا يلزم فيه كفارة بثة الا انه ياثم فيه اذا حنث وينبغي
 ان يجتنب الحلف صادقا او كاذبا ومن رأت ان ترك اليقين
 خيرا من الوفاء به في دينه او دنياه فعل ذلك ولا كفارة
 عليه **ذكر التذوق واليهود** لا تذوق ولا عهد في عصبه
 والتذوق على ضربين نذر على يمينه تعالى وتذوق طاق فالاول
 ان يقول لله علي كذا وكذا ان كان كذا وكذا فهذا واجب
 الوفاء به اذا وقع ما نذر فيه فان لم يقع فعليه كفارة
 والمطلق ان يقول علي كذا وكذا هو محتمل ان شاء وفيه وان
 شاء لم يقع الا ان الوفاء افضل والمندذوق فيه على ضربين
 احدهما معين والاخر غير معين فالمعينة يجب فعله بعينه
 وما ليس بعين ان شاء صام وان شاء تصدق او صلى او
 فعل شيئا من القرب فان كان سمي غير معين من اللفظ

كان يقول

كان يقول ان كان كذا اصبحت حيا او زما نأ نصيام الحنين
 ستة اشهر والزمان خمسة اشهر على ما رسم وان قال اصبحت
 بمالي كثير تصدق بشانين درهم فاما اليهود اذا عقد
 على ترك معاصي الله تعالى فانه في ذلك وجب عليه كفارة **لغة**
 واجب التذوق ان خالف العهد لانه لا خير له في دينه
 او دنياه من الوفاء به فلا حرج ولا كفارة **ذكر الكفارات**
 كفارة اليقين اذا حنث فيها عقوبة او كسوة عشرة
 مساكين لكل واحد منهم ثوبان او اطعامهم لكل منهم
 شعبة في يوم ولا يكون فيهم صبي ولا شيخ كبير ولا مريض
 وادني ما يطعم كل واحد منهم مذبذبة من الاذم اعلاه
 اللحم وادناه الملح ولا يطعم الا من اوسط ما يطعم اهله فان
 لم يجد ذلك كله نصيام ثلثة ايام متتابعات وكفارة
 الظهار عتق رقبة فان لم يجد نصيام شهر متتابعين
 فان لم تقدر فاطعام ستين مسكينا فان صام شهر ولحل

في الزمان وكذا في اليقين
 في الزمان وكذا في اليقين
 في الزمان وكذا في اليقين

من كل ما يجب فيه صيام شهرين ثم افطره غير عذر يستأنف
 فان كان له عذر يعني فاما ان افطره صيام يوم من الثاني
 فالسنة وكفارة خلع لثته وكفارة الظهار وكفارة من
 افطر يوم من شهر رمضان عتق رقبة او اطعم ستين مسكينا
 او صيام شهرين متتابعين وقضا ذلك اليوم هذه الكفارة
 مخيرة في الظهار ومثلها في المباح والتحريم كفارة قتل الخطأ
 كفارة الظهار فمقتبة وكفارة قتل العمدان بجميع ما هو
 مخير في كفارة قتل الخطأ فان لم يقدر كفر بواحد منها
 ومن عقد صوم قضاء يوم من شهر رمضان فافطر قبل
 الرقابة فلا شيء عليه وان افطر بعد فعلية كفارة يمين
 وقد بينت كفارة الجراح في الحيض للمرأة فاما المرأة فثلاثة
 امداد من طعام وكفارة التيام عن الصلوة العشاء حتى
 جاز نصف الليل ان يصبح طائما وكفارة من شق ثوبه في
 موت ولده او زوجته كفارة يمين ولا كفارة في شقه في

هذا هو الصحيح
 في كفارة قتل الخطأ
 في كفارة الظهار
 في كفارة المباح

من شهرين

وتابعه واخيه وكفارة من طعم وجهه الاستغفار فان
 خدشه فكفارة يمين وفي جز الشكر كفارة قتل الخطأ وقمة
 هذا الباب ان يقال ان الكفارة على ضربين منها ما فيه
 عتق رقبة والثاني لا عتق فيه والاول على ثلاثة اضرب
 احدها عوض الرقبة كسوة عشرة مساكين وعوض الكسوة
 اطعامهم والآخر عوض الرقبة صيام شهرين متتابعين
 وعوض الصيام اطعام ستين مسكينا والآخر يجمع بين
 العتق وصيام الشهرين واطعام ستين مسكينا فاما
 الثاني فعلى ضربين احدهما كفارته استغفار والآخر
 فعل رقبة غيره وهو على ضربين احدهما صيام يوم والآخر
 دينار او ثلثة امداد ولا يخرج عن ذلك شيء في باب
 الكفارات **كتاب العتق والطلاق** العتق انما
 يكون لوجه الله تعالى ولا يعتق الا عبد ظاهرا الاناس
 ولا يسلط بالعتق كافر على اذنة اهل الدين ومعا صلبه

العتق بالمال

لا يجوز ان يبيع الرقبة
 او ان يهدى الرقبة
 او ان يهب الرقبة
 او ان يقرض الرقبة

بجانه ومن اعتق في كفارة او واجب فهو سائبة لا لالة
 له عليه وانما الولاء في المتبرع بعتقه ويجوز ان يجعل عتق
 الائمة صدقا في التزويج ومن اعتق بعض العبد وهو ملكه
 خاصة سوا لعتق فيه كله وان كان له فيه شريك عتق
 سهمه ثم اجبر على اتباع الباقي فاعتق عليه فان لم يكن له
 مال استع العبد في نفسه **والا** التدبير هو ايضا لا يصح
 الا في القرب وهو ان يقول لعبد انت حر بعدوني وله
 ان يرجع في ذلك في حال حيوته لانه كالوصية فان مات
 مولاه لم يكن رجوع في تدبيره عتق **والا** المكاتبه فلو
 يوافق عبده على مال يكتسبه ويؤديه اليه ويكتب
 كتابا وهو على ضربين مشروط وغير مشروط فالمشروط
 ان يشترط عليه انه متى عجزها في الرق والآخر ان لا يفرط
 العود في الرق مع الجهر بل يعتق منه بقدر ما ادنى فان
 وهبه ما يتي عليه كان له ثواب جزيل ولا اخذ منه

هذا هو الصحيح
 في كفارة قتل الخطأ
 في كفارة الظهار
 في كفارة المباح

هذا هو الصحيح

المال جدير في الرقبة

المال ويجوز في الرقبة ما يشتر منه جلدًا حتى والباقي
 جلدًا لعبد ويجوز ان مات وله ولد بحسب ما يشتر منه
 ايضا **ذكر احكام الرقبة** الرقبة افضل من الصدقة وهو
 يفتقر الى الجاه وقبول ويلزم المقرض ان يعزم على الاداء
 اذا تسهل فان ادى مثل ما استدان جاز وان ادى
 قيمته مع التراضي جائز ولا يجوز للمدين ان يطالب المقرض
 مع الاملاق فان طالبه في حال الجدة لم يخرج **فك احكام**
الرقبة لا يصح الا رقبته الا العتق بالقض والراهن
 والمرهن ممنوعان من التصرف في الرهن فلو رهن دارا
 غير مكنونة او ارضا غير مزروعة فليس لاحدهما ان يغير
 ذلك الا ان يتراضا به وصح باع الراهن الرهن واعتقه
 ان كان امه لم يحل له شيء من ذلك وهو باطل وهلاك
 الرهن من غير تقريط من المرهن لا ضمان عليه فيه
 بالتقريط يلزمه الضمان فان اختلفا في قيمة الرهن وعاد

البيتة فالقول قول صاحب التمن مع عينه ويقوم بقيمته
يوم هلك ورهن الحامل من الأماء والبنات أو الفحل الشجر
والأرض المنزوعة جائر فما يحصل منه غير داخل في الرهن
فإن حمل عند الرهن دخل في الرهن ومن رهن زهنا على
بعضه استقر الرهن في ملكه خاصة وأدامات الرهن
وعليه دين الجماعة فأول من يستوفي الرهن فإن تصدق
الرهن عن ماله وكان للرهن مال غيره ساهم للرهن
الغرم آذنيه **ذكر أحكام الرهن** الوديعه تحتاج الى قبض
وقبول فإن هلك في يد المودع من غير تفريط فلا ضمان
وبالتفريط يضمن فإن اتجه المودع بمال الوديعه فعليه
ما ينجره المودع الرهن والوديعه امانة للبر والفاجر
الا ان يعرف ان الوديعه غصب ويعرف مالكم باعينه
فعليه ردّها الى المالك دون المودع الا ان يجاز على نفسه
فان لم يعرف ان بايها جعل نفسه الفقراء اهل البيت والفقراء

لفقره المؤمنين

لفقره المؤمنين فان كانت حلالاً وحراماً اعتلط رهنها
على المودع اذا التمين واذا مات المودع فلا يضمن الوديعه
الا الى من يقطع بانه يستحقها من ورثته كلهم ومن
رضي به الكاف **حكم العارية** وهو على ضربين عيّن
ورق وغير ذلك فالعين والورق مضمونان على كل
حال وعدا هما على ضربين مضمّن وغير مضمّن فالمضمّن
يلزم ضمانه على كل حال وما لم يضمن لا يلزم ذلك فيه
الا بالتفريط خاصة فان اختلفا في شيء من ذلك فالقول
قول المعين مع يمينه بالله اذا عده البيتة **ذكر حكم**
المزارعة والمساقي المزارعة والمساقي يجوزان بالبيع
والثلث والتصف فلا بد في المزارعة من اجل معين
فان اشترط عليه زرع ماشاء جاز فان غرقت الأرض
قبل ان يقبضها فلا اجارة وان غرقت بعضها فالمرارع
مختارين فسخ الاجارة في جميعها وبين فسخها فيما غرقت

ويلزم المتاجر مال الاجارة وان تلفت الغلة باقّة سماوية أو
ارضية الا ان يمنعه صاحب الارض فلا يلزمه مال الاجارة
ويكره ان يوجر الارض اكثر مما استاجها به اذا اختلفا لثقتان
كان يستاجرهما بذهب وفضة ويوجرهما بطنين او شعير ولم
يحدث شعلاً والمؤونة على الماسقي لا على رب البيتة وان
ساقا غير في شجر او نخيل له وشرط من الثمرة شئاً مأمولاً
والأفلا وبكره ان يشترط مع ذلك شئاً من ذهب
وفضة وغيرهما من الاعراض وخارج الثمرة على الارض
الا ان يشترطه على الماسقي في العقد **ذكر حكم**
الاجارات وحكمها على ثلاث اشياء ضرب ما به يتعقد
وما يلزم لها وما يبطئها فما يتعقد الاجل المعلوم
والمالك المعين والايجاب والقبول وما يلزم لها
بغيرها لاجل الا ان يشترط نأجيله ولا فرق في حصة
الاجارة بين المقسوم والمشااع وان لا يوجر ما استأجر

منه

من غير باكثر مما استاجر الا ان يكون احدث فيه مصلحة
وما يشترط فيها يلزم كان يشترط عليه ان لا يسكن الدار
غيره ولا يركب الدابة سواه ويلزم المالك بناء ما استأجر
من العقار والموجر الا ان يكون يتفريط من المتاجر عليه
فان فرق المالك في العمارة سقط عنه مال الاجارة في المدة
ولا يبطئ الاجارة الا بالموت وان يمنعه من الموجر مانع
قبل القبض فاما بعد القبض فبالاجارة يلزمه وان
منعه ظالم من التصرف او لم يتصرف هو فيه **ذكر**
تضمين الضمان القصار والخياط والصباع واشباههم
ضامنون لما يحنونه والسايم الا ما هلك بغير تفريط
وكذلك للملاح والجمال والتكاري ضامنون الا
اذا فرطوا فيها واذا اختلف صاحب المتاع والصانع في
قيمة او شرط فعلى صاحب المتاع البيتة وعلى الصانع اليمين
واعلم ان لو وجد البعير الشارد والعبد لا يضمن

بغيره

منه

في غير وصاربعة دنابر قيمتها اربعون درهما فاما غير العبد
 والبعض فليس فيه شيء موظف بل اجر على عادة القوم ذكر
الصلح الصلح بين الناس جائز في الاقرار والاكثار ولا يجوز
 الرجوع فيه اذا انعقد الا ان يشترط انه متى نكح عادلا لا يوجب
 ذكر **احكام الوقوف** الوقوف صدقات لا يجوز الوقوف
 فيها على الخلق الوقوف وبقا الوقوف عليهم على ما لا يمنع الشر
 من معونتهم به وهي على ضربين مشروط وغير مشروط فالمشروط
 يلزم فيه كل ما شرطه الواقف ولا يتجاوز ذلك اشرط رجوعه
 فيه عند فقره كان له ذلك اذا افتقر ولا يتجاوز الحال في الوقف
 والموقوف عليهم من ان يبقى ويبيعوا على الحال التي وقف فيها
 او يتغير الحال فان لم يتغير الحال فلا يجوز بيع الموقوف عليهم
 الوقف ولا هبته ولا تغيير شيء من احواله وان تغير الحال
 في الوقف حتى لا ينتفع به على اي وجه كان او يلحق الموقوف
 عليهم حاجة شديدة جاز بيعه وصرف ثمنه فيما هو انفع
 ثم لا يجوز

ثم لا يخلو الواقف ان يعين بالتفصيل في الموقوف عليهم
 بعضهم على بعض ولا يعين فان عين لزم ذلك وان لم يعين
 فللمذكر مثل حظ الانثيين ومن وقف على جيرانه ولم يسم
 كان لمن يلي اياه الى اربعين ذراعا من اربع جوانبها لا يخلو
 ان يقف المؤمن على مثله او على مخالفه او يوقف كافر
 فوقف المؤمن على المؤمن والكافر على الكافر باض فاما
 وقف المؤمن على الكافر باطل وقد روي انه ان كان
 الكافر لحد ابوي لواقف ومن ذوي رحم كان جائزا
 الاول اثبت الواقف لا يخلو ان يعين ما يقف عليه
 او لا يعين فان عين امضي صاعين عليه وان لم يعين
 وقال على وجوه البركان للفقراء والمساكين ومصالح
 المسلمين وان قال للعلوية كان لولد علي عليه السلام
 وان قال للطالبين كان لولد ابي طالب الجعفي وان قال
 للعاشقين كان لولد هاشم فان وقفه على المسلمين

الرجوع فيها وهي على ضربين مقبوض بيد الموهوب له ومقبوض
 بيد وليه اذا كان صغيرا وكلاهما لا يجوز الرجوع فيه غير
 المقبوض يجوز الرجوع فيه والهبة للأجنبي على ضربين
 ما يتملك وهبة غيره فاما كان مما يستهلك كالمواكيل
 واستهلك فلا رجوع فيه وما لم يعوض عنه فله الرجوع
 وان كان مكره فاذ **احكام الضمانات والكفالات**
والحوالات والوكالات الضامن على ضربين ملي وغير
 ملي فمن ضمن حقه ملي فليس له الرجوع على المضمون
 وغير الملي على ضربين احدهما الرعايا حاله المضمون والاخر
 علم حاله فمن كان غير ملي ولم يعلم ذلك من حاله المضمون
 جاز له الرجوع على المضمون عنه فان علم حاله فليس له
 الرجوع وضمان المجهول ينقضي كضمان المعلوم وهو
 يقول له قد ضمنته على ما عليه فثبت ضمانه على ما
 به حجة لا يشك في دفعه وجاب الضمان فيمنع من الرجوع

اشقور كانه حقه من ضمن
 حقه المضمون وهو ملي فليس
 له الرجوع على المضمون
 والضامن والمضمون ضمن
 واحد والضمين كانهما
 عند من والضمان
 هو الضمان ٢٤

كان كجس من صلى الى قبلته وان قال على المؤمنين فهو الامانة
 وان قال لا يتكلم كان للامانة واجار ودية من الزينة وان
 قال للامانة فهو لمن قال بائنة الاثني عشر عليهم السلام
 وان قال على قومي كان جماعة اهل الغيبة وان قال لعشيرتي
 كان لمن هو اقرب اليه في نسبه فان اطلق ولم يذكر ما يصح
 فيه بعد انقراض من وقف عليه كان اذا افتقر ضوا كان ميراثا
 لا يتبنا الناس اليه ولا يجوز الوقف على من لم يوجد الا بعد
 بالوجود وللانسان ان يتصدق بسكبي داره مدة حياته
 عليه فاذا مات رجعت الى المالك وان جعل فسه حيا
 في سبيل الله وغلامه في خدمت البيت الحرام وغيره في
 ما يعين الحاج فنه فضل كثير ولا يجوز خرج شيء من ذلك
 مما حقه مادام حيا **ذكر احكام الهبة** الهبة على
 ضربين هبة لذوي الرحم وهبة للأجنبي هبة ذواتها
 على ضربين مقبوضة وغير مقبوضة فالمقبوضة لا يجوز

وقبول فاما الكفالة فعلى ضربين احدهما كفالة اقتضاها عقد وكفالة قهر فاما التي بالعقد فان رجل يوجهه الى الجبل معلوم فان خان الاجل لم يأت به حبه ليحييه او يخرج مما عليه واما التي بالقهر فعلى ضربين احدهما ان يغلى غريبا من يده مطا ليه او قاتلا من يدا لينا الدم فان كان غريبا لم يملك الخلية حكم المتبرع واذا كان قاتلا وجب عليه من خلاه الدية او تسليم القاتل واما الحوالة فعلى ضربين احدهما ان يكون قد اخذ المال ببعضها والاخر ان يكون له مال فأن اخذ لم يجز له الرجوع فان لم يأخذ فله الرجوع فاما الشرط فيه فكالشرط في الهبة ان انه يجب ان يكون المال عليه ماليا والعقد واجب ولما الوكالات فاتها عقد يقتضي الى الجواب وقبول وهي على ضربين مشروطة ومطلقة فالمشروطة يلزم فيها ما شرط ولا يجوز تعديها والمطلقة يقوم فيه الوكيل مقام الموكل على العمى وكما ان للمعاقل

الكهيل المتبرع

ان يرضى من

ان يوكا عن نفسه فالحال ان يوكا عن الشفاء والوكلاء على ضربين مسلم وذممي فالمسلم يتوكل للمسلم على المسلم على الذممي وللذممي على الذممي فاما الذممي فلا يتوكل لاهل المسلم مع الذممة على اهل الاسلام ويتوكل المسلم على اهل الذممة وللذممي على الذممي ولا بد في الوكيل ان يكون مأمونا عارفا بالحكم فيما وكاله وبالله التي يحاط بها **ذكر الوكيل** **قوله في المرض** من كان عاقلا يملك امره فيما ياتي ويذكر فاقاره في مرضه كاقاراه في صحته وكما حقه في المرض جائز فاما التخلل في المرض فمكروه جفلا فان طلق ورثته المطلقة ان مات في مرضه الذي طلق فيه ما بينه وبين سنة فقط فان صح ثم مرض ومات او تزوجت المرأة لم ترثه **ذكر احكام الوصية** الوصية عقد يحتاج فيه الى ايجاب وقبول ويطلب في الاوصياء العدالة والعقل والحج فان لم يوجد من هذه صفته فلا يوصي الى التشفية

الموصي

قبل الموصي فاما الاول ان فقد ذكرناها فاما من قبل وصيته فعلى ضربين بالغ وغير بالغ فالبالغ على ضربين سفية وعاقلة فالتشفية لا تقبل وصيته الا في وجوه البر والمعرفة وخاصة والعاقلة تضي وصيته اذا كانت على الشرائط الشرعية في غير ذلك فمارسمة الشريعة والقبيل المذكورة غير البالغ على ضربين احدهما قد بلغ عشرين والآخر لم يبلغها فمن بلغها جازت وصيته ايضا في البر والمعرفة خاصة ولا تضي هبته ولا وقفه وكذلك التشفية فاما المبالغ فاكثرة الثلث وهي الثلث او النصف او الثلث من الثلث فان امضى الورثة في حيوة الموصي ما زاد على الثلث جاز لهم الرجوع فيه بعد الوفاة فان امضوه بعد الوفاة فلا رجوع واما من يوصي له فعلى ضربين وارث وغير وارث فالوارث يجوز ان يوصي له وغير الوارث على ضربين قريب واجنبي فالقريب يستحق

والفاسق ولا الى العبيد الا من كان منهم مكانا او متدا اجتماع ويجوز ان يوصي الى الاثنين على الاجماع والافراد فان اوصي الى صبي وجعل للرجل ان ينقل الوصية قبل بلوغه القصبي فليس للوصي ان يبلغ التشفية من دون الرجل ولا يجوز ان يوصي مسلم الى ذممي وينبغي ان يشهد على الوصية رجلين عدلين مسلمين او اكثر فان كانت مسافرا ولم يجد مسلما ويشهد فليشهد رجلين من اهل الذمة مأمونين في اهل ذمتهم فان غدا الرجل ولم يحضر الا امرأة مأمونة قبلت شهادتها في ربع ما شهدت به **واعلم** ان ما يدخل تحت هذا الباب ثمانية اشياء اولها ما تنعقد به الوصية ومن يوصي اليه ومن قبل وصيته وما المبلغ الذي تقبل الوصية فيه وثانيه يجوز ان يوصي له وهل يجوز الرجوع في الوصية وهل يجوز ان يوصي الموصي الى غيره وما حكم من وصي له بشئ ثلث

الاجابة والتفصيل

بمن الرقبي

بوصي له بشي وما لانه محجوب والا جني فقال عن ذلك
وغير ضال فالضال قدودي جواز الوصية له وودي
خلاته وهو الاثبت وغير الضال على ضربين عبد الوصي
وغير عبد فالعبد على ضربين مكاتب وغير مكاتب
فالمكاتب يجوز فيما اوصى بحساب ما اعتق منه ورجع
الباقى الى الورثة وان كان غير مكاتب نظير في قيمته
فان كان اقل من الثلث اعتق واعطي ما فضل له
كانت اكثر بمقدار الثلث والربع من الثلث عتق منه
بمقدار الثلث واستعفي في الباقي وان كان له عبد
نوصى بعتق ثلثهم من غير تعيين اعتقوا بالقيمة
اما غير عبد فيجوز الوصية له بالماله المرسوم
الرجوع عن الوصية فالوصي ان يرجع عنها ويغيرها
كيف شاء ويغيرها لوصياها واذا وصي بوصية بعد
اخرى فان امكن العاقل العمل علىهما والاعمى بالثانية

وأما الوصية يوصي بالغير وليس له ذلك إلا أن يكون الموصي
شرط له ذلك فإن مات الموصي تولى الناظر في امر المولى
تغذية الوصية فإن لم يتمكن تولى ذلك الفقهاء إذا تمكنا
وأما مات الموصي له قبل الموصي فإنه ينتقل إلى ورثته
إذا لم ينقص ذلك الموصي وأعمال الوصية على ضربين
لفظي يدك على مبلغ معلوم ولفظ لأبدك على ذلك فإذا
عليه وما لم يرد ينقسم فما كان بحجز من ماله كان السبع
وان كان بينهم كان الثمن وان كان بشئ من ماله كان
السبع وفي العقود ذكر القسم الثاني من القسم الثاني
في الأصول وهي الأحكام وهي على ضربين حكم في غير جنائية
وحكم في جنائية فالحكم في غير الجنائية يدخل فيه اللقطة
والصيد والذبايح والأطعمة والأشربة والمواشي و
القضاء ذكر اللقطة اللقطة على ضربين حيوان وغير
حيوان والحيوان على ضربين آدمي وجمهه فالآدمي

[Faint handwritten notes at the bottom of the page:]

اذا وجد فهو غير مملوك بل نفق عليه السلطان من بيت المال
فان لم يوجد السلطان استعان ببعض المسلمين فان لم يجد
نفق هو عليه ورجع عليه به اذا بلغ وابشر وان تصدق
به فهو ولي والقيط ان يتولى اذا بلغ من شاء واحمول
غير الاذي على ضربين ما تركه صاحبه من جهد وماله
من غير جهد فما تركه من جهد على ضربين احدهما تركه
في كلاً وماله وهذا ليس بخد اخذ والاخر تركه في
مقارعة فلا انسان اخذ وماله كانهما كانا
وما تركه من غير جهد بل عن ضلال فلا يخلوا
ان يكون بعيراً او غيره فان كان بعيراً في فلاة فلا يخلد
وغيره يؤخذ ويضمن قيمته فاما غير المحمول فبعض
ماله يخلد بقيته اكثر من درهم والاخر يزيد على الدرهم
فالاول ياخذ ويستفح به بلا تعريف الا ان تكون اداة
او محض فلا ياخذ فماله تركه والاخر على ضربين

احدهما طعام يوجد في الغنياني فياكله ويقومه على نفسه
 وغير الطعام على ضربين موجود تحت الارض وفي بطون
 ما يدب للاكل والتمول والاخر يوجد على ظهر الارض فاما
 وجد في بطن شيء فان كان انتقل اليه بميراث او من حجر
 وما اخرج حرمه والباقي ملكه وان انتقل اليه بالشري
 عرف ذلك الى المباع فان عرف ماله اليه والا اخرج حقه
 والباقي له واما يوجد على ظهر الارض على ضربين موجود
 في الحرم وموجود في غير الحرم فاما وجد في الحرم عرف سنة
 فان وجد ملكه والا تصدق به عنه ولا ضمان عليه
 والموجود في غير الحرم يعرف سنة فان وجد ملكه والا
 تصرف فيه وهو ضامن له فان كسب بالآبة فهو له دون
 صاحبه وما استفيد له قبل السنة فهو ملكه ذكر الص
 الصيد والذبائح الصيد على ضربين صيد البحر وصيد
 البر نصيب البحر على ضربين ملك وغير ملك فغير الملك

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

وقد بينا ان ما لا ينسب له سائلة كالذباب والجراد لا ينسب
 بما يموت فيه وان نحن دقيق بما ينسب فلا يؤكل ولا يؤكل
 البنان الميتة التي يوجد في ضرعها بعد الموت وما تشبه
 خائض وجذب من الاطعمة يكره اكله اذا كانا غير متمازجين
كتاب الميراث الثورث باثرين نسب وسبب النسب
 على ضربين احدهما ابو المورث ومن يتقرب بهما والاخر ولد
 سفل ولد له وان سفل والنسب على ضربين نكاح وولاء
 فالأول بالنكاح يثبت مع كل نسب والأول بالولاء
 لا يثبت الا مع فقد كل نسب والموانع من الأول الكفر
 والرق وقتل الوارث من يرثه لولا القتل ولا يمنع الأبوين
 والولد والزوجة والزوجات من اصل الأول مانع ثم
 على تلكه اضرب الأول الولد بنوع من يتقرب به ومن
 يجري مجراه من ولد اخوته واخواته عن اصل
 الأول ومنع من يتقرب بالابوين عن اصل الأم

نوع

ويمنع الابوين عما زاد على التسلسل الى سبيل الرق مع البنت
 والبنيات ويسقط نصف سهم الزوج والزوجة والأبوان
 بمنعان من يتقرب بهما او باحدهما ولا يتعدى منعهما إلى
 غيرهم والزوجة والزوجة لا حظ لهما في المنع وولد الولد
 وان سفل يقوم مقام الولد الا في مع عند فقد في
 الأول والمنع ويتربون الأقرب فالأقرب وهذه سبيل
 ولدا لأخوة والأخوات وان سفل اذا لم يكن أخوة وأخوات
 مع المحدثين والمحدثات وتنقسم الورثة قسمه أخرى على ثلاثة
 اقسام قسم يرث بالفرض والتسمية في سائر الأحوال وهم
 على ضربين احدهما يرث بالتسمية ولا يرث عليه اذا كان
 معه ذوفرض غيره والثاني يرث بالتسمية ويرث عليه
 اذا كان معه ذوفرض غيره وقسم يرث بالفرض والتسمية
 في حال قسم لا يرث بالفرض ولا بالتسمية في حال من الأحوال
 فالأول من الأقسام من سمي الله تعالى له فرضين أعلى

الفرض والتسمية
 واحد

وادون وهم الأم لها الثلث اذا لم يكن له ولد ولا أخوة
 وأخوات مع بقاء الأب ولها التسد مع الولد والأخوة و
 الأخوات مع وجود الأب والزوجة له النصف اذا لم يكن له
 ولد والزوجة مع الولد والزوجة والزوجات له الربع مع
 فقد الولد والتمن مع الولد والذي يرث عليه ممن دخل
 في هذه القسمة مع التسمية الأم دون الزوج والزوجات
 ولا دبعة لهم بعد ذلك والذي يرث بالفرض والتسمية
 في حال من سمي له فرض ولم ينتقل إلى فرض وهم الأب مع
 الولد والبنت والبنيات والأخت والأخوات للأب والأم
 والأب والواحد من ولدا الأم والأختان فضاء والفرز
 تنقسم ستة اقسام النصف الربع الثمن الثلثان الثلث
 التسد فالنصف فرض البنت والأخت للأب والأقر
 والأخت للأب والزوجة اذا لم يكن ولد ولا ولد ولد وان
 سفل الربع فرض الزوج مع الولد وولده وان سفل الزوجة

والزوجة اذا لم يكن

والزوجة اذا لم يكن ولد ولا الولد وان سفل والتمن فرض
 الزوجة والزوجات مع الولد وولد الولد والثلثان فرض
 ما زاد على الواحد من البنات وما زاد على الواحد من الأ
 خوات للأب والأم والأب والثلث فرض الأم اذا لم يكن
 ولد ولا ولد ولد وان سفل ولا أخوة وأخوات للأب
 وأم والأب مع وجود الأب وما زاد على الواحد من ولدا الأم
 الذكور والبنات فيه سواء والتسد فرض كل واحد
 من الابوين مع الولد وولد الولد وان سفل فرض الأم
 مع الأخوة والأخوات اذا كان الأب موجودا والواحد
 من ولدا الأم ذكر أو كان وان شئ هذه اصول هذا الكتاب
 ثم نورد البيان ان شاء الله تعالى واعلم ان البنات يشتمل
 على ميراث الوالدين على اختلاف احواله وميراث الأجداد
 وميراث الأولاد وميراث الأجداد على اختلاف احواله
 وميراث الأخوة والأخوات وميراث العمومة والعمة

واختولة والمخالات وميراث المولي وميراث من لا وارث له
 من العصبه وذوي الأرحام وميراث الجوس وميراث
 الخنثى وميراث الغرق والمجهول عليهم وأول ما نقول
 قد بينا أن الموانع من الإرث ثلاثة أقسام **كفر وقتل**
رق فلتبين ذلك أولاً الكفر على ثلاثة أصناف **كفر في الموث**
وكفر في الوارث خاصة وكفر فيهما فالمانع عندنا من الإرث
 هو الكفر في الوارث خاصة فإذا مات ميت وله وارث كافر
 لم يرثه فان كان له وارث سواء ورثه وإن كان الكافر أعلى
 منه وأقرب كان يموت ويخلف أبناً كافراً وابن ابن مسلم
 فالأول لا يرث الأب ولا يرث الابن وعلى هذا وإن بعد المسلم فان لم يكن وارث
 مسلم له فيرثه لبيته المال فاما الكفار فارتث بعضهم
 بعضاً إذا لم يكونوا **أختين** ويرث المسلم الكافر على كل حال
 وأما القتل فله ثلاث أصناف **عمد** و**خطأ** و**خطأ شبهة**
 العمد فلا يمنع الإرث إلا العمد خاصة فان كان للمقتول

ميراث
شبهة

وارث سوا قاتله

وارث سوا قاتله ورثه ولا كان ميراثه لبيت المال حكمه
 حكم الكفر سواء في الأهل والأدنى من ذوي النسب القرابة
 فاما الرق فله ضربان أحدهما يجب زالته للأرث والآخر
 لا يجب فإيجبا زالتة فهو رقيق الأبوين مثاله ان يموت من
 له وارث ويخلف ابويه أو أحدهما وهما في الرق فأقضا
 أو من كان منهما من التركة ويعتقان ليجوز الإرث ورث
 باقي الأقاليم لا يجب ذلك فيه والتركة على ضربين تركه
 تقبضها وتركه تقصر عن ذلك وأما يجب شرأها أو
 شرأ أحدهما هذا إذا كانت التركة مفصلاً عن ثمنها
 أو ثمن أحدهما فاما إذا قصرت فلا يشترى بل يكون الإرث
 لبيت المال ومن عدا الأبوين لا يجب شرأه ولا يجبر ماله
 على البيع كما يجبر في الأبوين فان تبرع بالعتق ماله ورث
 ولا كان الميراث لبيت المال أول من يكون حرّاً من ذوي **عقوبة**
 وقرابته ولن بعدد ودنا العبد ومن ذلك المكاتبة يرث

ميراث

وان يكون الأب باقياً فأنه يجب التمسك عن الثلث إلى الثلثين
 والباقي كله للأب فاما غير الولد والأخوة فله ضربان
 أحدهما يرث مع الأبوين وهما الزوج والزوجة والأزواج
 للزوج النصف وللزوجة والزوجات الربع والباقي للأبوين
 ومع الولد للأبوين التسديان وللزوج والزوجات
 وللزوجة النصف والباقي للولد ولا حظ لغيرها معها في
 الميراث فاما إذا خلفت جدتين وحكما في الدرجة ولحده
 حكمهما حكم الأبوين للذكر مثل حظ الأنثيين وهم أحق
 بالتركة من ذوي الأرحام لا يرث معها عم ولا عمته ولا
 خال ولا خالة ولا أولادهم لأنهم يتقنون ويرث معهم
 الأخوة والولد والزوج والزوجات ولجدة الأديني
 أولى من العليان **كميراث الأديني** ومن ترك ولداً
 لا وارث له سواه فكل ميراثه له ثم لا يخلوا ان يكون
 واحداً أو اثنين أو أكثر ثم لا يخلوا ان يكونوا ذكراً أو

ويورث منه بحسب ما عتق منه لأخيه وأخوات الدين والوصية
 والكفن متعقد على كل إرث الكفن ثلث الدين ثلث الوصية
فكسر ميراث الأبوين إذا مات الولد فلا يخلوا ان يكون
 وارث غير الأبوين أو يكون ثم وارث فان لم يكن ثم وارث
 غيرها فالأرث كله لها وإن كان ثم وارث فله ضربان
 أحدهما لا يرث معه والثاني يرث معه فمن لا يرث معه من
 عدا الولد والزوجة والزوج ومن يرثهم من ذكرنا فإذا كان
 الأبوين بلا وارث سواهما فالأرث الثلثان وللأم الثلث
 وان كان ثم غيرهما فلا يخلوا ان يكون ولداً أو أخوة أو غير
 فالولد يحجب الوالدين حتى ينتهي ميراثهما إلى التسديس وأما
 الأخوة فلا يرثون معها وهم على ضربين أحدهما يجب وأخ
 لا يجب فمن لا يجب الأخ من الأم خاصة ومن يجب فأنما
 يجب بشرط ان يكون أخوين لأبيه وأمه أو لأبيه أو أمه
 أخوة أو أخواتين فإنا زاد ولنا لا يكونوا أكثر من ذلك

وان يكون الميراث

او انا فاذ كونا وانا فان كان الواحد ذكر فالمال كله
 لمن كان اثنين هويتهما نصفان وما زاد يقسمونه ^{بما}
 ولكن حكم الاناث اذا لم يكن معهن ذكر قسم البنات ^{الوجه}
 النصف والباقي ردها عليها اذا كانت وحدها فان كانوا
 ذكورا وانا فللذكر مثل حظ الانثيين فان كان معهم ابوا
 فللابوين الثلثان والباقي للذكر فان كان معهم زوج
 او زوجة فللابوين الثلثان والزوج او الزوجة الربع والثمن
 والباقي لهم فان كان زوج فقط او زوجة فلم ياتهم ^{فالمال}
 لهم والبنات الصليب حق من ابن الابن فاقابلن للملاعة
 فانها ترثه دون ابيه فان لم يكن له ام فمن يتقرب بها دون
 من يتقرب بابيه **ذكر ميراث الزوج** قد بينا ان النصف
 الزوج مع عدم الولد والربع للزوجة مع عدمه وان مع وجود
 للزوج الربع والزوجة الثمن فان كان له اربع زوجات كان
 لهن الثمن بالتسوية وفي اصحابنا من قال اذا ماتت امرأة ^{وكان}
 غير زوجة نال كل واحد

غير زوجة فالمال كله له بالتسوية والزوج فاما الزوجة
 فلا ترث لها بل ما يفضل من ميراث بيت المال وروي
 انه يرث عليها كما يرث على الزوج **ذكر ميراث الاخوة والاخوات**
 الاخ لا يخلو ان يكون للاب والام والاب وحده والاخر
 وحده فان ترك واحد منهم ليس معه غير فالمال كله
 له وان كان معه غير فلا يخلو ان يكونوا مثله في النسب
 اخوة واخوات فيكونوا في حكمه ومخالفين له والمخالفة
 على ضربين احدهما اخ واخت والاخر غيرهما فالأخ والأخت
 اللذان من الاب لا حق لهما مع الاخ من الاب والام والاخ والأخت
 من الام لهما الثلثان وان كانوا اكثر من واحد يغني
 الاخوة والاخوات من الام فلهم الثلث وما يروونه بينهم
 بالتسوية الذكر والانثى فيه سواء والاخوة والاخوات من
 جهة الاب ومن جهة الاب والام للذكر مثل حظ الانثيين
 لا يرث مع الاخوة او الام ولا أحد سوا الزوج والزوجة

ميراث الزوج
 ميراث الزوج
 ميراث الزوج

ميراث الزوج
 ميراث الزوج
 ميراث الزوج

والجدة والجدة فاما اولاد الاخوة والاخوات حكمهم حكم
 آبائهم اذا فقد آبائهم ولا حظ لابن الاخ مع الاخ ذكرا
 ميراث العمومة والعمالة والاخوات ميراث العمومة و
 العمات كميراث الاخوة والاخوات من الاب والام ومن الام
 وميراث الخوة والخالات كميراث الاخوة والاخوات من الام
 الا في موضع واحد وهو ان ابن العم للاب والام الحق بالميراث
 من العم من الاب وليس كذلك الاخوة لان ابن الاخ للاب
 والام مع الاخ للاب لا حظ له وانما ترثه الاخ من الاب
 ذكر ميراث المولى المولى على ضربين مولى بالعقوبة وغيره
 ومولى ضمن جبرته ولا يورثون الا اذا لم يكن لهم قريب
 ولا نسب ومن كان مولى ولا وارث له من مولى ونسب
 فيرثه بيت المال وميراث من لا وارث له الا امام يضعه
 حيث يرى وكان امير المؤمنين عليه السلام يعطي ميراث
 من لا وارث له فقرا اهل بيته وضعفاء جيرانه ذكر

ميراث الجوزي اي تجوزي ترك امته وهي زوجته او احدا
 من قرابته فانها ترث من الوجهين بحق الزوجية الثمن
 مع الولد او الربع مع عدمه والتدريس مع الولد والثلث مع
 وان اتفق الموارث منهم سببان يجب بواحد منهم ما عدا
 تركه الآخر وراث من جهة واحدة وهو ان تكون ابنته
 فترث من جهة البنوة دون الاخوة لانه لا ميراث للاخت
 مع البنات وعلى هذا كل مسألة **ذكر ميراث الخنثى** ومن له
 ويدان في حق واحد الخنثى من له مال الرجال والنساء
 لا يخلو اذا بال ان يبذل من احدهما دون الآخر ومنها
 فان بال من احدهما ورث عليه وان بال منها لم يرث
 يقطع آخر ورث عليه وان قطع منها ورث النصف
 من ميراث النساء والنصف من ميراث الرجال وان لم يكن
 مال الرجال ولا للنساء ورث بالعمومة وهو ان يكتب على
 ستم عبد الله عليه السلام وعلمته امه الله فاما من له

ميراث الجوزي
 ميراث الجوزي
 ميراث الجوزي

ميراث الجوزي

فَهُوَ وَاحِدٌ
وَأَنْتُمْ هُمْ

التصيف من اثنين ويخرج الثلث من ثلثه ويخرج الربع
من اربعة ويخرج التس من ستة ويخرج الثمن من ثمانية
ثم يدخل على هذه السهام سهم آخر فيقسم حرجها على القيمة
الى ثلثة اقسام اذا كان مع التصيف ثلث او سدس فاصلها
من ستة وان كان مع الربع ثلث او سدس فاصلها من اثني
عشر وان كان مع الثمن ثلثات او سدس فاصلها من اربعة
وعشرين ثم اذا زاد الورثة على الواحد ففقه الحساب ان حجت
التهام على هذه الخارج على حجة نقد حصل المبتغي وان
تكرر فهو على ثلثة اضرب فيها ان يضرب عددهم في اصل الفريضة
ومثاله ابوان وخمس بنات للأبوين التسان سهمان من ستة
وتبقى اربعة اسهم لا ينقسم على حجة بضرب عدد البنات
وهو حصة في اصل الفريضة وهو ستة فيكون ثلثين
لكل واحد من الأبوين خمسة اسهم ولكل واحدة من البنات
اربعة اسهم والاخران يبقى بعد الفرائض اثنان من واحد و

فيلكون سنة تقييد

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وكذلك الزوج والباقي للأبنتين أو البنات لأختهم لم يصر
لهم فرضان أعلى فاذن ذكر ترتيب ذوي الأنساب
اصل للابن والولد فلا يرث مع من يتقرب به من مخرج
بيان ذلك فلو كانت الولد يمنع من يتقرب به ومن يخرج
بجمله من أخوته وأخواته ومنع أيضاً من يتقرب بالابوين
فإن الابوين لا يمنعان إلا من يتقرب بهما أو أحدهما وإن ولد
الولد وإن سفل يقوم مع الابوين مقام الولد إذا فسد الولد
ثم يلي الابوين والولد ولداً للولد وإن سفل من كان عنه
الأبوان وهم الجدات والجذات ومن كان عن الابوين وهم
الأخوة والأخوات وحكمهم مع من يتقرب بهم حكم الابوين
في المنع من الأثر فلو ولد الابوين وهم الأخوة والأخوات بمنع
من يتقرب بهم من ولد من ولد من يخرجهم عن المنع
أيضاً من يتقرب بالجدتين والجذتين ويقوم بالأثر إذا فسد
مقامهم مع الجدتين والجذتين والجذات والجذات لا يمنعون

المنع

لأن ولد
أبائهم
مقام
وولد
فإن
يت
فقد
الأقرب
حال
الزوج
ومن
ب
ناله

فإن لك عند الله المقام المحمود
والجاء الوجبة والشأن الكبير
والشفاعة المقبولة اللهم في
لو وجدت شفاعة أقرب إليك
من محمد وأهل بيته الأطهار
وصحبة الأجر جعلهم شفاعة
إليك في حقهم الذي وجبت لهم
عليك أسئلك أن تدخلني في جملة
العارفين بهم وبحقهم وفي رتبة

ولن يسوي بين المحصور ولا يميل وماعداً ذلك ندب

وكذلك
لهم فرضان
اصل للابن
بيان ذلك
بجمله
فإن الابوين
الولد
ثم يلي الابوين
الأخوة
في المنع
من يتقرب
أيضاً

المرحومين بشفاعتهم إن شاء الله
أرحم الراحمين وصلى الله على
سائر آل بيته الطاهرين وصحبه
الأخيار النجيين وسلم ليلى
كثيراً كبيراً أكرتوا في فخر عالمنا
يسوسه بآل نوح زيارت فما
بسيار ما سببت أكرجاء وودود
أشدد وسنتت كم بسيار نماز ودا
نمايد خصوصاً در روضه كعبه

از

مقامهم مع الجدتين والجذتين والجذات والجذات لا يمنعون

المنع

الآمن يتقرب بهم ولا يمنعون من يتقرب بالأخوة والأخوات ولداً
الأخوة والأخوات يقومون مع الجدتين والجذتين مقام أبائهم
إذا لم يكن أخوة وأخوات كما يقوم ولداً للولد مع الابوين مقام
أبائهم إذا لم يكن ولد ثم يلي الجدتين والجذتين والأخوة والأخوات
وإن سفل أبناء الجدتين والجذتين وهم العمومة والعمات
والخزولة والخالات ثم يليهم أبناء الجدتين والجذتين
وأشهادهم وأبناء أئمهات الجدتين والجذتين وأشهادهم
ولداً للعمومة والعمات ولداً للخزولة والخالات الأقرب
فالأقرب فأمّا الزوج والزوجة فأقرباً من علي كل حال
فاذا اجتمع مع الابوين أو من يتقرب بهما كان فرض الزوج
والزوجة داخل على الأب ومن يتقرب به دون الأم ومن
يتقرب بها ذكر لحكام القضاء وهو على ضربين واجب و
ندب فالواجب أن يكون عالماً بالحكم في كل ما استلزمه
ولن يسوي بين المحصور ولا يميل وماعداً ذلك ندب

ومن التدب ادب القضاء وهو ان يجزأ حجة التي تعلق
نفسه بها قبل الجلوس وليس ما يحتمل به ويتوضه و
يخرج الى المسجد الأعظم في بلد فيصلي ركعتين ويجلس
مستب للقبلة ليكون وجهه الى المصوم وليكن عليه
سكينة ووقار ثم يتقدم الى كل من حضر للمحاكمة ان يكتب
اسمه واسم ابويه وما يعرف به من غير الا لقبال المذكورة
ثم يأخذها ويخطها ويحمله تحت شئ ويأخذ واحدة
واحدة ثم يخرج اسمه استدعاء ولا يبدأ احد الخصمين
بالكلام الا رد التلثم وليكن نظره اليهما متساويا
ويجلسها كذا لك فان صمنا ولم يتكلمنا قال لهما ان كتفا
حضرتا الشئ فاذكراه هذا كذا نديك ومن الوجه سأل
الدعوى وسؤال المدعي عليه عما عنده فيها فان اقر ولم
يرتب بعقله واختياره الزمه الخروج مما اقر به فان لم يخرج
امر خصمه بملانته حتى يرضيه فان التمس الخصم
على ذلك حبه

على ذلك حبه وانظر اياته معن على سبيله وامره ان يتحل
ذلك فان ارتاب بعقله لم يثبت الحكم حتى يظهر له امره فان
انكره المدعي عليه سألها الملك بيته فان قال نعم هي حاضرة
نظر في بيته وان قال نعم ليست حاضرة احضرها فان
قال نعم اخره ونظر بين غيره وبين خصمه وان لم يتمكن
من احضار البيته او لم يكن له بيته قال له فاستريد
فان قال لا ادري اعرض عنه وان قال تاخذني بحقي
قال للمتكلم تخلف فان قال نعم قال للمدعي قد سمعت
تريد بيته فان قال لا اقامها وان قال نعم وعط
المكر وان اقام على الانكار احلفه فان نكل عن اليمين
الزمه المدعي عليه فان رد اليمين على خصمه قال الحكم
للمدعي تخلف على صوته دعوات فان خلف الزم خصمه
المال وان نكل طلعت دعواه ومن اقر بالدعوى وسأل
الانظار فان انظر خصمه والا لم يكن للقاضي الزمه

ذلك ولا سواه فيه فلا يثبت اقرار عبد ولا جحر عليه
فاذا اقرتما لى وقال خصمه لهما لم اثبت اقراره لم يثبت الا
اذا كان غارقا بالمقرع بينه واسمه ونسبه وباقي خصمه
بيته عادية مائة المقر هو فلان بن فلان ثم لا يحل الخصم
ان يتكلم احد ما قبل صاحبه او معه فان كان قبله فقد
يتماسا فيه وان كان معه سمع من الذي هو عن بين حبه
وللمدعي عليه على نفسه اضرب صريح اللسان او من به آفة
او من يظهر ذلك وليس عليه فالصحيح ما قد بينا حكمه و
اما الموقوف فيتوصل الى همة ومعرفة ما عنده والثاني
باتم بحسب حقي عتروا ويكره وهو خصمه عنه فذكر
احكام البيئات وهي على اربعة اضرب صفاتها وفيها
ذا قبل ولا تقبل واعدا للشهود في الاحكام وكيفية
ايقاع الشهادة وكيفية سماعها الابد في البينة من
العدالة وان لا يكون حارسك ولا عدا ولا ممتا فلا

ظنيئا والثاني لا تقبل شهادة بدعي من شهد والد
على ولد قبل والولد تقبل شهادته لوالده ولا تقبل عليه
وتقبل شهادة العبد لساده وغير ساداتهم وعلى غير
سادتهم ما على ساداتهم فلا تقبل وتقبل شهادة
الاعمى اذا اثبت ولذا احتمل كافر او فاسق شهادة في حال
كفر ثم اسلم او تاب وتوقع واقامها قبلت ولا اعداد
على ضربين قسامة قتل النفس وماله حكما النفسين الجنان
وهو غاية الاعداد في البيئات وهم خمسون رجلا يحضر
اولياء المقتول اذا لم يكن له بيته رجلا عدلان يثقل
بقتله فيكونون من قومه فيقسمون بانه تعالى ان هذا
قتل صاحبهم ولا قسامة الا مع التهمة للظالم فان
القسامة مادن ذلك وهو بحسبه فاما اعداد غير
القسامة فعلى ضربين عدد وهو اربعة لا يجوزها ولا يقصر
عنها وهو شهادة للزنا واللواط والسرقة والثاني باقتل

من اربعة وهو على ضربين شهادة لآبد فيها من اثنين
 وشهادة بواحد لما بان اثنين الشهادة على القتل وكل
 جنائمه والديون والمخوف والاهله في غير اقل شهر
 رمضان وشهادة واحد وهو في رؤية الهلال لشهر
 رمضان وفي الديون مع عيين المدعي واعلم ان الاحكام
 تنقسم فنها ما لا يقبل فيها الا شهادة الرجال ومنها
 ما لا يقبل فيه شهادة النساء الا اذا انضموا الى
 الرجال وفيه ما تقبل فيه شهادة الصبيان وفيه ما
 تقبل فيه شهادة النساء اذا انفردن فاما ما لا تقبل
 فيه الا شهادة الرجال فهو الكاح والطلاق والحدود
 ودولية الاهله وما تقبل فيه شهادة النساء ^{الاضمن} اذا انضموا
 الى الرجال فالديون والاموال تقبل فيها شهادة رجل
 وامرأتين وما يقبل فيه شهادة الصبيان فالشجاج
 والجراح اذا ميرزوا ما شهدوا به ويؤخذ باقل كلامهم

وقد ائتمروا

واما ما يؤخذ فيه بشهادة النساء فكل ما لا يرى الرجال
 كالغذرة وعيوب النساء والتفاسر والحض والولادة
 والامتهلال والرضاع وتقبل فيه شهادة امرأة واحدة
 اذا كانت مأمونة وقد ضاقت شهادة اهل الذمة
 لا يجوز مع وجود المسلمين واقام مع عدمهم يجوز في الوصية
 والمسلمين لا عليهم فاما كيقية ايقاع الشهادة فلا يشهد
 الا اذا سئل ولا يجوز له ان يكتم اذا سئل الا ان يكون
 شهادته تبطل حقا قد علمه فيما بينه وبين الله تعالى
 ولا يجوز له ان يمتنع من تحمّل الشهادة الا ان يضرب بالدين
 او باحد من المؤمنين وان سئل الشهادة او شك فيها فلا
 يقبها واذا حضر وكتبا فيه خطه فلا يشهد الا مع
 الذكور اللهم الا ان يقيم معه عدل آخر الشهادة فيجوز
 له جديدا ان يشهد معه والشهادة على شهادة العدل
 تحسب كشهادة اثنين بواحدة وليعتن الله شهيد على شاهد

غيره فاما كيقية سماع البينات فانما انما اكرهت
 بين الشهود ويسمح قول كل منهم على انفراد به وياكره كتيبه
 وينظر في كتيبه لئلا يغلط ثم يقيم الشاهد الاول ويحضر
 الثاني فيفعل معه مثل ذلك ويكره الدعوى ثم يقابل
 بين الدعوى والشهادة الشهود فان اتفقت الدعوى و
 الشهادة انفذ الحكم وان اختلفا ابطال الشهادة ومضى
 ناعثم الشاهد او تنعت فلا يفسده الحاكم ويلقنه فان
 استقامت شهادته والا ابطالها ولا يسأل عن شهده
 عنده وهو لا يخبر امره جبراهه ومعاملية فان زكوة اضيف
 شهادته والا ابطالها ولا يحكم بها الا بعد التعريف وانما
 تعارضت البيتان فان كانت احدهما ارجح حكمها والا
 فسلو اثنين من قاضيه البيتان فان كان المدعي
 في يد احد المتعاضدين مع تعارض البيتين حكم لمن يدره
 منها ومن المتعاضدين ولا يبيّن قاضيه قاضيه على انسان بعد

هذا هو الحكم في
 الشهادة

اليمن

اليمن فهو على ضربين احدهما ان يكون شرط الحالف ان يقول
 عنه المدعى كل دعوى فاذ من بطلان فلا حكم له
 البينة والاخرى يقوم على ما حلف من غير شرط فيلزمه
 الحاكم باقامة البينة **ذكر احكام الجنائيا** وهي على ضربين
 دنيال وحدود فالديات على ضربين احدهما ما في قتل
 النفس والاخر مادونه والنفس على ضربين نفس ادعي
 ونفس هيمة فاما في نفس الادعي على ثلاثة اضرب ما في
 العمد وما في الخطا وشبيه العمد وما في الخطا والمخض
 وما في دون النفس على ضربين جنائيه في الاعضاء ارجح
 ومن نيتين كل ذلك بعون الله تعالى الاول قتل العمد
 وهو القتل بكل ما جرت العادة ان يقتل به كالسيف
 والحجر والخشب وما شاكل ذلك فاما الخطا وشبيهه
 العمد فهو كمن ادب عبده بضرب في غير مقتل فالت
 قتل الج الأخطاء ما جرت العادة ان ينتفع به فيموت

فانما الخطأ المحض فكان بري كافر فيصير مع منافاة لا يول
على ضربين احدهما ان يكون القاتل واحدا والاخران يكون
اكثر من واحد فان كان واحدا فعلى ضربين احدهما ان
يكون قاتل حر مسلم والاخران يكون قاتل غير وقيل الحر
المسلم على ثلاثة اقسام ضرب قاتل رجل رجل وقيل رجل امرأة
وقيل امرأة رجل فمقتل رجل رجل وقاتل رجل امرأة
القود وان ارادوا المقتول او الدية ويحرم ان يعطوا
عنه ما فان اراد القود فلا تركة الا بالدين ^{الهم} الا ان
القاتل اهل المقتول فان الارب لا يقا وبانته بل يتخذ منه
ديته ولا يورث منها او يعاقب بما اثم قتقاد باليمن
وان ارادوا الدية وبذلها القاتل من نفسه جاز وان بذل
نفسه فليس له غيرهما والدية هي من الاكل ان كان القاتل
من اهل الايمان مستمرا وان كان من اهل الكفر فاما
بقرة فان كان من اهل الغنم فالغنم راس وان كان من
اهل الخيل

اهل الخيل فاني اختلف وان كان من اهل العين فالغنم
وان كان من اهل اللوق فغشمة الالف درهم واكثر من
استيد الخاسنة وتؤخذ من ماله وان كان قاتل في الحرم
او في اشهر الحرم فعليه دية وثلاث الا ان من وجب
عليه القود فلجاء الى الحرم او مشهد من مشاهد
الايمنة عليهم السالة ضيق عليه ليخرج فيستقار منه
ويقتل من قتل في الحرم فيه فان قتل رجل اهل العمل
فاختار اولياؤها قتله اذوا الى ورثته نصف دية
وان اختاروا الدية فلم يمس نصف دية رجل وان قتل
امرأة رجلا فاختار قتلها اولياؤها المقتول فليس لهم
الاقتلها ما عقلت برجلها من غير ان يضربها فلا ضمان
عليه وان كان ضربها فعليه الضمان بحسب ما تجني
فان هجمت على دابة قوم في ربطها فقتل عليها
فهو ضامن لما تجنيه فان هجمت دابة القوم عليها

هذا غلط في
النهاية

فلا ضمان ومن احدث في طريق المسلمين ما ليس له فضا
ما يلحق به من جنابة عليه ولا ضمان عليه فيما يجره مما
له احداثه واعلم ان الحاصل اذا قتل في موضعين احدهما
يكون حلها تاتيا كاملا فتقتل بقتلها والاخر ان لا يكون
كذلك فغير التاتيا الكامل عليها دية فان كان ذكر اذكر
وان كان انثى فانثى فان مات في جوفها ولم يعلم ما هو
فديته عليها نصف من نصف دية الرجال ونصف دية
الاناث واذا ضرب امرأة فالقتل علقته فعليه اربعون
دينارا فان القتل مضغة فتستون دينارا فان القتل
عظما فتثمانون دينارا وان القتل جنينا قبل ان تلج الروح
فيه فمائة دينار وفي قطع جوارحه بحسب دية وفي قطع
راس الميت مائة دينار فان شرب المرأة دوا فالقتل جنينا
لزمها ما ذكرناه فان القتل ما يلج فيه الروح فدية كاملة
ومن افزع رجلا بجراح امراته فعزل فعليه عشرة دنانير

وقرئين الامة

ويجنين الامة اذا القته عشرون مائة وكذلك في جنين البهيمة
بحسب ذلك ما يلحق به من النطفة والعلقة والمضغة
والعظم ^{كالميت} على ما اشد اليها ثم على ضربين هيمة لا يدخل
تحت ملك المسلم وهو الجنين واللقب والعقد وهيمة تدخل
تحت الملك وهو ما عدا ذكرنا وهذا ضرب على ضربين احدهما
لا تصح عليه ذكاة وهم ما لا يحل اكله ولا يقع عليه ذكاة
فان اتلف انسان حيوان غيره مما يقع عليه الذكاة فلم الكه
ان يعطيه اياه ويأخذه منه قيمته حيا ولو ان يأخذ ارش
ذبحه وان اهلكه بالقتل لا بالذكاة فعليه قيمته حيا فانما
ما لا يقع عليه ذكاة مثل جوارح الطير والسمك والكلاب
التي يتفع فعليه اذا اتلفه قيمته حيا وقد رخص في دية
الكلب المسلم اربعون درهما وفي كلب الحائط والماشية ^{بهم}
درهما الا ان ما لا يملكه المسلم اذا كان ملكا الذي كلكه
فانلفه فعليه قيمته له عند اهل غلته واما الجنابة

في اعضاءها فجاب قيمتها في الحكمة الجناية على ما في
 النفس الاعضاء على ضربين احدهما في الانسان منه واحد
 فقط والاخر منه اكثر من واحد فالواحد للسان والذكر
 والعين الا عيوب خلقة والصلب والرقبة وما كان مثل
 ذلك فالجناية في هذا على ضربين جنانية بالتيصاله
 جنانية بغير الاتصال فاذا استوصل ففيه دية كاملة
 وفي دية الالف خمسة مائة دينار فان يقرب فيه ناقص
 لا تنسل فيها ثلث الدية فان عوكت فبرأت وان سدت
 ففيها خمس دية الالف ما يشا دينارا الا ان لسان الاخر فيه
 ثلث الدية ويندر من هذه الاعضاء بعضه فحسابه
 واما اللسان الصحيح فيعتبر بحروف المعجم ثمانية وعشرين
 وبلفظها فانقص منها احدى من الدية بكل حرف فحرف
 والاخرين يؤخذ قد عدا مضى من لسانه بالميل وكذلك
 الذكور فاما عيوب الاعيوب اذا كان مدخل دية او وقعت
 في قصاص منها

في قصاص ففيها نصف الدية فاما من لا يبصر شيئا في
 تامة فاذهب ثانيا في ربيع الدية العينين الصحيحين وفي
 كل واحدة نصف ذلك فاما ما يزيد على الواحد فببرته ما
 فيه اثنان ففيها الدية كاملة اذا استوصلا كالعينين
 واليدين والعصدين والذراعين والساقين والفخزين
 والشفقين والرجلين والاشقيين الا ان في شفة السفلي
 ثلثي الدية وفي العليا الثلث وفي لبضة اليسرى ثلثا
 الدية وفي اليمنى الثلث وفي شق الشفة حتى يبدوا لسانا
 والا يبر ثلث الدية فان برأت خمس الدية فلحاجبان اذا
 اذا اصيا فلم يثبت شعرها ففيها خمس مائة دينار وفي
 احدى اما اثنان وخمسون دينارا فالحجفي على انسان فصا
 ادر فلان ربيع مائة دينار فان لم يقرب ذلك الشيء فله
 ثمان مائة دينار وفي اليد اليسرى ثلث الدية الصحيحة
 واما في الانسان منه واحد وليس عضو كاللحية وشعر

وشعر الرأس في اذا ما به حتى لا تثبت الدية فاذا ذهبت بجلبته
 فقلت شعرا ففيه ربيع الدية وقد رمال ان قيمتها ان لم
 يتما مائة دينار فاما في الانسان ففيه اربعة اشياء كما
 لعينين ففي شعر العين الاعلى ثلثه دية العين وفي الاسفل
 نصف ديتها بالانتم النبوي العلوي ومن ادعى في حجاب
 النحر ولم يظفر امره بيقام مولجها العين الشخص فان احبها
 فقد كتب وان لم يظفر افتقد صدق فان ادعى ذهاب بعض
 ضوءها او ضوء احداهما فانه يؤخذ خيط وينظر غاية ما
 يبصرها من هو في سنة ثم ينظر غاية ما يبصرها ويجب
 التقصان فيؤخذ من الدية بحسبه وان في احدى عينيه
 فليست الا عينه الاخرى ويعتبر من اربع جهاته فان استلكت
 قوله صدق وان اختلف لم يصدق ولا يعتبر ذلك في يوم
 غيم ويعتبر الشمع بالصوت حتى يملك الخيط على مثل ما ذكر
 هاتفي العين ويكون في يوم سائر الذبح وان لا يربط به

اجبر من غيره

اجبرت من عظم الارض فاما في الانسان منه عشرون
 عضوا فاصابع اليد اصول عشرة وفي الاصل كذلك
 وفي اصابع اليدين الدية وفي اصابع الرجلين الدية في
 كل واحدة عشرة الدية فاما ما زاد في كل واحدة ثلث دية
 الاصبع وماله حكم العضو لئن وفي الانسان عنها ا
 اصول ثمانية وعشرون منها مقادير مسته عشرون
 خيرا ثمانية عشر وفي كل واحدة من المقادير خمس وعشرون
 دينارا وفي كل واحدة من المؤخرات خمون دينارا فاما
 الف دينار في لكل فان ضرب شيء فاسود ولو يقع ففيه
 ثلثا دية فاما الزوايد ففيلان في كل واحدة ثلث دية
 الاصلي وقيل ليس فيه شيء موقوف واما ينظر من سقط
 سنة ح قيمته لو كان عبدا معنا وكره ينقص من سقوطها
 فاعلم ان كل من فعل بائنا جنانية فانات منها او مرض
 او لم يرض فعلية القود وان لم يمت فالجناية على ضربين

جناية يخاف ان يقتصر من ثلث النفس المقتصر منه في الاطراف
وجناية ليس هذا حكمنا فالاول لاقتصاص وانما فيه الذم
والثاني صاحب الجناية مخير بين القصاص والدية ولا يختار
فيما يبرأ ويصلح وانما فيه الارش والقصاص فيما لا يبرأ
وامر بطن انسان حق الحديث داس بطنه او يفتن في نفسه
سلب للدية واعلم ان المرأة تساوي الرجل في ديات الاعضاء
والجوارح ^{ويجوز} حتى يلم ثلث الدية فاذا ابلغها رجعت الى النصف
من دية الرجل فاما ديات اهل الذمة فحساب دياتهم
دية اعضاء العبد على عسيقتهم لاقتصاص من المسلم
والذي والعبد وانما القصاص مع التساوي في الجناية
والذين ذكر احكام الجراح والشجاج وما يتبع ذلك الشجاج
على ثمانية اضراب الحارص وهي الخدش الذي يبق الجلد في
غير الدامية وهي التي يسيل منها الدم وفيها بعيران والثاني
وهي التي يقطع اللحم وفيها ثلثة بعرة والشقاق وهي التي
يقطع العظم

ويجوز

يقطع اللحم حتى يبلغ الى الجلد الرقيقة على العظم وفيها اربعة
ابرة والموصحة وهي التي توضع العظم وتقرى الجلد عنه
وفيها خمس ابرة والمهاشمة وهي التي ينشر العظم وفيها ثمانية
ابرة والشاقلة وهي التي تكسر العظم كشر يحتاج معه الى صلاه في
مكانه ففيها خمسة عشر بعير والمأمومة وهي التي تلج الى
ام القاع وفيها ثلث الدية واما الخايضة فاما هي التي تصد
الى الجوف ففيها الدية ايضا لاقتصاص الا في سبع منهن
ماعد المأمومة والمائضة فان فيها بعير بالقتل فلا
قصاص فيهما وفي كسر عظم من عضو خمس دية العضو
في موضعته ربع دية كسرة فان جبر على عشم فضه
اربعة اخماس كبير وفي رضة ثلث دية العضو
فان فلت عظم من عضو فيعطل العضو لثالث ففيه
ثلثا دية العضو في لطمة الوجه اذا احترق لها
دينار ونصف في اخر اخضر او اسود ففيه ثلثة

دنانير وفي البدن على النصف من ذلك واعلم ان القتل
في الاعضاء والجراح على قدر مبلغ من الدية من الرجال
ان وجب عليه نصف دية فخمة وعشرون رجلا فان
وجب فيه خمس دية فثمة رجال وعلى هذا فقد رأت
الحمد والاداب اعلم ان الحدود على ضربين حد فيه
القتل وحد بين يده فالحد بالقتل هو حد الزنا المحصن
والمحصنة وحد اللميمة اذا كان بالثقاب وحد من غضب
امراة على فرجها ومن يكرهها السلحقة تقتل وحد في
شرب الخمر مرتين وعاد في ثلثه قتل والمخمر والصلاح
في ارض الاسلام المباع فيها فساد ان شاء الامام قتله
وان شاء الامام صلبه وان شاء قطع يده ورجله على من
خلاف وان شاء بقاءه من الارض ويقتل من اذن من التبع
ويقتل غير المحصى اذا عاد في الرابعة اذا كان متدين عليه
الحد في ثلث وان لم يقيم عليه فلا يقتل بل يجرد ويقتل

طعن ومقتضى

الزاني اذا اذن

الذي اذا اذنا بالمسقة على كل حال وتحدي ان كانت غير
محصنة وكل من وطئ احد المحرمات متلاذعا لم يخبر
سواء كان يعقل ويعير عقدا فالاول حد الزنا فقول
ان الزانيين بكل ضربين محصى ومحصى المحصى على
ضربين عاقل ومجنون فالمجنون يدان عنه الحد فاما
العاقل المحصى فانه اذا شهد عليه اربعة رجال عدول
بانه وطئ غير من له وطئها في القبل والذكر كان لا خلاف
منه وبين وطئ زوجته وكان نكاحها للذام فان
المتعة لا تحصر فاما ملك اليمين فقد روى انه يحصى
ويجلد الزاني او لا مائة جلدة ثم يرجع حتى يموت فان اقر
على نفسه اربع مرات حد ايضا والحفر حفره ويقام
فيها الى صدره ثم يرجع والمرأة يقام اليها وسطها فان
كان بالشجاعة حد رجعه الشهود او لا ثم يعيرهم وان كان
بالانكاح رجعه من تامر الهامام بذلك فان فسر

من الحفرة وقد اقر فلا يرد وان كان قد قامت عليه
الشهادة رد وجرم حتى يموت والا فام حية في جلد اللوا^{طة}
بين القتل بالسيف وبين ان يري عليه حائطاً او يرميه
من موضع عال او يرميه بالحجارة وكل حد ورائنا على
اصحاب الدين ساحات اختلافه لا يثبت الا بشارة
لربعة رجال على الوجه الذي ذكرناه في مجلس واحد والافار
اربع مرات فاما اللواطة والتحق بالبينة فيهما مثل البينة
في الزنا الا ان الحد في بعضات وغير الاحصات لا
يختلف الا اذا كان اللواط بايعات فاما ما هو دون
القتل فمقطع وجلد على ضربين ما هو جلده مائة ومادق
ذلك فمائة جلدة حد الزنا في غير المحصر وحد اللواط الذي
لا يقاب فيه وحد الشقاق الذي لم يتا^ل الا ان من زنا
وهو مملكت ما يدخل بروجه بعد جلده فانه وجرت^{صيته} نأ
وغرب عن المصر سنة ولا تقرب على المرأة ولا تجز وجلد الرجل

فانما

في الزنا فاما وان وجد عرياناً في حال الزنا يجلد عرياناً وض
عورتها واما المرأة فلا يجلد الا بشايتها وهي حاله مثله
حتى يموت وعورتها ومن زنا بجارية ابية جلد الحد ف
زنا الاب بجارية الابن عترة والتعدين من سوط الى
تسع وتسعين ولا يبلغ به الحد ولا يقام حد في رطل العدة
ولا في برز الشديد ولا في حجر شديد ولا في الحد الحامل من
زنا في شهر رمضان فان كان في نهار فعليه الحد مع
التوبة والكفارة وان زنا في ليلة فعليه الحد والتعدي
وكل من زنا في وقت شريف او موضع شريف اخيف
الى الحد التعدين ولا يقام حد في المحرم الا على من اثمك
حرمة ويجلد ان كان اذا زنا ولا يفي ان ادعى انه البس عليه
وظن المرأة زوجته لم يقتل ذلك منه وجلد والعقود
الفاصة تدري الحد ودون كان سقياً فزنا وهو غير
محصى جلد شيء واحد فيه مائة قضيد ان كان يخاف

على نفسه من غير ذلك فان وجد عليه الجرم وجعل الجلد
الصياغ في الزنا فلا يغير اذا لم يسلط الحكم فان بلغوا
حد وفاقا لمكانة فانه يجلد بقدر ما تحريمه جلد
الاخضرار والباقي جلد العبد واعلم ان كتاب قبل ان يقو
عليه المسلمه دوي عنه المجلد وان تاب بعد ذلك ف
ومن زنا بميتة وجعل عليه ما يجز عليه من زنا بميتة ف
اهل الذمي والامام يحترمون ان يقيم عليه الحد واما
بقضيه شريعتنا او شريعتهم ومن لا طم منهم بمس قتل
فان زنا بمس قتل ايضا واما ما دون المائة فالتعدين
كله اذا بلغ غايته وحد الغذف وشارب الخمر والحد في
العيارة وما يجز التعدين فان يرى الرجل في المرأة التي
ليست تحت له في الزنا واحد والضبيان اذا زنا وزني
هم والاحوا ولا يجزهم والاب اذا زنا بجارية ابنة عز
وكل من زنا في وقت شريف او موضع شريف عرياناً الحد

ومن القبر

ومن اقبح جارية باصبعه عز من ثلثين سوطاً الى
ثمانين والدم صدقها ناكح البهيمة يعز واليه الما على
ضربين ما يقع عليه الكفاة وما لا يقع عليه ذكوة اذا
نكحها ذبحت واحرق وما لا يقع عليه ذكوة يخرج
من البذل وان كانت البهيمة بغير الفاعل لم يمتها
ومن اثم عتييد فعليه التعدين ومن قذف عبداً او مملوكاً
عذر ومن قذف لابل الزنا عز ومن قذف صبيّاً او مملوكاً
عز واذ ايقا ذف العبد والامنا فعليه التعدين وعز
اكل الجري والمارضا هي مسوخ التملك وكل محرم من طهر
او دابة حتى يموت فاما الحد في الذمية فانا نقول انه لا
على اضرب منه ان يري المسلم الحر البالغ مثله في كالا لصفاء
ومنه ان يري العبد ومنه ان يري اهل الذمية ومنه ان
يبي الذمي مثله او المسلم والحر المسلم والعبد ومنه ان
يبي الضبيان ومنه ان يبي العبد مثله والرجال

المسلمين او العبد واهل الذمة ومنه ان يرمي الذي
والصبيان ومنهم من يرمي العبد مثلهم او الاخر للمسلمين
والاخر اهل الذمة والذي لا يخلو ان يكون بالزمانه
او في من هو كليله او نبيه الذي يرثه وقد مات ارم
الابا الزنا ضيق زمانا بالزنا وشهد بذلك عدلان وكان
الرامي حر مسلما او عبدا او الرمي حر مسلما فعليه الحد
ثمانين سوطا وان كان الرامي مسلما الحر وميتا فاصدود
ما بعد ذلك لا يرمي فيه الحد بل التعذيب على هذا اذا قال يا
فلاني يا ابن الزانية او يا فلاني او يا اخا الزانية او انا الزانية
غير ذلك وكان بالمقدوف حيا فالحق له ان شاء طالب
الحد وان شاء عفا وصعد الرامي بالزنا فيه التعذيب
اذا قد بين حد من ثمانين كازجال ومن عرض بالعتف
دون التصريح فيعتزل الله الا ان يورد من الالفاظ ما يبي
عن الزنا بين اهل تلك الذمة ويكون عارفا بمعناه كان

يعتزل الزنا

فان سرق
فقد اذنت

يقول يا قرنان ويا ديوت فانه يجلد ثمانين والتا بالذي
بالضلال او يشيخ بالادامته او ينزع بالقب رجا الاكل
او صديا او نساء او يوجب التعذيب والتا ديوت من قد عجا
بلفظ واحدة كان يقول يا زناه او بالاطة وجب لكل واحد
منهم حد في جنبه فان جاء اوبه بمحققين حد واحد
وان جاء اوبه متفقين حد لكل واحد منهم حدا وكذلك
فيما يوجب التعذيب ويجلد العارف بشيابه لانه سار
بشيء حتى يوب وكل من شهد بالزنا وشهد وحده اربع
لغز مع اثنين بالزنا وتقررت شهادتهم واختلفوا في الزنا
لذلك فعليه جلد ثمانين ذكر حد شرب المسكر والفقاع
حد من شرب الفقاع او قليل المسكر او كثيرهما ثمانون جلدا
اذا شهد عليه عدلان بذلك ومن اكل طعاما مسكرا
من المسكر جلد ثمانين ايضا فانما من باع المسكر فانه
فان تناب ولا تقتل ويجلد اهل الذمة في شرب المسكر

وما الحوز وما حكم العبد وقد ثبت الاول واما الخنزير
من سرق منه قطع ومن سرق من غيره لم يقطع فلهذا
لا يقطع سرقه الثمار من البساتين واذا حرقت قطوا ولا
يقطع من سرق من الحمامات والحمامات والمساجد لان
يحرر ففعل او غلق فيقطع ولا يقطع من سرق من جيب
انسان او كفه من القبيص الظاهر بل يعزى وان كان يبيع
باطنا يقطع والقبر عندنا حرز ولهذا يقطع السارق اذا سرق
التصاب فان آدم من ذلك وفات السلطان ثلث مرات
فالحجاز قتله قتله وان شاء قطعه قطعه او عاقبه فانه
لم كيفية القطع فانه يقطع يده اليمنى من اصلها
ويترك الراحة والاهام ويؤخذ ماسرقة فان لم يوجد
اخذ لغز قيمته فان سرق ثمانية قطعت رجله اليسرى
من اصل الشاق ويترك له القدر فان سرق ثلثه خله
الحبس الحان يموت او يرى الامام فيه توبة وصلاحة

المسلم ولا يجلد الشارب على السكر وبلد وعرة على ظهورهم
وكتوفهم ذكر ما هو دون الاسر وهو حد القياذ ويجلد
القوادخار سبعين سوطا ثم هو على ضربين يجلد وامرأة
فان تجل يجلد وابنه مع الحد وتشتهر وامرأة يجلد حيث شئ
لا يخلو ان يعودوا ولا يعودوا فان عاد وانفوع من المصير
بعد فعل ما يستحق لحد الشرب الشرب على ضربين
من حرز او غير حرز فاسرق من حرز على ضربين مما يبلغ الحد
التصاب وما لا يبلغه فاما الشارب فعلى ضربين حرز بالغ
عاقل وغيره فاحر البالغ العاقل اذا سرق من مال غيره
فاما الابن اذا سرق مال ابنه فلا يقطع خاصا هذا فيه
وفي العبد اذا سرق مال سيده فانه لا يقطع بل يورب
في السيد اذا سرق مال العبد وفي المسلم اذا سرق من مال
الغنيمة واعلم ان هذا الفصل يشتمل على اقسام وهي ذكر
من يقطع ومن لا يقطع ومبلغ التصا وكيفية القطع

وما الحوز وما حكم

واقامة الحدود
والحدود واللاب

فان سرت في الحس من حزنضا باضريت عنقه والمينة
شاهدان عدلان فكل ما فيه بينة شاهدين من الحد
فالاقرار فيه مرتين ولا يقبل الا قول العبد على نفسه
بل يقطع بالبينه واما الذي يحكمه حكم الماسر وارت
الحيون كسار وغيره فاذا بلغت قيمته التضا فاما التضا
اسوال الملمين والمدلس في التلع فانه يعز ويغاقب
ويشهر باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
كل من انكره انكار منكر وجب عليه فاما الامر
والنهي عن المنكر فيجب واجب ونهيب فالواجب كل امر
بواجب الترتيب كل امر ينسب من وجب عليه انكار المنكر
والامر بالمعروف محاله ينسب الى ثلاثة اضرين يمكنه
بيد ومن يمكنه بلسانه ومن يمكنه بعليه وهو مرتب
باليد ولا فان لم يمكن في اللسان فان لم يمكن في القلب
ويجب ايضا عليه ان يفعله على الوجه الذي يعلم او يظن
انه اذعي الماسر

سوام

انه اذعي على الوجه المنفر فان رعا فرعا وان عيضا فاعيا
وماله بسوط الوجوب يتقدمه ما لم ينسب اليه
ومنه بانسب اليه محتمله مما لم ينسب اليه محتمل كل ما تاتي
على النفس او من يجري مجرى النفس ومومن او مال وما
ندب اليه محتمله مثل التبدد ذهنا بعض ماله فالشوا
يعظم المشقة ولا ينكر منكرا يمنكر ولا يامر بمعروف الا
بمعروف فاما القتل والجراح في الانكار فاتي السلطان
او من يامر السلطان واما الحدود فمضى الى السلطان
ومن يامر فان تعدد لما لم يفقد فوضوا عليهم التسلط
الفقهاء اقامته الحدود والاحكام بين الناس بعد ان لا
يتعدى واجب ولا يتجاوز واحدا او امر واعانة الشيعة
بمعاونته الفقهاء على ذلك ما استقاموا على الطريقة
ولم يحيدون وان تقيته اضطرتهم اجابوا داعيها الا في
الاما خاصة فلا تقيته منها وقد روي ان الانسا

فانه

يقسم على ولد وعبد الحدود اذا كان فقيها ولم يخف من ذلك
على نفسه والاول اثبت ومن يؤتي من قبله لم وكان
قصده اقامته الحق واضطر الى التولي فالتعقد سقد
الحق ما استطاع ولبعض حق الاخوان والفقهاء الطائفة
ان يصاوب الناس في الاعياد والانتساق فاما الجمعية
فالا امة الحرة او مال السلطان او من يامر ويؤمر الا ان
يغشي المؤمنين العدو فيدفعوا عن نفوسهم واموالهم
واهلهم وهم في ذلك سانون قاتلهم ومقتولهم جاز
وحجهم فعلى هذا فليعمل العاملون وبه فلتك
المقتكون وليتعتنوا بالله سالي على العمل وليستعد
من ذلك وليجد على ما فتح من الاموال وهديله من
الايمان فنية الحمد لله الذي وفقنا لمراسم ولطف
لنا بالامور وجعلنا ممن لا يتعدى طوعا ولا ينهى
جونا فقد اتينا في هذا الكتاب على كل كتب الفقه مع

الاختيار

الاختيار وجبتنا الاطالة والاكثر وجعلنا بذكر
للعالمين واما اللدسي ومتفقا للطالين ووجه
للعالمين مع فلة حجمه وصفحه حاو للعبادات
متضمن للشعائيات صح لا يقويه الا القليل ولا يجمع
البصر عن نظره وهو كليل وهو الملمح المباني عزيز
المعاني وله بولفه لقصور الكتب لمصنفات عمانيه
بل لان اصحابنا رضوان الله عنهم اذا احنصر واشبوا
العبادات ولم يذكر المعاملات فالت على طريق من القصة
غير ما الوفة وبنيه غير معروفة فذلك نذر على الاول
وجوب لفضله الاثر والادغان ويقوم على اليه
ودارسه وقاديه ان يترجم علينا ما استفاد وان كل
كالاعتاد ويمدنا بالذم والشكر والثناء وما استفاد
منه اليه ويطوي شفقه عليه والله سبحانه يوفنا
واباكم للصلوات ويجعل عاقبتنا جميعا في الجنة

انه جوادك برحمتك وفضله تمت
والحمد لله خالده والصلوة على محمد وآله

الله عليه وآله

وآله

وبعد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة على محمد وآله

والسلام

والصلاة على محمد وآله

الحمد لله رب العالمين

والصلاة على محمد وآله

الحمد لله رب العالمين

والصلاة على محمد وآله

قال قدس سره الباب الحادي عشر فيما يجب على عامة المكلفين من معرفة
اصول الدين اقول انما كان هذا الباب الحادي عشر لان المصنف
اختصر من صحيح المسند الذي وضعه الشيخ الطوسي في القبا
ورتب ذلك المختصر على عشرة ابواب ولما كان في فن العمل والعبادة
والذمعة استند في معرفة المصود والمدعو فاضاف اليه هذا الباب
فوله فيما يجب الوجوب لغة الثبوت والسقوط ومنه وجبت
واصطلاحا الوجوب هو ما يذم تاركه على بعض الوجوه وهو على
قسمين واجب عينى وهو ما لا يسقط عن البعض بقيام
بعض للآخر وكفاى وهو بخلافه المعرفة من القسم الاول
فلذلك قال القسمة على عامة المكلفين والمكلف هو الانسان
الواعى البالغ العاقل فالجنت والجنن والمجنون ليسوا بمكلفين
والاصول جمع اصل وهو ما يبنى عليه غيره والذين لغة
الجزء ومنه كما تدبر تدان واصطلاحا الطريقة والشرعية
وهو المراد هنا ويسمى هذا الفن باصول الدين لان العلوم
الدينية من الحديث والفقه والتفسير مبنية عليه فانها تقف
على صدق الرسول المتوثق على ثبوت المرسل وصفاته واقسامه
التي هي عليه وعلم الاصول هو ما يبحث فيه عن هذه النية الباطنة

وصفاته وعدله وثبوت الانبياء وامامة الائمة عليهم السلام قال
 اجمع العلماء كافة على وجوب معرفة الله بصفات المشيئة والصفات
 وما يصح عليه ويتبع والثبوت والامامة والمعاد اقول اتفق
 اهل المل والعدل من ائمتهم على وجوب هذه المعارف والاعمال
 حجة اتقا كما هو عندنا فلو دخل المعصوم فيهم واما عند
 الغير فلهو لا يجمع ائمتهم على وجوب المعرفة
 سندا للاجماع عقلي وسمعي اما الاول فلو جزمين الاول انها
 دافعة للمعرفة لما حصل من الاختلاف ووقع الحرف واجاب الله
 المقتضى يمكن دفعه فيحكم العقل بوجوب وقعه الثاني
 ان شكك المنعم واجب ولا يتم الا بالمعرفة اما الله واجب فلا يخفى
 الذم بتركه عند العقلاء واما الله لا يتم الا بالمعرفة فلا شك
 انما يكون شكر الانبياء سببا في المشكور فهو سبب في معرفته
 والآن يكون شكر والباري تكليف فوجب في معرفته ولا
 كان التكليف واجبا في الحكمة كما ساقى وجبت معرفة بملكوته
 التبرع بها وها فظه وهو الامام على معرفته المعاد للاستدلال
 وجوب الجواز واما الدليل السمع فلو جزمين الاول قوله فاعلم
 ان الله لا اله الا الله والامر للوجوب الثاني لما نزل قوله ان

فيهم

في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار الايات الاولى الانبياء
 قال النبي عليه السلام ولين لا اله الا الله ثم لم يتبدلها
 رتب الذم على تقدير عدم تدبرها اى عدم الاستدلال لما
 تضمنته الاية من ذكر الامور السماوية والارضية لما فيها من
 الضع والقدر والعلم يدل على وجودها نعمها وقدرتها وعلمه
 يكون الاستدلال واجبا وهو المطلوب قال بالدليل لا بالاعتقاد
 اقول الدليل لغة هو المرشد والذال واصطلاحا هو ما يلزم
 من العلم به العلم بشئ اخر ولما وجبت المعرفة وجب ان تكون بالنظر
 والاستدلال لانها ليست ضرورية لان المعروف ضروري لا
 فيه العقلاء بل يحصل في سبب من توجه العقل اليه والاول
 به كالحكمة بالوحد نصف الاثنين وان التار جارة الشمس
 مضبوطة وان لنا حوتا وغصبا وغير ذلك والمعرفة ليست كذلك
 لوقوع الخلاف فيها ولعدم حصولها بحد توجه العقل اليها ولعدم
 كونها حتمية فتعين الاول لاخصا والعلم في الضرورى و
 النظر فيكون النظر والاستدلال واجبا لان ما لا يتم الواجب
 لان ما لا يتم المطلق الا به وكان مقدورا عليه فهو واجب اليه
 اذا لم يجب ما يتوقف عليه الواجب فاما ان يبقى الواجب على

اولا فمن الاول يلزم تكليف بالاطلاق وهو حال كاسياق ومن الثاني
 يلزم خروج الواجب المطلق عن كونه واجبا مطلقا وهو حال ايضا
 والنظر هو ترتيب امور معلومة للتأدي الى اخره وبيان ذلك
 هو ان النفس تقبض المطلوب او لا ثم تحصل المقدمات الحاصلة
 للاستدلال عليه ثم ترتيبها ترتيبا يؤدي الى العلم به ولا يجوز معرفة
 الله تعالى بالتقليد وهو قول الغير من غير دليل وانما قلنا
 ذلك لوجوهين الاول اذا تساوى الناس في العلم واختلفوا في
 العقائد فاما ان يعتقد المكلف مجموع ما يعتقد فيه فيلزم
 اجتماع المتناقضات او البعض دون البعض فاما ان يكون المرجح
 او لا فان كان الاول فالمرجح هو الدليل وان كان الثاني فيلزم المرجح
 بل المرجح وهو حال الثاني انه تعالى قد علم بالتقليد بقوله انا واعدنا
 اياه تا على امة وانا على اعدائهم مقتدون وحت على النظر والاستدلال
 بقوله فاقوا الكتاب من قبل هذا او اثاره من علم ان كنتم صادقين قال
 فلا بد من ذكر ما لا يمكن جعله على احد من المسلمين ومن يجعل شيئا من
 ذلك خرج من رتبة المؤمنين واستحق العقاب الدائم اقول لما
 وجبت المعاد في المذكورة بالدليل السابق اقتضى ذلك وجوبها على
 كل مسلم اى بقرب الشهادتين ليصير للمعرفة مؤثما لقوله تعالى لا اله الا الله

لو لم يكن في القرآن الاية التي فيها قوله فاقوا الكتاب من قبل هذا او اثاره من علم ان كنتم صادقين قال فلا بد من ذكر ما لا يمكن جعله على احد من المسلمين ومن يجعل شيئا من ذلك خرج من رتبة المؤمنين واستحق العقاب الدائم اقول لما وجبت المعاد في المذكورة بالدليل السابق اقتضى ذلك وجوبها على كل مسلم اى بقرب الشهادتين ليصير للمعرفة مؤثما لقوله تعالى لا اله الا الله

الاجابات مع كونهم مقرين بالالهيته والرسالة لمع كون ذلك
 بالنظر والاستدلال وحيث ان الثواب مشروط بالاجمان كما
 الجاهل هذه المعارف مستحقا للعقاب الدائم لان كل من
 لا يستحق الثواب اسلامه اشخاصه بشرط التكليف هو مستحق
 للعقاب بالاجماع الرتبة بكسر الراء وسكون الباء سبيل تنظير
 فيه عمل تربط فيه اليهم واستعمار ههنا الحكم الجامع للمؤمنين
 وهو استحقاق الثواب الدائم العظيم قال وقد رتبته ههنا
 الباب على فصول الفصل الاول في اثبات واجب العبودية

اوله فمفسر الممكن اما واجباً او مستمناً ^{الثانية} ان الممكن
 يحتاج الى المؤثر لانه لما استوى الطرفان اعني الوجود والعدم
 بالنسبة اليه استحال ترجيح احدهما على الآخر لا المخرج ^{بالفعل} والعام به
 الثالثة ان الممكن الباقي يحتاج الى المؤثر وانما قلنا ذلك لانه
 الامكان لازم لمماهية الممكن ويستحيل فعدمه والا لزم
 من الامكان الى الوجوب اول امتناع وقد ثبت ان الاختصاص
 لازم للامكان واللازم للزوم لازم فيكون الاختصاص لازماً ^{للممكن}
 وهو المطلوب قال ولا شك في ان هنا موجوداً فان كان

واجباً

واجباً فالمطلوب وان كان ممكناً افتقر الى موجود آخر فان كان
 الاول دار وهو باطل وان كان ممكناً آخر تسلسل وهو باطل
 ايضا لان جميع احاد تلك التسلسل الجامعة لجميع الممكنات ^{تكون}
 ممكنة بالضرورة فتشترط في امتناع الوجود لذاته فلا بد
 لها من مؤثر خارج عنها بالضرورة فيكون واجباً بالضرورة وهو
 المطلوب اقول للعلامة في اثبات الصانع طريقان ^{الاول}
 الاستدلال بالاثبات المخرجة الى السبب ^{والعلة} على وجوده كما اشار ^{الى}
 في الكتاب العزيز بقوله تعالى سببهم اياتنا في الافاق وفي ^{انفسهم}

حتى يتبين اهم انه الحق وهو طريق ابراهيم الخليل عليه السلام
 فانه استدلال بالافعال الذي هو انفية المستلزمية للصانع ^{في}
 هو ان ينظر في الوجود نفسه وينقسم الى الواجب والممكن ^{يتمدد}
 بوجود واجب صمد عنه جميع ما عداه من الممكنات ^{الاشياء} واليه
 في التنزيل بقوله تعالى اوله كيف يوتيك انه على كل شيء شهيد ^{والصنف}
 ذكر في هذا الباب الطريقين معاً فاشار الى الاول عند ثبوت
 كونه قادراً وسابقاً ولما الثاني هو المذكور هنا وتقوي
 ان نقول اوله يمكن الواجب تعالى موجوداً لزم اما الدوران ^{التسلسل}

واللازم

واللازم بتسمية باطل فاللزم وهو عدم الواجب مثله
 في البطالان فيحتاج هنا الى بيان امرين احدهما بيان لزوم
 الدور والتسلسل وثانيهما بيان بطلانها اما بيان الامر
 الاول فهو ان هناك ماهيات متصفة بالوجود ^{بالضرورة} والمخارج
 فان كان الواجب موجوداً معها فهو المطلوب وان لم يكن ^{فكان}
 يلزم اشتراكها بجهتها في الامكان اذ لا واسطة بينهما فلا بد
 لها من مؤثر حينئذ بالضرورة فتقوئها ان كان واجباً
 فهو المطلوب وان كان ممكناً افتقر الى مؤثر آخر فتقوئها ان كان

ما فرضناه اقل من التدوير ان كان ممكنا ^{الكلام} اخر صفة فقل
اليه ونقول كما قلناه اولا ويلزم التسلسل فتدبان لزومها
واما بيان الامر الثاني وهو بيان بطلانهما فنقول اما الذي ^{هو}
عبارة عن توقف الشيء على ما يتوقف عليه كما يتوقف ^{على}
وب على الف وهو باطل ضرورة ان يلزم من ان يكون الشيء
الوحيد موجودا معدوما معا وهو محال فخلان لا ترا اذا
توقف الف على ب كان الالف متوقفا على ب ^{على} ما يتوقف
على ب ومن جملة ما يتوقف عليه ب هو الالف ^{فبان} فانه
توقف الالف

توقفه على نفسه ولوقوفه عليه متوقف على الوقوف فيلزم
تقدمه على نفسه والمتقدم على نفسه من حيث ان له متقدم
يكون موجودا قبل المتأخر فيكون الاول حينئذ موجودا
قبل نفسه فيكون موجودا معدوما معا وهو محال
واما التسلسل فهو ترتيب عال ومعلوم لا يجب ^{ان} يكون
علية في وجود لاحقه وهكذا وهو باطل ايضا لان
احاد تلك التسلسلة تكون ممكنة لانضافها بالاحاد
فتشترك بحملتها في الامكان فتقتصر في المؤثر فترها ^{فانها}

اجزؤها او خارج عنها ولا تمام كلامها باطله اما الاول
فلاستحالة تاثير الشيء في نفسه والا لزم تقدمه على نفسه ^{بالطل}
واما الثاني فلانه لو كان للمؤثر فيها جزؤها لزم ان يكون ^{بوجوده}
في نفسه لانه من جملة ما في عالمه ايضا فيلزم تقدمه ^{فانه}
وعلمه ايضا باطل واما الثالث فلوجوب الاول ان يلزم ^{ان}
يكون الخارج عنها واجبا اذا الفرض اجتماع جملة تلك الكائنات
في تلك التسلسلة فلا يكون موجودا خارجا عنها الا ^{افلا} الوجوب
واسطة بينهما فيلزم مطلوبا الثاني ان لو كان المؤثر ^{في كل}
واحد من

واحد من احاد تلك التسلسلة امر خارجا عنها لزم اجتماع ^{عليه}
على معلول واحد شخصي وهو محال وذلك لانه الفرض ان
واحد من احاد تلك التسلسلة مؤثر في لاحقه وقد فرضنا ^{شئ}
الحاج في كل واحد منها فيلزم اجتماع اثنين على معلول واحد ^{شخصي}
وهو محال والا لزم عنهما حال احتياجه اليهما فيجتمع التناقض
وهو محال فيبطل التسلسل طلقا فتدبان بطلان التدوير ^{التسلسل}
فيلزم المطلوب وهو وجود الواجب ^{في} قال الفصل الثاني
في صفاته الثبوتية وهي ثمان ^{لان} الاول استعانة فانه ثمان

العالم محدث لأن كل جسم لا ينقل من الحوادث ^{التي} اعني الحركة ^{والتكون}

وهي حادثان لا استدعاها السبوقية بالغير ولا ينقل من ^{الحادث}

فصحيح بالضرورة فيكون المؤثر فيه ^{هو الله تعالى} لا اندك ^{لأنه}

موجباً لا يختلف اثره عنه بالضرورة فيلزم اما قدم العالم او ^{حدث}

الله تعالى ^{وهما} بالاطلاق اقول لما فرغ من اثبات الذات شرع

في اثبات الصفات وقدم الصفات الثبوتية لانها وجود

والطلب عدم ^{بند} الوجود اشرف والاشرف مقدم على غيره ^{والتبني}

بكونه قارراً لا استدعاء الصنع القدرة ولذلك مقدمة ^{تقبل}

على تصور مفرات

على تصور مفرات هذا البحث فنقول القادر المختار هو الله

ان شاء ان يفعل فعل وان شاء ان يترك ترك مع قصد ^{ولا بد}

والموجب بخلافه والفرق بينهما من وجوه ^{الاول} ان المختار

يمكنه الفعل والترك معاً بالنسبة الى شئ واحد ^{والتبني}

بخلافه الثاني ان فعل المختار مسبوق بالعلم والقصد

بخلاف موجب الثالث ان فعل المختار يجوز تأخره عنه ^{وفعل}

الموجب لا ينقل عنه كالتسري في اشراقها والشارف ^{احراقها}

والعالم كل وجود سوا الله تعالى ^{وجود} والمحدث هو الذي

اشاء الاجسام فلا نقا لا تقاوا عن الحركة والتكون ^{كل}

ما يجاوز من الحادث هو حادث اما انما لا تقاوا عن الحركة ^{والتكون}

الحادثين فلان كل جسم لا بد له من مكان ضرورة ^{فحينئذ}

اما ان يكون لا يشافيه وهو الساكن او متقللاً عنه ^{وهو}

للتحرك ولا واسطة بينهما بالضرورة واما الفصلان ^ن

فلا نقا مسبوقان بالغير ولا شئ من القديم ^{بالغير} مسبوق

فلا شئ من الحركة والتكون بقديم فيكونان حادثين ^{اولاً}

واسطة بين القديم والحادث اما انهما مسبوقان ^{بالغير}

فلان الحركة عبارة عن الحصول الاقل في المكان ^{في}

مسبوق بالغير او بالعدم والتقديم بخلافه ^{القيمة} هو المختار الذي يقبل

في الجهات الثلاث والغير المكان شئ واحد وهو الخارج ^{تقبل} للتوهم الثاني

الاجسام بالحصول فيه والحركة هي حصول الجسم ^{والتكون} في مكان بعد آخر

هو حصول ثان في مكان واحد اذا تقر هذا فنقول ^{العلم} كلما كانت

عدتها كان المؤثر فيه ^{هو الله تعالى} مختاراً مختاراً دعويان ^{الاول}

ان العالم محدث والثاني انما يلزم منه اختيار الصانع ^{امناً}

الدعوى الاولى فلان للرد بالعاد عند المتكلمين ^{ولا بد} هو الشئ

وما بينهما وما بينهما وذلك اما اجساماً او اعراضاً ^{ثان} وكلها احاد

تأويل

فيكون مسبوقا بالمكان الاول ضرورةً ولا تكون عبا
 عن الحصول الثاني في المكان الاول فيكون مسبوقا
 بالحدث
 الاول بالضرورة واما ان كان لا يتخلو من الحادث فهو
 فلا تلو لم يكن حادثا كان قدما فحينئذ اما ان يكون
 معه
 في القدم شي من تلك الحوادث اللازمة له ولا يكون فان
 كان الاول لزم اجتماع القدم والحادث معا في الشيء الواحد
 وهو محال وان كان الثاني يلزم بطلان ما علم ضرورة
 وهو امتناع انفكاك الحادث عنه وهو محال واما
 الاعراض فلا تفتقر لاجتماعها في وجودها الى الاجسام ^{المتعلق}
 الى المحدث

الى المحدث اولى بالمحدث واما بيان الدعوى الثانية
 فقول المحدث لما انصفت ماهيته بالعدم تاريخا
 وبالجود تاريخا كان ممكنا فيفتقر الى التوثر فان كان
 مختارا فهو المطلوب وان كان موجبا لم يتخلل اثره
 فيلزم قدم اثره لكن ثبت حدوثه فيلزم حدوث ^{مؤثره}
 للتلازم بينهما فكلا الامرين محال فقد بان انه
 الله تعالى موجبا لزم اما قدم العالم وحديث الله ^{تعالى}
 قال وقدرته تتعلق بجميع المقدورات لان ^{العلمة}
 المحجة هي الامكان ونسبة ذاته الى الجميع ^{لشئ} با

فتكون قدرته عامة اقول لما اثبت كونه قادرا
 في الجملة شرع في بيان عموم قدرته وقد نازع فيه
 حيث قالوا انه لا يصح عنه الا الواحد والثثوية
 حيث زعموا انه لا يقدر على الشر والنظام حيث اعتقد
 لا يقدر على القبيح والنجس حيث منع من قدرته على
 مقدورها والنجاسة بيان حيث اخلا قدرته على
 مقدورها والحق خلاف ذلك كله والدليل على
 ادعينا انه قد استوفى المانع بالنسبة لادعائه وبالنسبة
 الى المقدور فيجب التعلق العام اما بيان الاول فهو
 ان

المقتضى لكونه قادرا هو ذاته ونسبته الى الجميع ^{بشيء}
 لتجزئتها فيكون مقتضاها متساوية بالنسبة وهو المطلوب
 واما الثاني فلان مقتضى لكون الشيء مقدورا هو امكانه
 والامكان مشترك بين الكل فتكون حجة المقدورية ايضا
 مشتركة وهو المطلوب وانما انشئ المانع بالنسبة ^{بالنسبة} الى القادر
 المقدور وجب التعلق العام وهو المطلوب واعلم
 انه لا يوزن من التعلق الوقوع بل الواقع بقدرته هو
 البعض وان كان قادرا على الكل ولا شاع ^{شأن} واقول في
 التعلق وادعوا معه الوقوع وسياقي بيان ذلك ان

الله تعالى قال الثاني في انشاء عالم الاله فصل الافعال المحركة
 التقنية وكل من فعل ذلك فهو عالم بالضرورة اقول
 من صفات انشاء الشبوتية كونه عالما والعالم هو البتة
 للاشياء
 بحيث تكون غير غائبة عن الفعل المعلم للثقل هو
 على امور غريبة والمستبعد لخوض كثير والدليل على كونه عالما
 وجهان الاول انه مختار وكل مختار عالم اما الصغرى فقد
 من مياها واما الكبرى فلان فعل المختار تابع المقصد
 وبما قيل قصد من دون العلم به الثاني انه فعل
 المحركة للتقنية وكل من كان كذلك فهو عالم اما ان فعل
 ظاهر

ظاهر لمن تدبر مخلوقاته اما السماوية فبايترب ملح
 من خواص الفصول وكيفيته ففصل تلك الحركات
 اوضاعها وهويتها في ذاته واما الارضية فبايترب ملح
 المركبات الثلاث والامور الغريبة الحاصلة فيها والمواضع
 المشتمل عليها ولولا ذلك الا في خلق الانسان نفسه والحكمة المورثة
 في انشائه وتربيت خلقه وحواسته وما يترب عليه من النافع
 كما اشار سبحانه بقوله اولم يتفكروا في انفسهم فان من الهام
 المورثة في بنية الانسان ان كل عضو من اعضائه له قوة
 اربعة جاذبه وماسكة وماضية ودافعة اما الجاذبة
 فالحكمة

ان البعد لما كان دائما فقلنا انما الجذب بل ما يتقلد
 واما الماسكة فلان الغنى بالمجذب لروح والعضو ايضا
 فلا بد من ماسكة له حتى تفعل فيه الماضية واما الماضية
 فلاها فتغير الغنى الى ما يصلح ان يكون جزءا للتغذية
 اما الدافعة في التي تدفع الفاضل مما فصلته الماضية
 لعضو اخر اليه واما ان كل من فعل الحكم فعالم فهو يدعي
 ناول الامور وتدبرها قال وعلمه يتعلق بكل معلوم
 نسبة جميع المعلومات اليه لانه حي يصح ان يعلم كل معلوم
 فيجب له ذلك لا سيما انفقنا الى غيره اقول الباري تعالى

عالم بكل ما يقع ان يكون معلوما ولما كان او ممكنا
 اعدادا خلافا للحكمة حيث هو من علمه بالجزئيات على
 متغير جزئي لتغيرها فيتغير العلم الذاتي قلنا المتغير هو
 الاعتباري لا الذاتي والتدليل على ما قلناه انه يصح ان يعلم
 كل معلوم فيجب له ذلك اما ان يصح ان يعلم فلا بد من حي
 حي يصح ان يعلم ونسبة هذه الصفة الى جميع ما عداه نسبة
 لتساوي نسبة جميع المعلومات اليه واما ان اذ اصح له
 وجب له فلان صفاته تعالى ذاتية والصفة الذاتية هي
 وجبت والا لافترس انضاف الذات بها الى الغير

على كل

الباري تمام مقتضى في علمه لا غيره وهو محال قال الثالث

ان مقتضى لانه قادر لم يكون حيا بالضرورة اقول

من صفاته الثبوتية كونه حيا فقال انك لا تأبى

البصري حيا بعبارة عن صحة انضافه بالقدرة

الاشعة هي صفة مقابلة لهذه الصحة والحق الاول

افلاصل علم الزائد والباري فيثبت انه قادر عالم فيكون

وهو المطلوب قال الرابعة انه تعالى كاره لان تخصيص

باجاد ما في وقت دون اخر لا بد لمن خصص وهو لا زيادة

اخرى وهي يستلزم ان الارادة والكراهة بالضرورة

اقول

اتفق المذاهب

اتفق المذاهب كانه على وصفه بالارادة واختلافها في صحتها

فقال ابو الحسن البصري هي عبارة عن علمه بما في الفعل من

الداعي الى عبادته وقال الفارسي انه غير مغلوب ولا مكره

اذن سليبة لكن هذا لما نال اخذ لا يتم الشئ مكانه وقال

في افعاله علمه بها وفي افعال غيره امره بها فان اراد

المطلق فليس بارادة كما سيأتي وان اراد العلم للمقتضى

فهو كما قال ابو الحسن البصري واما الامر فهو مستلزم للارادة

لانفسها وقالت الاشاعرة وجماعة من المعتزلة انضافته

مقابلة للقدرة والعلم مخصص للفعل ثم اختلفوا

في

في

فقال الاشاعرة ذلك انما معنى قديم وقالت المعتزلة

والكرامية هو معنى حادث فالكرامية قالوا هو قائم بذاته

والمعتزلة قالوا لا في محل وسياتي بطلان الزيادة فاذن الحق

ما قاله ابو الحسن والتدليل على ثبوت الارادة من وجهين

ان تخصيص الافعال بالاجاد في وقت دون اخر غير متساو

الافعال والاحوال بالنسبة الى الفاعل والقابل لا بد له

من مخصص فذلك اما القعدة الثانية فهي متساوية

فليست صالحة للتخصيص لانها شاذة التأثير ولا

من غير ترجيح واما العلم المطلق فذلك تابع للتعيين

وتقرر صدوره

وتقرر صدوره فليس مخصصا والا لكان متبوعا وانما

الصفات فليست صالحة للتخصيص فاذن المخصص هو

خاص مقتضى لتعيين الممكن وجوب صدوره وهو العلم

باشتماله على المصلحة لا يحصل الا في ذلك الوقت للمعتز

فذلك الوجه وذلك هو الارادة الثاقبة بالشئ يستلزم

ضرورة والتزم عن الشئ يستلزم كراهته ضرورة فانه

تعالى كاره وهو المطلوب فائدتان الاولى كراهته

في علمه باشتماله على المصلحة الداعية الى عبادته

كان

كان

في قوله كراهته ضرورة فانه تعالى كاره وهو المطلوب فائدتان الاولى كراهته في علمه باشتماله على المصلحة الداعية الى عبادته

الثانية ارادته ليست زائدة على ما ذكرناه والا لكان امنا
 قديم كما قال الاشاعرة فيلزم تعدد القدماء وقدم الملائكة
 في ذاته كما قال الكرامية فيكون عللا للمحدث وهو باطل
 واما في غيره فيلزم رجوع حكمها الى الغير لا اليه واما في محل
 المعتزلة ففيه فسادان الاول انه يلزم منه التسلسل في
 مسوق بارادة المحدث فيؤدي الى حادثة ونقل الكلام
 ويتسلل الثاني استحالة وجود صفة لا في محل قال
 انه تعالى مدرك لانتهى فيفصح ان يدرك وقد ورد في القرآن
 بثبوت له فيجيب اثباته اقول قد دللت الدلائل العقلية

على انقضاء

على انقضاء تمام بالادراك وهو لا يدرك العلم فانما يتحققه
 بين علمنا بالسود والبياض والصوت العالي واللين اذ
 لها وتلك الزيادة راجعة الى ما غير الحاشية لكن قد دللت
 العقلية على استحالة الحواس والالات عليه فيستحيل ذلك
 عليه فادراكه هو علم حيز في الدليل على صحة انقضاء
 به هو ما دل على كونه عالما بكل المعلومات من كونه حيا
 ان يدرك وقد ورد القرآن بثبوت له فيجيب اثباته
 هو علمه بالمديكات وذلك هو المطلوب قال الشاعر
 انه تعالى قديم اني باق ابدى لان لا وجه للوجود فيستحيل

التابع واللاحق عليه اقول هذه صفات اربعة لازمة
 لوجوب وجوده فالقديم والانبياء هو المصاحب لجميع الازمنة
 المحققة والمقدرة بالنسبة الى جانب الماضي والناحي
 المستمرة لوجود المصاحب لجميع الازمنة الحاضرة والابدية
 المصاحب لجميع الازمنة محققة كانت او مقدرة بالنسبة
 الى جانب المستقبل والشهدي بعم الجميع والدليل على ذلك
 هو انه تعالى ثبت انه واجب الوجود فيستحيل عليه العدم
 سواء كان سابقا على تقدير ان لا يكون قديما ان لم يكن لاحقا
 على تقدير ان لا يكون باقيا ابدى واذا استحال العدم للخلق

ثبت

ثبت قدمه وان لم يبق وبقاؤه وابدائه وهو المطلوب قال
 الشارح انه تعالى متكلم بالاجماع والمراد بالكلام الحروف المشوقة
 للنطق ومعرفته تعالى متكلم ان وجد الكلام في جسم من الاجسام
 ونفس الاشاعرة غير معقول اقول من جملة صفات تعالى كونه متكلما
 وقد اجتمع الملون على ذلك واستدلوا بعد ذلك في مقامات
 اربع الاولى في الطريق الى ثبوت هذه الصفة فقال الاشاعرة
 هو العقل وقال المعتزلة هو التمع وهو الحق لعدم الدليل
 العقلي وما ذكره ليلا فليس يتام وقد اجتمع الانبياء على ذلك
 وثبوت نبوتهم غير موقوف على اثباته الثاني في
 ماهية كلامه فزعم الاشاعرة انه صفة قائم بذاته يعتبر عنه
 بالعبارة المتعارفة المتغيرة المتغيرة للعلم والقدرة وليس
 بحرف ولا صوت ولا امر ولا هي ولا خير ولا شر ولا اختيار وغير
 ذلك من اسالي الكلام وقالت المعتزلة والكلامية والاشاعرة
 هو الحروف والاصوات المركبة تركيبا مقبها والحق الاخير
 اوجس الاول ان الابدان الى انهم العقلية هو ما ذكرنا
 ولذلك لا يصفون بالكلام من لم يصف به كالتكلم
 والاخرى الثاني ان ما ذكره غير متصور فالتصور

75

فیکون

[illegible]

2000-2001

فصل فی بیان

فهو متماثل فيكون المركب مفتقرا إلى الغير فيكون ممكنا ولو كان الوجود
جاءت عظمتها مع كمالها كان ممكنا وهو محال قال الثاني ان مقتضى
ليس بجسم ولا عرض والا لا مقتضى للمكان ولا مقتضى للثقل كما
الحادث فيكون حادثا وهو محال اقول الثاني يقتضى ليس بجسم
خلاف لما للحيثية والجسم هو ما يدخل وعرض وعق والعرض هو
الحال في الجسم ولا وجود له بدونه والدليل على كونه ليس بجسم
ولا عرض وجهاان الاول انه لو كان احدهما كان ممكنا والثاني
بالعلم بالمعجم كذلك بيان الملازمة ان تعلم ضرورة ان كل جسم
فهو مفتقر الى المكان وكل عرض فهو مفتقر الى الحد والمكان و
الحد غيرهما فيفتقر الى الغيرهما ولا يفتقر يمكن فلو كان الوجود
جسما او عرضا كان ممكنا الثاني لو كان جسما كان حادثا
وهو محال وبيان الملازمة ان كل جسم فهو لا يحدون الحوادث
وكل ما لا يحدون الحوادث فهو حادث وقدر مقتضى بيان
فلو كان جسما كان حادثا لكنه قد يمتنع فيجوز ان يقتضيان
قال ولا يجوز ان يكون في محل والا لا مقتضى اليه ولا في
والا لا مقتضى له اقول هذان وصفان مستبينان للاقول
انه ليس في خلاف للنسازة وجميع من المتصوره والعقل

من الخلق هو قيام موجود بموجب وعلى سبيل التبعية فان ارادوا
هذا المعنى هو باطل والا لزم افتقار الوجب وهو محال وان
ارادوا غيره فلا بد ان ينصروه او لا ثم يحكم عليه بالثبوت والاثبات
الثاني انه تعالى ليس في جهة وجهته مقصد المتحرك ومتعلق
الاشارة وزعمت الكرامية انه تعالى في الجهة الفوقية لما ينصرون
من الظواهر العقلية وهو باطل لانه لو كان في الجهة لكان
امام استغناء عنها فلا يحتاج اليها ومع افتقارها اليها فيكون
محكما والظواهر العقلية لها تاويلات ومحامل يكون في
مواضعها لانه لما دللنا على العقلية على امتناع المحمية
ولو احبها عليه وجب تاويل غيرها لاستحالة العلم بها والا
اجتمع التقيضان او الترتك لها والا رتفع التقيضان او
العمل بالنقل وطرح العقل والا لزم اطراح النقل ^{طرح}
اصل فيق الامر الرابع وهو العمل بالعقل وقاويل النقل
قال ولا يصح عليه الله والا لامتناع المرجح عليه قوله
الام والله امران وجدانيان فلا يقتضيان التعريف
وقد يقال فيها الله ادراك الملايم من حيث هو ملايم
والام ادراك المناقي من حيث هو منافي وهما قد يكونان

حسين

حسين وقد يكونان عقليتين فان الادراك ان كان حسا فما
حيثان ولا نظريان اذا تقرر هذا فنقول اما لا في قيل
عليه اجاءا من العقلاء اذ لا منافاة له ^{له} واما الله فان
كانت عقلية فقد اثبتتها الحكماء له تعالى وصاحبها هو
لان الباري تعالى متصف بكماله لا لا في به لا استحالة النقص
عليه ومع ذلك فهو مدرك لذاته وكما له فيكون اجل
مدرك لا يحيط بمدرك بانه ادراك ولا ينفي الله الا
ذلك واما المتكلمون فقد اطلقوا القول ببقائه اما
لاعتقاد بعضهم بغير الذات العقلية او لعدم وجود ذلك
في الشرح الشريف فان صفاته تعالى واسأوه توقيفية لا يجوز
لغيره التهييها الا باذن منه لانه وان كان جازما في نظر العقل
لكنه ليس من الادب تحليل ان يكون غير جازم من جهة لا
تعلمها قالت ولا يتخذ بغيره لاستبعاد الاتحاد مطلقا
اقول الاتحاد يقال علميين مجازي وحقيقي اما
المجازي فهو صبر مرة الشيء شيئا اخر بالكون والفساد
امان من غير اضافة شئ كما يقال صاد للوامة وصاد للآلة
هوادة او باضافة شئ اخر كما يقال صاد للخراب لحيته

ان كان الله تعالى
الاشارة والمراد
الاشارة والمراد
الاشارة والمراد

بأنشائها لآلة المبدء والما للثبوت هو صبر مرة الشيء
شيئا واحدا موجودا اذا تقرر هذا فاعلم ان الاول مستحيل عليه
قطعا لا تحال الكون والفساد عليه واما الثاني فثبت قال
بعض النصارى انه اتحد بالمسيح فانهم قالوا انحدرت لاهوتية
الباري ^{مع} ناسوته عيسى فان عنوانه ما ذكرناه فلا بد
من تحقق اولهما ثم يحكم عليه ولئن عنوانا ذكرناه هو باطل
قطعا لان الاتحاد مستحيل في نفسه فيستحيل اثباته لغيره
اما استحالته فلا ان المتحدين اتحادهما ان بقيا موجودين
فلا اتحاد لهما الا ان لا واحد وان عدمهما فلا اتحاد
بل وجد ثالث وان عدم احدهما فلا اتحاد لانه المعدوم
لا يتحد بالموجود قال الثالثة انه تعالى ليس محلا للحوادث
لا امتناع انفعاله عن غيره وامتناع النقص عليه اقول
صفاته تعالى لها اعتباران احدهما بالنظر الى نفس القدرة
الثانية والاعمال الداف الى غير ذلك من الصفات وثانيها
المتعلق تلك الصفات بعقضيها كمتعلق القدرة بالقدر
والاعمال بالمعلوم في هذا المعنى لا تنزع في كونها امورا اعتبارية
اضافية متغيرة متغايرة بحسب تغير المتعلقات وتغايرها

واما بالاعتبار الاول فنعمت الكرامية انها حادثة متجددة
بحسب تحدد المتعلقات قالوا انه لا يمكن قارفا في الازل
ثم صار قادرا ولا يمكن علما ثم صار عالما والحق خلاف ذلك
فان المتجدد فيها ذكره هو المتعلق فان عنوان ذلك فساد
الا فباطل للوجوهين الاول لو كانت صفاته حادثة متجددة
لزم انفعالها وتغيره واللازم باطل فالمرزم كذلك بيان الفرق
من وجوهين الاول ان صفاته ذاتية فتجدد ما مستلزم لتغير
الذات وانفعالهما الثاني ان حدوث الصفات يستلزم حدوث
قابلية في المحل لها وهو مستلزم لانفعال المحل وتغير ماهيته
لكن تغير ماهيته تعالى وانفعاله محال فلا تكن صفاته
حادثة وهو المطلوب الثاني ان صفاته تهم صفات كمال
لاستحالة النقص عليه فلو كانت صفاته حادثة متجددة
لزم خلقه من الكمال والحال من الكمال نقص تعالى عنه
قال الرابعة انه تعالى يستحيل عليه الرؤية لان كل مرئ
هو ذو جهة لانه اما مقابل او في حكم المقابل بالضرورة
فيكون جسا وهو محال ولقوله تعالى ان ترى الساعة تزداد
اقول ذهب الحكماء والمعتزلة الى استحالة رؤيته بالبع

الاشارة

وذهب الجسم والكرامية المجواز ورتبه بالبرصع للواجهة
واحتا الاشعة فاعتقدوا بتجرحه وقالوا بصحة رؤيته
وتعد لق بعضهم وقالوا ليس زادنا بالرتبة الانطباع او توج
الشمع بل الحالة التي تحصل من رؤيته الشيء بعد العلم به وقال
بعضهم معنى الرتبة هو ان يكتشف لعباء المؤمنين في الآخرة
انكشاف البصر للمعرفة والحق انهم ان عنوا بذلك الكشف
التام فهو مسلم فان المعارف تصير يوم القيمة من رتبة
والا فلا يتصور منه الا الرتبة وهو باطل عقلا وسمعا
امثلا عقلا فلا نثر لو كان مرثيا كان في جهة فيكون جسم
وهو باطل لما تقتضيه بيات الاقل ان كل مرجع هو اما
مقابل او في حكم المقابل كالصورة في المرآة وذلك
ضد رتبة وكل مقابل او في حكمه فهو في جهة فلو كان
الباطني مرثيا كان في جهة واما سمعا فلو جوع الاول ان مؤلف
لمسأل الرتبة اجيب بان تروي في التماسيد نقلنا عن اهل
الفرقة واذ الفرس موسوع في العلوم لم يره غيره بطريق الاولى الثاني قوله
لا نذكره البصار فتنحى في ادوات الاجساد لم يكون اثباتا لغيرها
الثالث الله استعظم طلب رؤيته وبيت الله عليه والوعيد

فقال

فقال فقد سألوا موسى كبر من ذلك فقالوا اننا لله جهرت
فانضم الصاعقة بظلمهم وقال الذين لا يرجوا لقائنا اولانا انزل علينا
الملائكة او نزل ربنا فقد استكبروا في انفسهم وعتوا عنك كبريا
قال الخامسة في نفي الشريك عنه السمع والقدرة فيفسد نظام الوجود
ولا يتركب التركيب لاشترائك الواجبين في كونهما واجبي الوجود
فلا بد من ما يترافق الافق المتكاملون والحكمة على شريكه
لوجودها الا ان الدلائل السمعية دالة عليه واجماع الانبياء وهو
محتمل هذا لعدم توقف صدقهم على شئ الوعدانية الثاني دليل
المتكاملين ويسمى دليل التماثل وهو ما حوز من قوله ثم لو كان
فيما الهة الا الله لفسدتا وتقرير ان الله لو كان معه شريك
لزم فساد نظام الوجود وهو باطل بيان ذلك انه لو تعلقت
ارادة احدهما بايجاد جسم فتركب فلا يخالو اما ان يمكن للأخر ارادة
سكونه او لا فان امكن فلا يخالو اما ان يقع مرادها فيلزم اجتماع
التناهيين ولا يقع مرادها فيلزم خلق الجسم عن الحركة والكون
او يقع مراد احدهما فففيه فساد ان احدهما الترجيع بلا من جم
وثانيهما في الآخر وان لم يكن الآخر ارادة سكونه فيلزم محج
اذا الامعان الاتفاق ارادة ذلك لكن محج اليه والترجيع بلا من جم

قال فيلزم فساد النظام وهو محال ايضا الثالث دليل الحكمة
وتقديره انه لو كان في الوجود واجبا وجوده لزم امكانها وبيان
ذلك انها حينئذ يشتركان في وجوب الوجود فلا يخالو اما
ان يتميزا او لا فان لم يتميزا لم يحصل الاثنيتان وان تمتر
لزم تركيب كل واحد منهما ما به المشاركة ومجاها الممازج و
كل مركب ممكن فيكون ممكن هذا خلف قال السادة في
نفي العاقي والاحول عنه انه لو كان قادرا بقدره او عالما
بعدم او غير ذلك لا يقتضي صفاته الى ذلك المعنى فيكون
ممكنا هذا خلف اقول ذهب الاشاعرة الى ان قدرة قادر بقدره
وعالم يعلم وجميع بحياة المغير ذلك من الصفات وهو علمي
قد يره زائدة على ذاته قائمة بها وقالت البهيمية انه بقدر
مساقا لغيره من الذات ومنها راجعا الى رتبة الوجودية
وتلك الحالة توجب له احوالا رتبة هي القادمية والعالمية
والحيثية والوجودية والحالة عندهم صفة لوجوده
لا توصف بالوجود ولا بالعدم والمباركة قادرا باعتبار
تلك القادمية وعالم باعتبار تلك العالمية المغيرية
وقالت الحلافة والمحققون من المتكلمين انه يعلم قادر لذاته

عالم لذاته

عالم لذاته المغير ذلك من الصفات وبما يتصور عند الزيادة من قولنا
ذات عالمه وقدرته تلك امور اعتبارية زائدة في ذاته لا في
وهو الحق لنا انه لو كان قادرا بقدره او قادريته وعالم يعلم او عالمية
المغير ذلك من الصفات لزم افتقار الواجب في صفاته المغير لان
تلك العاقي والاحوال مغيرة لذاته قطعاً وكل مقتضى المغير ممكن بل هو
كان صفاته زائدة على ذاته كان ممكنا هذا خلف قال السادة ان
مقتضى ليس يحتاج لاف وجوب وجوده دون غيره يقتضي استغنائه
وافتقار غيره اليه اقول من صفاته السلبية كونه ليس يحتاج
المغير مطلقا الى الا في ذاته ولا في صفاته وذلك لان وجوب الوجود
الثابت له يقتضي استغنائه مطلقا عن مجموع ساعده فلو كان ممكنا
لزم افتقاره فيكون ممكنا ثلثا الله عنه بل لا بد ان يجلت صفته
مستغنى عن مجموع ماعده والكل شحنة من رشايت وجوده وقدره
من ذرات وجوده قال الفصل الرابع في العدل وفيه مباحث
الاول العقل قاض بالضرورة ان من الاضداد ما هو حوسن كذا
الوديع والاحسان والصدق التام وبعضها ما هو قبيح كذا
والكذب الضار ولهذا حكم بها من نفي الشرايع كالميل والهند
لا انها لو انتفيا عقلا انتفيا سمعا لانتفاه قبح الكذب حينئذ

من الشارح اقول لما قيل من مباحث التوحيد شرع في مباحث العبد
والمراد بالعبد هو غير الباري تعالى عن فعل القبح والاخلال بالواجب
وان توقف ذلك على معرفة الحسن والقبح العقليين قدم البحث فيه
واعلم ان الفعل ضروري التصور وهو اما ان يكون له وصف واحد
على حد ذاته او لا والتاخي كترك الشاي والاشم والاول اما ان يتغير العقل
من ذلك الزمان او لا والاول هو القبح والثاني هو الذي لا يتغير العقل منه
اما ان يتساوي فعله وتركه وهو المباح واللا يتساوي فان ترجح تركه
هو المكروه وان ترجح فعله فامتنع المنع من تركه وهو الواجب اوسع جواز
تركه وهو المندوب اذا انقضى هذا فاعلم ان الحسن والقبح يقالان
على ثلثة معاني الاول كون الشيء وصفه كما ان كقولنا العلم حسن
او وصفه فنقولنا الجهل قبح الثاني كون الشيء ملائما للطبع
كالمتلذذات او سائما له كالالام الثالث كون الحسن ما يستحق
على فعله المدح عاجلا والثناء اجلا والقبح ما يستحق على فعله
الذم عاجلا والعقاب اجلا والاخلال في كونهما عقليتين بالاعتبار
الاولين واما بالاعتبار الثالث فاختلاف المتكلمين فيه فقلت
الاشارة ليس في العقل ما يدل على الحسن والقبح بهذا المعنى الشرعي
فاحسنه فهو الحسن وما قبحه فهو القبح وقال المعتزلة والاشاعرة
في العقل

في العقل ما يدل على ذلك فالحسن حسن في نفسه والقبح قبح
في نفسه سواء حكم الشارع بذلك او لا ويتصور على ذلك بوجه
الاول انا تعلم ضرورة حسن بعض الافعال كالصدق النافع
والانصاف والاحسان ودرود الوديعة وانقاذ المملوك وامثال
ذلك وقبح بعض كالكذب القاتل والظلم والاساءة غير المتحققة
وامثال ذلك من غير مخالطة يشك فيه ولذلك كان هذا الحكم
مركوبا في جملة الافعال فانما اذا قلنا لشخصان كل صدقت
فلت ودينا وان كذبت فلتك ودينا ودينا ودينا ودينا
بالنسبة اليه فاشبه بحجته عقله يحيل الى اصدق الثاني
لو كان مدرك الحسن والقبح هو الشرع لزم ان لا يتحققا
بدونه واللازم باطل فالمزوم مثله اما بيان الزوم فلا
فلا ممتنع تحقيق الشرع وطردون شرطه ضرورة واما ما يتي
بطلان اللازم فلا من لا يعتقد الشرع ولا يحكم به كالمجدي
والهندي يعتقدون حسن بعض الافعال وترجم بعض من غير
في ذلك فلو كان اما يعلم بالشرع لما حكم به هاهنا بالثاني
انه لو اتفقا الحسن والقبح العقليان انتفى الحسن والقبح الشرعيان
واللازم باطل اتفقا فكذلك المزوم وبيان الملازمة بانتفاء

بالتفريق الكذب حينئذ من الشارع اذ العقل لم يحكم بقبحه ويقول
يقبح كذب نفسه واذا انتفى قبح الكذب منه انتفى الوقوف بحسن
ما يجبرنا بحسنه وقبح ما يجبرنا بقبحه قال الثاني في انا عاوننا
الضرورية قاضية للفرق الضرورية بين سقوط الانسان من سطح
دونه من سطح الارض ولا ممتنع تكليفنا بشيء فلا عصيان وقبح ان
يعلق الفعل فيما لم يعتدنا عليه والقبح اقول ذهب ابو الحسين
الاشعري ومن تابعه الى ان الافعال كلها واقعة بقدر الله تعالى
وانه لا ضل للعبد اصلا وقال بعض الاشعرية ان ذات الفعل
من الله والعبد لمالكسب ونسب الكسب بان يكون الفعل لمادة
او عصبية وقال بعضهم معناه ان العبد اذا صمم العزم خلقت
الله تعالى للفعل عقبيه وقال المعتزلة والزيدية والامامية
ان الافعال الصادرة من العبد وصفها تصا والكسب الذي ذكره
كلها واقعة بقدره العبد واختياره وانما ليس بمجور على فعله
بل لم ان يفعل ولما لا يفعل وهو الحق لوجه الاول انا نجد
ضرورة بين صدور الفعل من تاسا للفعل والذاتي كما تنزل
من السطح على التزم وبين صدور الفعل لا كذا كذا لا تنزل
امتنع القاهر اوسع الفضلة فانما تفكر على التزم والاول دون الثاني

ولو كانت الافعال ليست شيئا كانت على وتيرة واحدة من غير فرق
لكن الفرق حاصل فتكون سنا وهو المطلوب الثاني لو لم يكن العبد موجودا
لافعال لا ممتنع تكليفه واللازم التكليف بما لا يطاق واما قلنا ان
لا ممتنع في غير قادر على ما كانت به فلو كانت كان تكليفها بما لا يطاق
وهو باطل بالاجماع واذا لم يكن حكما لم يكن عاصيا بالخالف فكذلك
عاص بالاجماع الثاني لو لم يكن العبد قادرا موجودا لفعله لكان الله
الظالم الظالمين وبيان ذلك ان الفعل القبح اذا كان صادرا منه تعالى
استحال لمعاقبة العبد عليه لانه لم يفعل لكثرة بعاثه انتفاء
فكون ظالما قل الله عنه الاربع الكتاب العزيز الذي هو فرقان بين
والباطل مشيخي بانفسا فالفعل لا للعبد وانما واقع بشيئه كقول
لنا فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ان يتبعون الا
الظن حتى يفتروا ما يافضهم من يعمل سوءا يجزيه كلامهم كما كتب
جزلما كنتم تعلمون انهم في ذلك من آيات الوعد والوعيد والتم
والمدح وهو اكثر من ان يحصى قال الثالث في استعانة القبح عليه
تعالى لانه لم يصار ثاغته وهو القبح ولا اذ لم اليه لانه اما ان ي
الحاجة الممتعة عليه او اعلمته وهو متفق ههنا ولا فوجان صدق
منه لا ممتنع اثبات النبوة اقول في تحقيق ان يكون الباري

فاعلا للقيح وهو مذهب المعتزلة وعند الاشعرية هو فاعل الكلافة
كان او قبحا والذين يعللونها قلناه وجرهات الاول ان القاصد
عنده موجود والذاتي اليه معدوم وكل ما كان كذلك امتنع الفعل
مفردة اما وجود القاصد هو القبح وهو الله تعالى به واما
عدم الذاتي فلا امر اذا في الحاجة للمنتفعة عليه وهو عليه حال
لا شيء يحتاج واما ادعى الحكم الموجودة فيه وهو حال ايضا
لان القبح لا حكم فيه الثاني انه لو جاز عليه القبح امتنع اثبات
النبوت واللائم باطلا جاعا فاللزوم مثله بيان اللزوم متبادر
حينئذ لا يقبح منه تصديق الكاذب ومع ذلك لا يمكن الجزم
بصحبة النبوة وهو ظاهر في الخيول يتجمل عليه اداة
القبح لانها فيجوز ان يكون له اشارة الى امر ما يريد جميع
الكائنات حسنة كانت او قبيحة شر كان او خيرا ايمانا
كان او كفرا لان وجود الكل هو مبدء لوجوده المعتزلة
الى استحالة ان ارادته للقبح والكفر وهو عاقل لان ارادة القبح
ايضا فيجوز لان يعلم مبدء ان الاعتقاد كما يقولون فاعل
القبح كذا مبدء والا مبدء فقول المصنف رحمه الله فيجوز
اتباعه القبيحة اي يلزم من امتناع فعل القبح امتناع ارادة

قال الربيع فانه لا يفعل لغرض لانه لا القرآن عليه ولا شرع
نفيه العيب وهو يبيح اقول ذهب الاشعرية الى ان فعل الفعل
لغرض ولا كان فاقصا من ذلك الغرض وقالت المعتزلة ان
افعالهم متعلقة بالاعراض ولا كان عايشا فاعل الله وهو
مذهب اصحابنا الامامية وهو الحق يجهل نقله وفيه اعتبار
النقل فلهذا القرائن عليه ظاهرة لقوله الحكيم اما خلقنا
عبدا وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وما خلقت السموات
والارض وما بينهما الا طولا ذلك فمن الدين كفرا واما الحقيقة
فلا شيء لولا ذلك لزم ان يكون عايشا واللائم باطلا بيان
اللزوم فظاهر واما بطلان اللزوم فلان العيب قبيح والقبح
لا يشعاه الحكيم واما قوله لو كان فعلا لغرض لكان مستلزما
بدل ذلك الغرض فاعلم يلزم منه الاستحالة لو كان لغرض ما
اليه لكنه ليس كذلك بل هو عايد اما الى منفعة العبد او
لاقتضاء نظام الوجود بدلت الغرض وذلك لا يلزم منه
الاستحالة قال وليس الغرض الا ضررا لبعده بل المنع
اقول لما ثبت ان فعله تعالى معال بالغرض وان الغرض عايد
الغرض فليس الغرض في فعله اضرا ذلك الغير لان ذلك

عند العقلاء كمن قدم المغير طعاما مسموما يريد به قتله واذا
لم يكن الغرض الا ضررا فحين ان يكون النفع وهو المطلوب قال
فلا بد من التكليف وهو بحث من يجب طاعته على ما فيه مشقة
على وجه الابتداء بشرط الاعلام اقول لما ثبت ان الغرض من فعله
نفع العبد ولا نفع حقيق الا الثواب لان ما عايد اما دفع ضررا او
نفع غير مستقر ولا يحسن ان يكون ذلك غرضا لخلق العبد ثم الثواب
يقع الابتداء به كما ياتي فاقضت الحكمة توسط التكليف والتكليف
اغتر ما هو من الكلفة وهي المستغنى واسمها ما ذكره المصنف
رحمته فالبعث على الشيء هو العمل عليه اذ من يجب طاعته هو الله
تعالى لذلك قال على هذه الابتداء الان وجوب طاعته غير الله تعالى
كالنبي والامام والوالد والسيد والمنعم تابع ومنع عن طاعة الله
وقوله طاعة فيه مشقة احتراز عما لا يشقة فيه كما بعث على الكلام
المستلزم ما كل المستلزم من الاطاعة وقوله بشرط الاعلام اي
بشروط اعلام المكلف بما كلف به وهو من شرط حسن التكليف
وغيره من حسن تلازمة الاولى عايد الى التكليف نفسه وهي اية
الاول انتفاء المفسدة فيه لانه في جميع الثاني تقترنه علة وقت
الثالث امكان متعلقه لانه يقع التكليف بالمستحيل الرابع

شعوت صفة زائدة على حسنة اذ لا تكليف بالمباح الثانية عايد
الى المكلف وهو فاعل التكليف وهي اربعة الاول عليه بعض
الفعل من كونه مستمرا او تبعا للثاني عليه بعد ما يقتضيه كل واحد
من المكلفين من ثواب وعقاب بالثالث قدرته على اتيان
الاربع كونه غير فاعل القبح الثالث عايد الى المكلف ومحل
وهي تلازمة الاول قدرته على الفعل لا استحالة التكليف مالا
لتكليف الاعنى فقط المصحف والذين يقولون الثاني عليه عايد
كلف به وامكان عليه به فالجهد المتكبر من العلم غير معتد
الثالث امكان الفعل ثم متعلق التكليف اما علم او
او عمل اما العلم فاما عقل كالعالم باسنة وحفاته وعلمه
والنبوة والامامة او سمع كالشعيرات واما الفطن كمال
في جهة القبلة والعمل كالعبادات قال ولا كان نصرا
بالشيء حيث خلق السموات والارض والقبح والنفور من
فلا بد من ناجر وهو التكليف اقول هذا اشارة الى وجوب
التكليف في الحكمة وهو مذهب المعتزلة وهو الحق فلا ريب
لا اشعرية فانهم لم يجزوا على الله شيئا لا عكيفا ولا غيره
والذين يعللونها قلناه انه لولا ذلك لكان الله ثم فاعلا للقبح

بشرط

فبيان ذلك اشراق في العبد السموات والميل الى الشياخ والنفور
عن الحسن نلوه بقرينة عند ويكلفه وجوب الواجب وقبح القبح
ويعد وينتقد ولا لكان سغياً بالفتيح والافراء بالفتيح قبح قبح
والعلم غير كاف لاستعمال الذم في قضاء الوطر اقول
هذا جواب سؤال مقدم تقرير السؤال انه لا يكون العلم باستحقاق
الذم على القبح ناجز عنه والعلم باستحقاق الذم على الحسن واجباً
اليه وجبته في الاحاجة الى التكليف لمحصل الغرض بدون
اجاب المصنف بان العلم غير كاف لانه كثير ما يستعمل الذم
على القبح مع قضاء الوطر من خاصة مع حصول الذم في الحسنة
التي هي في الأكثر تكون قاهرة للذم في العقلية قال
وجوه حسنة التعريض للثواب اعني النفع المستحق المقارن
للتعظيم والاحلال الذي يستحيل الابتداء به اقول
هذا ايضا جواب سؤال مقدم تقرير السؤال ان جهة حسن
التكليف اما حصول العقاب وهو باطل قطعاً وحصول
الثواب وهو ايضا باطل لوجوب الاول ان الله الكافر الذي
على كفره مكلف مع عدم الثواب له الثاني ان الثواب مقيد
الله ابتداء فلا فائدة في توسط التكليف اجاب عنه بان

حسنة

حسنة هو التعريض للثواب لا حصول الثواب والتعريض عام بالنسبة
الى المؤمن والكافر وكون الثواب مقيداً بابتداء مسلم لكن لا يستحيل
الابتداء به من غير توسط التكليف لانه مشتمل على التعظيم وتظيم
من لا يستحق التعظيم قبح عقلاً وقول المصنف في تعريض الثواب
النفع المستحق فالنفع يستحق الثواب والتفضل والعوض ويقيد
خرج التفضل ويقيد مقارن التعظيم خرج العوض قال الخامس
في انشغال به بحسنة الطيف وهو ما يقرب الى القناعة ويعد
عن المعصية ولا يخل له في التمكن ولا يبلغ الايمان والتوقف عن
التكليف عليه فان المريد لفعل من غيره اذا علم ان لا يفعل
الا بفعل يفعل المريد من غير مشقة لولم يفعل لكان ناقصاً
لغرضه وهو قبح عقلاً اقول لا يتوقف عليه ابقاء الطاعة
وارتقاء المعصية تارة يكون التوقف عليه لازماً وبدونه
لا يقع الفعل وذلك كالقدرة والا لله وتارة لا يكون كذلك
بل يكون المكلف باغياً والمتوقف عليه ادعى واقرب الى فعل
الطاعة وارفع المعصية وذلك هو اللطف بقوله ولا
له في التمكن اشارة الى القسم الاول كالقدرة فانه ليست
لطقاً في الفعل بل شرطاً وقوله ولا يبلغ الايمان لانه لو بلغ

انما لكان منافياً للتكليف اذا انقضى هذا فاعلم ان اللطف تارة
يكون من فعل الله فيجب عليه وتارة يكون من فعل المكلف فيوجب عليه
اشعاره به واجبا به عليه وتارة من فعل غيره فيستلزم التكليف
العلم به واجبا به ذلك الفعل على ذلك الغير واشباهه عليه
واما قلناه بوجوب ذلك كله على الله لانه لو لا ذلك لكان ناقصاً
لغرضه وقض الغرض قبح عقلاً وبيان ذلك ان المريد من غير فعل
من الافعال ويعلم المريد ان المريد منه لا يفعل الفعل المطلوب الا
مع فعل يفعل المريد مع المراد منه من نوع ملاطفة او مكاتبة او
ارسال اليه او التبع اليه وامثال ذلك من غير مشقة عليه فيجب
نلوه بفعل ذلك مع تفهم ارادته لعدة العقلاء ناقضا لغرضه
وذلك هو على ذلك وكذا نقول في حق البارئ مع ارادة ايقاع
الطاعة وارتقاء المعصية لولم يفعل ما يتوقفان عليه لكان
ناقصاً لغرضه ونقض الغرض قبح نعم الله عليه قال السادس
في انشغال به بحسنة الطيف فاعلم ان الصادق عنه ومعنى
العوض هو النفع المستحق الخالي من تعظيم واحلال والا لكان ظاهراً
نعم الله عن ذلك ويجب زيادته على الام والا لكان عاجزاً له
اقول الام انما حصل الحيوان اما ان يعلم فيه وجهه من وجوه

نفع

فذلك يصدر عنه خاصة ولا يعلم فيه ذلك فيكون حسناً
قد ذكر الحسن الام وجوه الاول كونه مستحقاً الثاني كونه
على النفع الثالث العائد الى التمام الثالث كونه مشتملاً على النفع
الزائد عنه الرابع كونه بحسنة العادة الخامس كونه مشتملاً على وجود
الذم وذلك الحسن قد يكون صادراً عنه تعالى وقد يكون صادراً
عنه فاما ما كان صادراً عنه تعالى فهو جسد الفعل فيجب فيه
امران احدهما العوض عنه والا لكان ظاهراً انما الله تعالى ويجب
ان يكون زائداً على الام الى الحد الذي يساعد كل ما قل لا يقع في
الشاهد ايلام شخص بتعويضه عوضاً له من غير زيادة لا
شماله على العبيثية وثانيهما اشتماله على التهيئة امثال التام او
لغيره لخرج عن العبيثية واما ما كان صادراً عنه تعالى فهو
وجه من وجوه القبح فيجب عليه الانتصاف للتام من المثل له
ولذلك لا تقع عليه ويكون العوض سائلاً لا لكان
ظاهراً وهذا فوائد الاول العوض هو النفع المستحق الخالي
من تعظيم واحلال فبقيد المستحق خرج التفضل ويقيد
عن التعظيم خرج الثواب الثاني لا يجب دام العوض لانه
يجب في الشاهد ركوب الاحوال الخطيرة ومكابدة الشد

العظيمه لنفع منقطع قليل الثالث العوض لا يجب حصوله في الدنيا
لجواز ان يعلم الله المصلح في تأخره بل قد يكون حاصله في الدنيا
وقد لا يكون الرابع الذي يصل اليه عوض الله في الاخر اما ان يكون
من اهل الثواب او من اهل العقاب فان كان من اهل الثواب
فيكفيه ايصال عوضه اليه بان يقر بها الله تعالى الا ان
او يتفضل عليه بمنها وان كان من اهل العقاب استعملها
جزء من عقابه بحيث لا يظهر له الخفيف بان يقره القدر على الاخر
الخامس الالم الصاد وعقابا به ثم او باباحته والصادور غير
العاقل كالجارات وكذا ما يصدم عنه من قنوت المنفعة
الغير وازال الغموم الخاضع من غير فعل العبد عوض ذلك كله
على الله تعالى لعله وكرومه قال الفصل الخامس في النبوة
النبوي هو الانسان المخبر عن الله بغير واسطة احد من البشر
اقول لما فرغ من مباحث العدل اوردت ذلك بمباحث
النبوة لشرفها عليه وعرف النبي بانه الانسان المخبر عن الله
بغير واسطة بشر فلا انسان يفرج به الملك ويستند المخبر عن الله
بغير المخبر عن غيره وبقيدهم واسطة بشر يخرج الامام والعالم
فانما يخبر عن الله بغير واسطة النبي اذا تقر هذا فاعلم

معاذ الله

ناعلم ان النبوة مع حشها خلافا للبراهمة واجبة في الحكمة فلا
للاشعرية والتدليل على ذلك هو ان الله لم يكن المقصود من ايجاد
التعلق هو المصلحة العائنه اليهم كان اسعافهم بما فيه مصالحهم
وردهم بما فيه مفاسدهم واجبا في حكمه وذلك اما في احوال
معاشهم واهوال معادهم اما احوال معاشهم فهو ان الله لم يترك
الضرورة داعية في حفظ النوع الانساني الى الاجتماع الذي يحصل
معه مقادير كل واحد لصاحبه فيها يحتاج اليه استلزام
خلق الاجتماع تجاذبا وتنازعا يحصلان من محبة كل نفسه
وارادته المنفعة له دون غيره بحيث يفيض ذلك الى
فساد النوع واضمحلاله فاقضت الحكمة وجود عدل بغير
شرع يجري بين النوع بحيث ينقاد كل الامرء وينتهي
نحوه ثم لو فرض ذلك الشرع اليهم لم يحصل ما كان اولا في
لكل واحد راي يقتضيه عقله وميل يوجهه طبعه فلا
حينئذ من شائع متميز بآيات ودلالات تدل على حقيقته
كي يشرع ذلك الشرع مبلغا له عن ربه بعد فيه المطيع
ويتوقد العاصي ليكون ذلك ادعى الى اقتيادهم لاهله
وفضيه واتاني احوال معادهم فهو ان الله لم يترك ان الله

الاخر وتبلا فصل الا بحال النفس بالمعارف الحقية والاعمال
الصالحات وكان التعلق بالامور الدنيوية وانغمار العقل في
الملابس البدنية ما نفا من ادرات ذلك على الوجدان والتمتع
الاصوب ويحصل ادراكه لكن مع مخالفة الشك ومعارضة
الهم فلا بد حينئذ من وجود شخص لم يحصل له ذلك التعلق
المانع بحيث يقر لهم الدلائل ويوضحها ويخرج الشبهات
ويذكرها ويبيد ما اعتقد اليه عقولهم ويدين لهم ما لا
اليه ويبل كرمهم ومعبودهم وغالهم ويقرر لهم العبادات والاعمال
الصالحات ما هي وكيف هي على وجه يوجب لهم الزلف عن ذمهم
ويكرها عليهم ليس يحفظ التذكير بالتركيز كي لا يستولي عليهم
الشهوات والاشيان اللذان هما كالطبيعة الثانية للانسان وذلك
التخصص المستقر اليه في احوال المعاش والمعاد هو النبي واجب في
الحكمة وهو المطلوب ثالث وفيه مباحث الاول في نبوة
عيسى عليه السلام ابن عبد الله ابن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام المعجز كالقرآن واشفاق القوم بنوع المآمن بين اصابعه
واشباع الخلق الكثيرين الزاد القليل وتبع الخصوف في كنهه وهي
اكثر من ان تحصى وادعى النبوة فيكون صادقا والالزام

اخر

اغراء المكلفين بالفتح فيكون محالا اقول لما كانت المصالح
تختلف باختلاف الارمان والافتخار كالمريض الذي
تختلف احواله في كيفية المعالجة واستعمال الادوية بمختلف
مراحه وتنولاته في المرض بحيث يعالج في وقت بالاختيار
في اخر كانت النبوة والشرع مختلفين بمختلفات مراحه
وتنولاته في المرض بحيث يعالج مصالح الخلق في ازمائهم وانما
وذلك هو الشرف في نسخ الشرائع بعضها ببعض الى ان انتهت النبوة
والشرع الى نبينا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم الذي اقتضت الحكمة كونه
نبوته وشرعيته ناسختين لما تقدم بها باقيتين بقاء التكليف
والدليل على صحة نبوته عليه السلام هو انه ادعى النبوة وظهر
الحجج عليه وكنه كان كذلك كان نبينا حقا فيحتاج الى
بيان امور ثلثة الاول انه ادعى النبوة الثاني انه ظهر
المعجز عليه السلام الثالث ان كل من كان كذلك فهو نبي اما
الاولى فثبتة اجماعا من الناس بحيث لم ينكر احد امتا الله
ثالث الحج هو الحارق للعادة المطابق للتدبير المتدبر في الحق
الايمان بمثله اما اعتبار خرق العادة اذ لوله لما كان معجزا
كطالع الشمس من مشرقها واما مطابقة الدعوى فلهذا لانه

على صدق مدعيه اذ لو خالف كما في قصة سبيته لما دل على
 وأما التمسك وعلى الملقن ^{الذين} فلا تارة لو كان أكثر الوقوع
 دل ايضا على النبوة والاشك في ظهور المعجزات على يد تنبؤا عليه
 وذلك معلوم بالتواتر الذي يفيد العلم بضرورة كون ذلك القران
 الكريم الذي تحدثني به الخلق وطلب منهم الاتيان بمثله فلم يقدر
 على ذلك وتجزت عنه مصالح الخطباء من العرب الصراخ ودماء
 عجزهم والمعارضة وشاقتهم الذي سلب به ذهاب نفوسهم ^{وعظم}
 واموالهم وبسبب ذرايرهم ونسألتهم مع انهم كانوا اقدر على دفع
 ذلك لشككهم من مقررات الالفاظ وتركيبها حيث انهم اهل
 الفصاحة والبلاغة والكلام والخطب والمجادات والاجوبة
 فعدلهم عن ذلك الى المحاربة دليل على عجزهم اذ العاقل لا
 يختار الا صعبا من اجاء الامهل الا لعجزه عنه ومن ذلك
 انشاق القران ونوع المآثر من بين اصابعه واشياء الخلق ^{الكثير}
 من الزاد والبسوس ونبع المعصومي كفته وكلام الذي لم يسمع
 وجنين الجنح وكلام الحيوانات الفصاحة والاشياء المعتبرة
 واستجابة دعائه وغير ذلك مما لا يحصى كثره وذلك معلوم
 في كتب المعجزات والتواتر حتى حفظ عنه ما ينيف على الالف

الذي قلناه

لأبائته

الذي اعظمها واشرفها القران العزيز الذي لا يشك الباطل من بين يديه
 ولأن خلفه ولا تملكه الصياح ولا تحفه الاسماع ولا يخلق بكثرة الرد
 اليه ولا تحل الظلمات الابية واما الشاكته فلا تلو لم يكن صادقا
 في دعوى النبوة لكان كاذبا وهو باطل اذ يلزم منه ان ^{يقول}
 باتباع الكاذب وذلك قبيح لا يفعله الحكيم قال ^{الشافعي}
 في وجوب عصمته العصمة لطف يفعله الله بالكلية بحيث
 لا يكون له واع الى نزل الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته
 على ذلك لانه لو لا ذلك لم يحصل الوثوق بقوله فانتفت
 فائدة البعثة وهو محال اقول اعلم ان المعصوم يشارك
 غيره في الاطاعة المقررة ويحصل له ما يدعي ذلك لاجل
 ملكته نفسانية لطف يفعله الله به بحيث لا يخاطبه
 نزل طاعة ولا فعل معصية مع قدرته على ذلك وقد
 بعضهم الى ان المعصوم لا يمكنه الاتيان بالمعاصي وهو
 باطل فالألم الحق مدحا اذ انقرض هذا فاعلم ان الناس
 اختلفوا في عصمة الانبياء عليهم السلام في ثلث الخواص
 عليهم الذنوب وعندهم كل ذنب كفر وبخسوة جؤنوا
 الاقدام على الكبائر ومنهم من منه ما عمل لا بأسوا وجؤنوا

شهد الصغار والاشعار منعو الكبار مطلقا وجوزوا الضعفاء
 سوا والامامية اوجبوا العصمة مطلقا عن كل عصية عمدا
 او سهوا وهو الحق لو جحد الأول ما اشار اليه المصنف وتبين
 انه لو لم يكن الانبياء معصومين لانفتت فائدة البعثة واللائم
 باطل في المزموم مثله بيان الملازمة انه اذا جازت المعصية
 عليهم لم يحصل الوثوق بعصمة قولهم يجوز الكتاب حينئذ
 عليهم واذا لم يحصل الوثوق لم يحصل الانتفاء لادبارهم وفيهم
 فتشقي فائدة بعثتهم وهو محال الشافعي لو صدر عنهم الذنب
 لوجب اتباعهم لئلا تلتفتل على وجوب اتباعهم لكون
 الامر حينئذ باتباعهم محال لانه قبيح فيكون صدوقا لآل
 عنهم محال وهو المطلوب قال ^{الشافعي} في انه معصوم
 من اول عمره الى اخره لعدم انقياد القلوب الطاعة من عهده
 منه في سائر عمره انواع المعاصي والكبائر وما تنقل ^{منه}
 اقول فسهل لما يلون بعصمتهم فيما نقلناه عنهم الى
 اختصاص ذلك بما بعد الوحي واما قبله فمعلوم انهم الكفر
 والاصرار على الذنب وقال الحنابلة بوجوب العصمة مطلقا
 قبل الوحي وبعده الى اخر عمره والذين لا عليه ما ذكره المصنف

وهو ظاهر

وهو ظاهر واما ورد في الكتاب العزيز والاشعار فما يوم
 سدا عند الشك عنهم فحول على ترك الاول جمع بين ما دل على
 عليه وبين حجة النقل مع ان جميع ذلك قد ذكر له وجه وعلة
 في مواضعها وعليك في ذلك بطلان كتاب تنزيه الانبياء
 الذي مر به السيد المرتضى علم الصلوات الموسوي وعبارة وغيره
 من الكتب ولولا خوف الاطالة لذكرنا ما نبهنا من ذلك كما
 الامر يجب ان يكون افضل اهل زمانه لقع تقديم المفضول
 على الناس علة عقل وسما قال الله تعالى فمن هدى الى الحق احق ان
 يتبع امن لا يهدي الا ان يهدي فالك كيف تكون اقول
 يجب انصاف التبعي بجميع الكالات والفضائل ويجب ان
 في ذلك افضل واكمل من كل واحد من اهل زمانه لانه
 يقع من الحكيم الخبير ان يقدم المفضول المحتاج الى التكميل
 على الفاضل المكمل عقلا وسما اما عقلا فظاهر اذ يقع في
 الشاهد ان يجعل مبتدأ في الفقد مقبلة على من عباس
 وغيره من الفقهاء ويجعل مبتدأ في المنطق مقبلة على
 ارسطو ومبتدأ في النحو مقبلة على سيبويه والتكلم وكذا
 في كل فن من الفنون واما سماعا فما اشار سبحانه في

المذكورة وغيرها قال الخامس يجب ان يكون منزها عن دناءة
الايام ومخبر الامتهامات وعن الرذائل الخلقية والسبب ان
في ذلك من انفس فينقط محلل من القلوب والمطلوب خلاصه اقول
لما كان المطلوب من الخلق هو الانتفاء التام للنجس وافعال القلوب عليه
وجب ان يكون متصفافا بصفات الجاهل من كمال العقل والفرار
الفطن وعدم الشهوة وقوة الراعي والشهامة والتجدي والعفة والتجاف
والكرم والسخاء والجلود والايثار والفرقة والرافعة والرحمة والتواضع
التي هي غير ذلك وان يكون منزها عن كل ما يوجب التنفير عنه
وذلك اما بالنسبة الى الخارج منه فكل دناءة الايام ومنها
واما بالنسبة اليه اما في احواله فكما في الاكل على الطريق ومجالس الارذال
وان يكون حاكيا ونظاما او زبانا وغير ذلك من الصفات الزميلة
واما في اخلاقه فكما في الحسد والحسد والفضائل والفظ
والغسل والحيث والحيث والحسن على الدنيا والامتناع عنها واما
اهلها ومنازلهم في احوالهم وغير ذلك من الرذائل واما في
طباعه فكما في البصر والخدم والبرك والبلد والانه في ذلك كل من
التقص للوجوب لسقوط محله من القلوب قال الفصل
السادس في الامامة وفيه مباحثه الاولى الامامة رياسة

عامة

عامة في الدين والدينا الشخص من الاختصاص وهي واجبة عقلا لان
لطف فانما تعلم قطعا ان الناس اذا كان لهم رئيس يصفى لظلم
من الظالم ويرد الظالم عن ظلمه كانوا الى اصلاح اقرب ومن الفساد
ابعد وقد تقدم ان اللطف واجب اقول هذا البحث وهو
بحث الامامة من قواعب النبوة وفروعها والامامة رياسة عامة
للمؤمنين والدينا الشخص انساني فارتبته جنس قروب الجنس
معيد هو النسبة وكونها ماثرة فصل يفصلها عن ولاية القضاء
والقواب وقول الذين والدينا بيان لمنعها فانها كما تكون في
نكاح والدينا وكونها الشخص انساني فيه اشارة الى امرين احدهما
ان مستحقها يكون شخصا معينا موهودا من الله ورسوله لا
انفق وثانيهما انه لا يجوز ان يكون مستحقها اكثر من واحد
في عصر واحد وثالثا بعض الفضلاء في التعريف بحق الاصالة
وتكاد في تعريفها الامامة رياسة عامة في الدين والدينا الشخص
الانساني بحق الاصالة واحدة بهذا عن نائب يعوضا اليه الامام
عموم الولاية فان النسب المذكور لرياسة على امامه فلا يكون
رياسة عامة ومع ذلك كله فالتعريف ينطبق على النبوة فحققت
يزاد فيه بحق النيابة عن النبي او بواسطة بشر اذا عرفت هذا

فاعلم اننا اذا اختلفوا في امامة هل هي واجبة ام لا فقالوا الخارج
انها ليست واجبة مطلقا وقالوا لا شاعرة والمعتزلة يوجبها على
الخالف ثم اختلفوا فقالوا لا شاعرة ذلك معلقا وقالوا لا معتزلة عقلا
وقالوا صاحبنا الامامية هي واجبة عقلا على الله تعالى وهو الحق والدينا
على حقيقته هو الامامة لطف وكل لطف واجب على الله تعالى
واجبة على الله تعالى اما الكبرى فقد تقدم بيانها واما الصغرى فهو
ان اللطف كما عرفت هو ما يقرب من الطاعة ويبعد من المعصية
وهذا المعنى حاصل في الامامة وبيان ذلك ان من عرف عوائد
الدينا وجوب قواعد السياسة علم ضرورة ان الناس اذا كانت
رئيس مطاع فيما بينهم يرد الظالم عن ظلمه والباغي عن بغيه و
المظلوم من ظلمه ومع ذلك يجب عليهم على القواعد العقلية و
الوضائف الدينية ويردعهم عن المفساد الموجبة لاختلال
انتظام امور معاشهم وعن القبيح الموجبة للويلان في مفادهم
بحيث يخاف كل مؤاخذة على ذلك كانوا مع ذلك الى اصلاح
اقرب ومن الفساد ابعد ولا تنافي بين اللطف والدينا ذلك
الامامة لطف وهو المطلوب واعلم ان كل ما يدل على وجوب
فهو دال على وجوب الامامة فالامامة خلاصة النبوة قائمة

مفادها

مقامها الا في نقل الوحي الالهي بلا واسطة وكما ان تلك النبوة
واجبة على الله في الحكمة فكذلك هذه واما الذين قالوا بوجوبها على
الخلق فقالوا يجب عليهم نصب الرئيس لدفع الضرر عن انفسهم وفي
الضرر واجب فكلما اتوا في كونها واجبة للضرر وكونها واجبة
اتوا التراجع في تفضيل ذلك الى الخلق لما في ذلك من الاختلاف
الواقع في تعيين الائمة فيؤدي الى الضرر المطلوب زواله ايضا
اشتراط العصمة وجوب التصديق ذلك قال الثاني
يجب ان يكون الامام معصوما ولا يتسلل لان الحاجة الى
الامام هو رد الظالم عن ظلمه والانتصاف للمظلوم منه فلو
ان يكون غير معصوم اقتصر الى امام اخر ويتسلل ولا تزل
المعصية فان وجب الاكثار عليه سقط محله من القلوب وانفتحت
قادة نصبه وان لم يجب سقط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
وهو محال ولا تلاحظ للشرع فلا يثبت عصمته ليؤمن الزيادة
والنقصان ولقولنا لا ينال عهدنا الظالمين اقول
لما ثبت وجوب الامامة شرعا في تبين الصفات التي
هي شرط في صحة الامامة فيها العصمة وقد عرفت معناها
واختلفت في اشتراطها في الامام فاشترطها اصحابنا الاثني

والايمان به خلا فالباقي الفرق واستدل المصنف على ان اصحابنا
يوجبون الاول انه لو لم يكن الامام معصوما لم يمتنع تنافي الامة
واللائم باطل فالمرزوم مثله بيان الملازمة ان قد بينا ان العلة
الموجبة للامام رجوع الظاهر عن ظلمه والانتصاف للمظلوم من جهة
الزعمية على ما فيه مصالحهم وردعهم عما فيه مفسادهم فلو كان
هو غير معصوم اقتصر الى امام آخر يردع عن خطاؤه وينقل الخلافة
الى اخره بلزوم علة تنافي الامة وهو باطل الثاني لو لم يكن
معصوما لم يمتنع العصبية عليه ولن يرضى وقوعها ولا يرضى
اما انتفاء قائمات نصيبه او سقوط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
واللائم بنفسه باطل وكذا المزوم بيان لزوم ان لا يمتنع
المعصية منه فاما ان يجب الامتثال عليه والافق الاول بلزوم
محل من القلوب وان يكون مأمورا بعد ان كان امرا ومنها
بعد ان كان ناهيا فحينئذ تنافي القائلة المطلوب من نصيبه
وهي تعظم محل في القلوب والانتفاء لا يرضى ونصيبه ومن الثاني
بلزوم عدم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو باطل
اجماعا الثالث انه حافظ للشرع وكل من كان كذلك وجب
بكون معصوما اما الاول فلان لحاظ الشرع اما الكتاب او الشريعة

المعصية

استصحاب
المتأخره والاجماع او البراهن الاصلية او القياس او غير الواحد والا
وكل واحد من هذه غير صالح للحجة نظرية اما الكتاب والسنن
فانها غير كافية في بطلان الاحكام مع ان الله في كل واقعة حكما
يجب تحصيله واما الاجماع فلو جرح الاصل فتنزل في اكثره
الواقع مع ان الله فيها حكما الثاني انه على تقدير عدم المعصوم
لا يكون في الاجماع حجة في قوله فيكون الاجماع غير مفيد لما اذا
الظلمة على كل واحد منهم فكذلك على الكل ولو ان الظلمة على الكل اشأ
بقوله قد ان مات او قتل لانتقلته على اعدائكم وقال عليه السلام
لا تجمعوا بعدي كقاراء فان هذا الظلمة لا يتوجه الى من يجوز
عليه الخطأ قطعاً اذ لا يقال للانسان لا نظير الى السماء لعدم
جواز ذلك عليه واما البراهن الاصلية فلا تزيل من انما
الاحكام الشرعية اذ يقال الاصل برأت الله من وجوب
او حرمة اما الثلاثة الباقية فتشترك في انها قضايا العقل والنقل
لا يغير من الحق شيئا خصوصاً والدليل قائم على جميع القياس
فذلك لان من غير منافي باختلاف المنفقات كوجوب الصوم
آخر يوم من رمضان وتجرية اول شوال واتفاق المختلفات
كوجوب الوضوء من البول والغائط واتفاق القتل خطأ

والظهور في الكفارة هذا مع ان الشارع قطع يد سارق القليل
دون غاصب الكثير وجعل بحدف الزنا واجب فيه اربع شهادات
دون الكفر وذلك كله بنا على القياس وقد قال رسول الله
تعالى هذه الامة برهنة بالسنة وبرهنة بالقياس فاذا فعلوا
فكلم فقد ظفروا فليسوق ان يكون الحافظ للشرع الالامام وقد
هو المطلوب وقد اشار الباقر بقوله نعم ولورثته الى الرسول
والا اهل الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم واما الثاني
فلا فائدة اذا كان حافظ للشرع لو لم يكن معصوما لما امر في
الشرع الزيادة والنقصان والتفسير والتبديل الرابع ان
غير المعصوم ظالم ولا شرع من الظالم يصالح للامامة فلا شيء
من غير المعصوم يصالح للامامة اما الصغرى فلا فائدة في الظالم
واضع للشع في غير موضوعه وغير المعصوم كذلك واما
الكبرى فلقولنا لا يمتنع ان يصالح الظالمين والمرد بالعدم عند
الامامة لا لالامة على ذلك قال الثالث الامام
يجب ان يكون منصوباً عليه لان العصمة من الامور الباطنة
التي لا يعلمها الا الله فلا بد من نص من تعلم عصمته عليه
او ظهور وجه على يده يدل على صدقه اقول هذه اشار

امر الله الكتاب

موضحة

الى الطريق المتعين الامام وقد حصل الاجماع على ان التخصيص
من الله ورسوله واما ما سبق سبب مستقل في تعيين الاجماع
انما الخلاف في انه هل يحصل تعيينه بسبب غير النص الامام
فمن اصحابنا الامامية من ذلك مطلقاً وقالوا لا طريق الا
النص لا فائدة بيننا ان العصمة شرط في الامامة والعصمة
اسم لا اطلاع عليه لاحد الا الله فلا يحصل ح العلم بها
في اي شخص هي الا باعلام عالم الغيب وذلك يحصل بامر
اعدهما اعلام للمعصوم كالنبي فخيرنا بعصمة الامام تعيينه
وثانيهما اظهرها بالحجة على يد العالم له موافقة في ادعائه
الامامة وقال اهل السنة اذا باجست الامة شخصاً فليست عنده
استعداد له واستولي بشوكة على خطه الاسلام صار اماماً
وقالوا الزيدية كل فاطمي عالم زاهد خرم بالسيف وادعى الامامة
هو امام والمخالفون ذلك كلهم لو جرح الاصل ان الامامة
خلافة على الله ورسوله فلا تحصل الا بقولها الثاني ان
اشبهت الامامة بالبيعة والدعوى بفضي الالافتنه لا خلاف
ان تنابع كل فرقة شخصاً او يدعي كل فاطمي عالم الامامة فيقع
التحارب والتخاذب قال الرابع الامام يجب ان يكون افضل

لا يضر

الرغبة كما تقدم في التبرع ^{بما} أقول يجب ان يكون الامام افضل
زمانا لا تفرقه على الكل فلو كان فيهم من هو افضل من زمانا
المفضول على الفاضل وهو فيهم عملا ومقاما وقد تقدم مرارا
في النبوة قال الخامس الامام بعد رسول الله على ابن ابي طالب
الشخص هو ائمة من النبي ^ص لانه افضل لقوله ^ص واقتناوا
وساوي افضل افضل واحتياج النبي اليه في المياهدة ولا
الامام يجب ان يكون معصوما ولا احد من غيره من ادعيته
الامامة معصومه اجاعا فيكون هو الامام ولا يعلم رجوعه
في وفاته ثم كلهم اليه ولم يرجع الى احد لقوله ^ص اقتناكم على ولا
ان هذا من غيره طلق الدنيا كما اقول لا يخرج من شرائط الامامة
شرح في تعيين الامام وقد اختلف الناس في ذلك فقال قوم الامام
بعد رسول الله ^ص العباس بن عبد المطلب بارئته وقال جمهور
المسلمين هو ابو بكر بن ابي طالب واختيار الناس له وقالت الشيعة
هو علي بن ابي طالب صلوات الله ^ص بالنص عليهم من الله ورسوله
وذلك هو الحق وقد استدلل المصنف رحمه الله على حقيقتة
بوجوه الاول ما نقلته النقل متواترا بحيث افاق العلم
من قوله النبي ^ص في حقه سلوا على ابي بكرة المؤمن ^ص وانت
بعدي

بعدي

بعدي وانت ولي كل مؤمن ومؤمنة بعدي وغير ذلك
من الاطفاظ الدالة على المقصود فيكون هو الامام وذلك هو
المطلوب الثاني انه افضل الناس بعد رسول الله ^ص فيكون
هو الامام لقمع تقدم المفضول على الفاضل اما انه افضل
فلا يحسن الاقل انه مساوي للنبي ^ص افضل فكذلك
ولا لا يمكن مساويا اما الله مساوي له فلقوله ^ص في اية
المياهدة واقتناوا أنفسكم والمراد باقتناوا هو على ابن ابي طالب
عليه السلام لما ثبت بالتفصيل الصحيح ولا شك انه ليس المراد
انه نفسه هي نفسه لبطلان الاتحاد فيكون المراد ان مثله
وساويه كما يقال زيد كالاسد اي مثله في الشجاعة واذا
كان مساويا كان افضل وهو المطلوب الثاني ان النبي ^ص
احتاج اليه في المياهدة في دعائه دون غيره من الصحابة
والانساب والمحتاج اليه افضل من غيره خصوصا في هذه
الواقعة العظيمة التي هي من قواعد النبوة ومؤسستها
الثالث ان الامام يجب ان يكون معصوما ولا شيء من غيره
على من ادعيت له الامامة معصوم فلا شيء من غيره على
اما الضعري فقد تقدم ببيانها واما الكبرى فالاجماع على

واما الامامة فخرجهم اليه ظاهر ولولا ذلك الاكلام على السلام
في نفع البلاغة وغيره الذي قرره في المباحث الالهية في التولية
والعدل والقضاء والقدس وكيفية التولية واتباع المعاصي
الحقيقية وقواعد الخطابة وقوانين الفصاحة والبلاغة وغير
ذلك من الشؤون كان فيه غلبة المعصية وعمرة التفكير ولما
ارباب الفقه فرجعوا وساء المجتهدين من الفرق الى تلامذته
شهور وقتاويه الجديدة في الفقه مذكورة في مواضعها
لكل في قصته الخالف انه لا يحل قتل عبده وحده في قصته
سليبا لا رغبة وغير ذلك الرابع قول النبي ^ص فحقه اقتناكم
على ومعلوم ان القضاء يحتاج فيه الى العلم الكثير فيكون
حيطا بها الخامس قوله عليه السلام لو كتبت لي الوسادة فقلت
عليها المكتبة بين اهل التولية يتولونها ومن اهل الانجيل
بأنجيلهم وبين اهل الزبور يزورهم وبين اهل الفراتات
فأنت سامية تزلت في اهل الانجيل او في اهل الفراتات
وانا اعلم فمن تزلت وفي اي شيء تزلت وذلك يدل على
اخطائه بجميع العلوم الالهية واذا كان اعلم كان متعينا
للامامة وهو المطلوب الخامس انه اهدى اهل زمانه بعد

عصمة العباس واني بكر فيكون على هو المعصوم فيكون هو الامام والا
لزم امتا خرق الاجماع لو اتبناها الغيرة او خالفوا الزمان من الامام معصوم
وكلاهما باطلان الرابع انه اعلم الناس من بعد رسول الله ^ص فيكون
هو الامام اما الاول فخرجهم الاول انه كان شديد الحديث
والذكاء والحسن على التعلم ودارهم المضاحية للرسول الذي هو الكمال
المطلق بعد الله وكان عليه السلام شديد المحبة له والحسن على تعليمه
واذا اتفق هذا الشخص وجب ان يكون اعلم من كل واحد بعد ذلك
المعلم وهو ظاهر الثاني ان اكابر العلماء من الصحابة والتابعين
كانوا يرجعون اليه في الوقائع التي تخرج لهم ويأخذون بقوله ^ص ويخرجون
عن اجتهادهم وذلك بين في كتب التواريخ والسير الثالث ان
ارباب الفقه في العلوم كلها يرجعون اليه فان اصحاب التفسير
يأخذون بقول ابن عباس وهو كان احدا تلامذته حتى قال
انه شرح لي في باب اسم الله الرحمن الرحيم من اول الليل الى آخره
وارباب علم الكلام يرجعون اليه اما المعتزلة فيرجعون الى
ابي علي الجبائي وهو يرجع في العلم الى ابي هاشم ابن عمار
الحنيفة وهو يرجع الى ابيه عليهما السلام واما الاشاعرة فلا يقيم
يرجعون الى ابي الحسن الاشعري وهو تلميذ ابي علي الجبائي و

واما

فيكون هو الامام لانه الارعد افضل اجناسه ان هذا
في ذلك في تصحيح كلامه في التوحيد والمواضع والاوامر والازوا
والاعراض من الدنيا وتظهر اننا في ذلك عنه حتى يطلع الدنيا
ثلاثا واعرض عن مسئلتنا اضاف المأكول والمكسب فلم يصر احد
له ودية في ضل جنيون حتى انه كان يهتم اربعة خيرة فبين
له في ذلك فقال اخاف ان يضع لي فيه احد ولدي ادماء
ويخيل في هذه انه اثر بقوته وقوة عماله للسكين في
والاسير حتى نزل في ذلك قران داني على فضل وعصمه قات
والادلة في ذلك لا تحصى كثرة اقول السلام على ائمة
عليه السلام اكثر من ان يحصى حتى ان المصنف رحمه الله
وضع كتابا في الامامة وسماه كتاب الاثني عشر في ذكره في
دليل على امامته والاسلام وصنف في هذا الفن جماعة من
العلماء ومصنفات كثيرة لا يمكن حصرها ولذا ذكر جليل من
ذلك في تشرنا وتبيننا بذكر فضائل صلوات الله عليه وفي
من وجوه الاول قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا
الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم باكون وذلك
يتوقف على مقدمات الاول انما للحصر بالتعقل عن اهل الفترة

قال

قال الشاعر اما الذي اريد الحامي القمار واعايد اعمت
احاسهم انا وصلى ولو لم يكن للحصر لما تم انتقاره الثاني
المراد بالولي اي الاول باليقرض او بالناصر اذ غير ذلك
من مساويه غير صريح هنا قطعنا لكن الثاني باطل لعدم
النصرة بالمذكورة فتعين المعنى الاول الثالث ان الخطاب
للمؤمنين لان قبله لا فصل يا ايها الذين امنوا من بينكم
من دينه الاية ثم قال انما وليكم الله فيكون الظاهر ان
الامام حقيقة الرابع ان المراد بالذين امنوا في الآية هو بعض
المؤمنين لوجوب الاول انه لو لا ذلك لكان كل واحد
ولي لنفسه بالمعنى المذكور وهو باطل الثاني انه و
وصفهم بوصف غير حاصل لكانهم وهو باطل الزكوة حال
الزكوة اذ الجملة هنا حاوية لغيرها ان المراد بذلك البعض
هو على ان لا يثبت عليه السلام خاصه بالنقل الصحيح والتفاق
اكثر المفسرين على انه كان يصلي فثله مسائل فاعلمنا
راكها واذا كان هو عليه السلام اولى بالمشرف فينا فتعين
ان يكون هو الامام لاننا لا نغني بالامام الا ذلك الثاني انه
نقل نقلا متواترا ان النبي ص لما رجع من حجة الوداع امر بالتزوي

رسول الله ص فتكون خلافته ثابتة اذ لا موجب لزوالها الا
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
الامر منكم والمراد بالاولي الامر ائمة من عليت عصمته اولا والثاني
باطل لاستحالة ان يامر الله بالاطاعة المطلقة لمن يجوز عليه
الخطية فتعين الاول فيكون هو على ان ايطاها اذ لم يقع العصية
الا فيه وفي اولاده فيكون هم المقصودون وهو المطلوب هذا
الاستدلال بعينه جاز في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله
وكونوا مع الصادقين الخامس انه عليه السلام اذ في الامامة
واظهر المعجز عليه يد وكل من كان كذلك فهو صادق في دعواه
انما انه ادعى الامامة فظاهر شهره في كتب التبر والتواريخ حكايته
اقواله وشكاياته وخامسة حتى انه لما ادعاه فله من قعد
في بيته واشتغل بجميع كتابه بدينه فطلبوه للبيعة فامتنع فاستنصر
في بيته النار واخرجوه فصرخا ويكفيل على شكايتهم فخطب في
بالشقيقة في هج البلاغة واما ظهور المعجز فكثير منها فقامت
بغيره منها ما طابت الشبان على من الكوفة ومنها ما وقع العجوة
عن قلوب الجاهل العسكرين قاعها ومنها ردة التمس حتى عادت
الموضع في الفلك وغير ذلك مما لا يحصى اما ان كل من

في غيرهم وقت الظهيرة ووضعت له الاشارة شبه المنبر خطب
الناس واستند على عليا ورضيعة وقال ايها الناس الست اولى
منكم بانفسكم قالوا بلى يا رسول الله فقال من كنت مولاه فهذا
مولى الله والى من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره
واخذل من خذله واو الحق معه كيف ما دارت مكروه فقلت
عليهم ثلاثا والمراد بالمولاه هو الاول لان اول الخبر يدل
على ذلك وهو قوله الست اولى بكم وقوله ثم في حق الكفا
ما واكم النار هي مولاكم اي ائمة اوليكم وايضا فان غير ذلك
من مساويه غير جاز هنا كالحج والمعتق والتخليف وابن
لاستحالة ان يقوم النبي في ذلك الوقت الشديد المحزون
الناس ويخبرهم باشياء لا يريد قائله فيها بان يقول من
كنت جاره او معتقه او ابن عمه فعلى كذلك واذا كان
على عليه السلام هو الاول فيكون هو الامام الثالث ورد
متواترا انه ص قال لعلي عليه السلام انت متى تتردد هرون
من موسى الا ان لا ياتي بعدني اثبت له جميع منازل هرون
هرون من موسى واستثنى النبوة ومن جازة منازل هرون
من موسى انه كان خليفة له لكنه توفي قبله وعلى ما شرع

رسول الله

كذلك هو صادق لما تقدم في النبوة السادسة ان النبي صلى الله عليه وآله قد نص على امام اوله والثاني باطل لو جاز ان النص على امام اوله
تكملة للذين وقعوا في الحاخفة فلو انزل به رسول الله لزم اخلاصه
بالوحي الثاني ان الله سبحانه لما كان شفقتة ورافته بالمكثفين ورفاه
لمصالحهم حتى علمهم مواقع الاستغفار والنجاة وغير ذلك مما لا
له في المصلحة الى الامامة فيستحيل في حكمته وعصمته الا يعين لهم
من يرجعون في وقايتهم وسد عوارضهم ولم الغتهم فتعين الاول
والباق النص لغيره من وادي بكر والثاني باطل لغيره من الاول اما بطلان
الثاني فله وجه الاول لو كان منصوباً عليه المذكور ذلك واذا ما
في حال بيعته او بعده او قبله ما اذ لا عظم بعده من كونه لم يبق
ذلك فلم يكن منصوباً عليه الثالث انه لو كان منصوباً عليه
لكان استغفاره من الخلفاء في قوله اقبلوني فاست بخيركم و
على فيكم من اعظم المعاصي اذ هو رد على الله ورسوله فيكون
قادحاً في امامته الرابع لو كان منصوباً عليه لما شئت عند
موته في استغفاره الامامة لكنه شئت حيث قال ليتني
رسول الله من قبل الانبياء في ذلك الامر حتى املا الخامس انه
لو كان منصوباً عليه لما امره رسول الله صلى الله عليه وآله بالخروج من مكة

رسول الله صلى الله عليه وآله
في قوله اقبلوني فاست بخيركم
على فيكم من اعظم المعاصي

انما كان صلى الله عليه وآله قد نصت اليه حتى قال نصت اليه
ويؤيد ذلك ان نصه ان كان جدياً لكان عليه السلام يباري في القران
كل سنة مرة واحدة عارض به السنة مرتين فلو كان واحداً هذه
الامام ابو بكر لانه بالتخالف عنه لكنه حدث على خروج الكل من
المصطفى عليه لما تخلف عنهم السابغ انما واحد من غير علي بن ابي طالب
ان نصت له الامامة بسلامتها لتعين هو عليه السلام الاول
فلا يتم كما هو الظاهر لتقدم كبره فلا ينافي بين هذا الامامة لقوله تعالى
لا يزال عهدي بالأمين قال ثم يبر بعبده وذلك
ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد الباقر ثم جعفر الصادق
ثم موسى الكاظم ثم علي الزين ثم محمد الجواد ثم علي الهادي ثم
الحسن العسكري ثم الحسين الحسن المهدي صلوات الله عليهم
اجمعين بنص كل سابق منهم على لاحقه وبالأدلة السابقة
اقول لما فرغ من اثبات امامته على طائفة ثم شرع في
اثبات امامته الاثمة القائلين بالامر من بعده والتدليل
على ذلك من وجوه الاول النص من النبي صلى الله عليه وآله من ذلك قوله
للعين من هذا ولد الحسين امام ابن امام علي امام ابن امام
فتمت تسعهم قائمهم افضلهم ومن ذلك ما رواه جابر بن

الانصاري قال لما نزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله
واطيعوا الرسول واولي الامر منكم قلت يا رسول الله عرفنا الله فما
فاطعناه وعرفناك فاطعنك من اولى الامر الذين امرنا الله
بطاعتهم فقال هم خلفائي يا عابر واوليا الامر بعدني اقولهم اي
علي ثم من بعده ولده الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد
وستدركه يا عابر فاذا ادركته فارقته حتى السلام ثم جعفر
ابن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن محمد الجواد ثم علي الهادي
ثم الحسن العسكري ثم محمد بن الحسن عجل الله الاضطرار
كما ملئت ظلماً وجوراً ومن ذلك ما روي عنه انه قال
ان الله اختار من الانبياء يوم الجمعة ومن المشهور شهر رجب
ومن الالهة ليلة القدر واختار من الناس الانبياء واختار
من الانبياء واختار من الانبياء الاختار في من الرسول
واختار من علي بن الحسين والحسين واختار
من الحسين الاوصياء هم تسعة من ولده ينفون عن هذا
الذين قرئوا في النسخ المبطلين وتاويلها
الثاني النص المتعارفين كل واحد منهم على لاحقه وذلك
كثير لا يحصى فقلت الامامة على اختلاف طبائعهم الشا

الامام يجب ان يكون معصوماً ولا يخفى من غيرهم معصوم فلا
من غيرهم امام اما الاول فقد مر بيان روايت الثاني فيلجأ
انما يرفع العصمة في احد الانبياء في زمان كل واحد منهم يكون
هم الامامة وبيان تقدم الرابع اخص كما نوا افضل من كل واحد
من اهل بيته منهم وذلك معلوم في كتب التبر والتواتر فيكونوا
اثمة لفتح تقديم المفضول على الفاضل الخامس ان كل واحداً
اخفى الامامة وظهر المحجة عليه فيكونوا اماماً وبيان ذلك
قد تقدم ومجرب اتم قد نقلت الامامية في كتبهم فليكن
في ذلك بكتاب خارج الجلبج للرازي وغيره من الكتب
هذا القول فائدة الامام الثاني عشر هي موجودة من حيث
وهو ستة وخمسين ومائتين الى اخره زمان التكليف لا
كل زمان لا يلد فيه من امام معصوم لعوم الادلة وغيره
لغير معصوم فيكون هو الامام واما استبعاد بقاء مثله
فباطل لان ذلك ممكن خصوصاً وقد وقع في الامامة
فحق التعبد والاشتغال ما هو ان يدبر عمره عليه السلام
واما اختفائه فاما المصلحة استأثر الله بعلمه بالوفاة العترة
وقلة الناس لان حكمته وتم عصمته على الامام لا يجوز

منع اللطف فيكون من الغير وذلك هو المطلوب لا يتجلى فيه
وانما فليحة واجعلنا من اعوانه واتباعه وارادنا طاعته
ومرضاه واعصمنا من مخالفته ومخطئه بحق الحق والحقائق
بالصدق قال الفصل السابع في المعاد اتفق المسلمون
كانت على وجوب المعاد البديهي لانه لو لا دفع التكليف لان
والصادق اخبر بثبوته فيكون حقا والآيات الدالة عليه
على جميع اقول للمعاد زمان العود او مكانه والمراد به
هو الوجود الثاني للاجسام واعادتها بعد موتها وتفرقها
وهو حق واقع خلافا للحكاه والدليل على ذلك من وجوب
اجماع المسلمين على ذلك من غير تكبير بينهم فيه واجماعهم حجة
انه لو لم يكن المعاد حقا لدفع التكليف والتأني باطل فالمقدم
مثله بيان الشبهة ان التكليف مشقة مستلزمة للتعويض
عنها فان المشقة من غير عوض ظلم وذلك العوض لا يتيسر
في زمان التكليف فلا يلزم من دأواخر يحصل فيها الجزاء
على الاعمال ولا لكان التكليف ظلما وهو قبيح نعم الله تعالى
الاحسان الاجسام ممكن والصادق اخبر بوقوعه فيكون حقا
انما مكانه فلان اجزاء الميت قابلة للجمع وانفسها

عليها

عليها والاول لما اخضعت لها من قبل والله تعالى باجزأ كل شخص لما تقدم
من ان يعلم بكل المعلومات وتقدم على جميع لان ذلك ممكن والله تعالى
تقدم على جميع المكنات ثبتت ان احياها الاجسام ممكن وانما ان الصادق
اخبر بوقوع ذلك فلان ثبتت بالتواتر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يثبت المعاد
الذي ويقول به فيكون حقا وهو المطلوب الرابع دلالة القرآن
على ثبوت المعاد والاحكام على جوده فيكون حقا اما الاول فالآيات الدالة
عليه كثيرة نحو قوله تعالى وضرب لنا مثلا ونبي خلقه قال سمعنا
الاعلام وهي ربيم قل يجبها الله تعالى انشاء ما اول مرتبة وهو كل
خلق عليهم وفي ذلك من الآيات قال وكلامه له عوض
او عليه يجب بعثه عقلا وغيره يجب اعادته سمعا اقول
الذي يجب اعادته على شقين احدهما يجب ذلك عقلا وسمعا
وهو كل من له حق من قوابل او عوض لا يبالى له الحق له
كل من عليه حق من عقاب او عوض لاخذ الحق منه وثانيها
من ليس له حق ولا عليه حق من باقي الاشخاص انسانية كانت
او غيرهم من الحيوانات الانسية والوحشية بذلك يجب
سمعا لدلالة القرآن والاخبار المتواترة عليه قال ويجب
الاقبال بكل ما في الدين من ذلك الشرط والميزان والاعمال

الجوارح وتطهير الكتب لكانها قد اضرقت بها فوجب الاعتراف
بها اقول لما ثبت بقوة نبيه الحق وعصمته ثبت انه
صادق في كل ما اخبر بوقوعه سواء كان سابقا على زمانه كما
من الامور السابقة والقرآن الماضيه وغيرها او
في زمانه كما خبره بوجوب الواجبات وتفرغ المحرمات ونزول
المنشورات والنسخ على الائمة المعصومين عليهم افضل الصلوات
واكمل التحايا وغير ذلك من الاخبار او بعد زمانه وامسا
في دار التكليف كقوله صلى الله عليه وآله وسلم ستقاتل بعدى الناس
والقاسطين والمرقين او بعد التكليف كاحوال الموت وما
فمن ذلك عذاب القبر والصلوات والميزان والحداد وانطاق
الجوارح وتطهير الكتب واحوال القيمة وكيفية حشر الاجسام
واحوال المكلفين في البعث ويجب الاقرار بذلك اجمع و
التصديق به لان ذلك كله امر ممكن لا يستحال فيه فقد اخبر
الصادق بوقوعه فيكون حقا قال ومن ذلك الثواب
والعقاب وتفاضلها المنقولة من جهة الشرح صلى الله عليه وآله وسلم
الشأن به اقول يريد ان من جملة ما يجب به النبي
الثواب والعقاب وقد اختلف في انهما معلومان فقال

او سمعا

او سمعا اما الاشارة فقد قالوا ان سمعا واما المعنى فقالوا
بعضهم بان الثواب سمعي الا لانه سبب الطاعات ولا كما في صدر
عنه من الشعم العظيمة فلا يستحق عليه شيء في مقابلتها وهو مد
البلوى وقالت المعتزلة البصرة ان عقل لاقتضا التكليف ذلك
فلقولنا جزاء بما كنتم تعملون واوجب المعتزلة العقاب الكفار
وسامح الكبيير حتما وقد تقدم ان من منزه ما يدل على
الثواب عقلا واما العقاب فهو وان اشقاه على اللفظية لكن
لا يجوز بوقوعه في غير الكافر الذي يموت على كفره معناه فائدة
الاول يستحق الثواب والمدح بفعل الواجب والمنسوب وفعل
ضد القبيح والاخلال به بشرط ان يفعل الواجب لوجوبه او
لوجه وجوبه والمنسوب كذلك وكذا فعل ضد القبيح والاخلال
به فجعله لا امر غير ذلك ويستحق العقاب والذم بفعل القبيح
والاخلال بالواجب الثاني يجب دأوا الثواب والعقاب المستحق
مطلقا كما في حق من يموت على كفره لدأوا المدح والذم على اي حقا
به ولحصول تقيض كل واحد منهما للآخر دائما او لا واسطة
بينهما ويجب ان يكونا خالصين من مخالطة الضد ولا لا يحصل
منهما او اقتران الثواب بالتعظيم والعقاب بالاجرام لان

فاعل القاعة مستحق للتعظيم مطلقا وفاعل المعصية مستحق للالهانة
مطلقا الثالث استحقاق الثواب يجوز توقفه على شرط اذ لولا
ذلك لكان العارف بالله تسامح جملته بالتبعية مستحقا له وهو باطل
فاذن هو مشروط بالموافاة لقوله تعالى اني اشركت ليعطين عملك
ولقوله تعالى من يرد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاولئك
حسبت اعمالهم في الدنيا والاخرة واولئك اصحاب النار الرابع
الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانا هم بظلم اولئك يستحقون الثواب
الدائم مطلقا والذين كفروا وما نوا وهم كفار اولئك يستحقون
العقاب الدائم مطلقا والثاني نواخلط على اصحاحا واخر سنا
فان كان الشيء صغيرا فذلك يقع مغفورا اجزاء وان كان
كبيرا فاما ان يوافي بالتوبة فهو من اهل الثواب مطلقا اجزاء
وان لم يوافي بها فاما ان يستحق ثواب ايمانه اولا والثاني
باطل لاستلزامه الظلم ولقوله من يعمل مثقال ذرة خيرا
فتعين الاول فاما ان يثاب ثم يعاقب وهو باطل بالاجماع
على ان من دخل الجنة لا يخرج منها ثم يلزم بطلان العقاب
او يعاقب ثم يثاب وهو المطلوب ولقوله من حقها ولا
يخرجون من النار وهم كالحمر او كالحم فاما اهل الجنة فيجب

مغفرون

فيقولون هاؤلا جنتيون فيؤمر بهم فيغسلون فيميتون
فيخرجون واحدهم كاليد برليلة تمامه فاما الايات الدالة
على عقاب المعصاة وخلودهم في النار فالمراد بالخلود هو الملك المطلق
واستعماله بهذا المعنى كثيرا والمراد بالفجار والعصاة الكاملون
في فجورهم وعصيانهم وهم الكفار بدليل قوله تعالى اولئك
هم الكفرة الفجرة توفيقا بينه وبين الايات الدالة على اختصاص
العقاب بالكلية نحو قوله اني اخذت اليوم والتوبة على الكافرين
وغير ذلك من الايات الخامس اعلم ان صاحب الكبرياء انما يثاب
اذا لم يحصل له احد الامرين الاول عفو الله فان عفو الله مرجو
متوقع خصوصا وقد وعد به في قوله تعالى ويعفون التائبين
ويعفون كثيرا ان الله لا يخسر ان يشر لك به ويعفوا دون
ذلك لمن يشاء ان يترك الذنوب لغفر الله للناس على ظلمهم وخلعت
الوعد غير مستحسن من الجوار المطبق ولقد عده الله غفورا
لجيم وذلك ليس متوجها الى الصغار ولا الى الكبار بل بعد
التوبة للاجتماع على سقوط العقاب فيها فلا تائدة في العفو
ح فتعين ان يكون لاهل الكبرياء قبل التوبة وذلك هو
المطلوب الثاني شفاعته سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فان شفاعته

استقالته في العقل فيكون حقا وهو المطلوب قال وجوب
التوبة اقول التوبة هي التمسك على القبح الماضي في الترت
في الحال والعزم على عدم المعاودة اليه في المستقبل وهو واجب
لوجوب التمسك اجزاء عن كل قبيح او خلل بوجوبه ولذا لا التسرع
على وجوبها ولو كانت افعاله للضرر وان كان مظلوما واجبا بغير
على القبح لكونها قبيحا لا خوف الناس ولا دفع الضرر عن نفسه
والا لم يكن توبة ثم اعلم ان الذنب اما في حقه ثم اوفي حتى ادعي
فان كان في حقه ثم فاما من فعل القبيح فيكون فيه التمسك والعزم
على ترك المعاودة من اخلال بوجوبه فاما ان يكون وقته
باقيا فيأتي به وهو التوبة منه او خرج وقته فاما ان يقطع
بمخرج وقته كصلوة العبد فيكون التمسك والعزم او لا يقطع
فيجب قضاؤه وان كان في ادعي فاما ان يكون اضلالا
في دين يقتضي خطية فالتوبة ارشاده واعلامه بالخطا او
لحق من الحق والتوبة منه ايضا له اليه والى وارشده والامهات
وان تدر عليه ذلك فيجب عليه التمسك قال والامر بالمعروف والنهي
عن المنكر بشرط ان يعلم المراد من كون المعروف والمنكر
منكرا او ان يكونا مما يتوقعا لان الامر والنهي بالمعاصي وعنه

استقالته

متوقفة بل واقعة لقوله تعالى واستغفر لذنوبك وللذين آمنوا وصاحب الكبرياء مؤمن لمصداقه بالله ورسوله واقراره بكامل اجزائه
الرسول وذلك هو الايمان اذا ايمان في القبر والتصديق وهو ههنا
كذلك وليست الاعمال الصالحة جزء منه لعظمها على مقتضى القبح
له واذا امر به بالاستغفار لم يتركه لعصيته واستغفاره مقبول
منه فحسب لا لمضاته تعالى وسوف يعطيك ربك فترضى هذا
مع قوله عليه السلام اذ حرت شفاعتي لاهل الكبرياء من امتي واعلم
ان مذهبنا ان اغتننا عليهم السلام لهم الشفاع في عصاة شيعتهم
كما هو رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير فرق لاختبارهم عليهم السلام بذلك
مع عصيتهم التافيت للذين بعثهم السادس يجب الاقرار والتصديق
باحوال القيمة وادعائها وكيفية الحساب في خروج الناس
من قبورهم عملة حقا وكون كل نفس معها سائق وشهيد
واحوال الناس في الجنة وتباين طبقاتهم وكيفية نعيمها من
الماكل والمشرب والمنك وغير ذلك مما لا عين رأت ولا اذن
سمعت ولا خطر على قلب بشر وكذا احوال النار وكيفية العقاب
فيها وانواع الامها على ما ورد بذلك من الايات والاختصاصات
واجب عليه المسلمون لان ذلك جميعه اخبر به الصادق مع عدم

عندما تجوز الشاقي والامن من الامور التي لا يمكن فعلها
من الغير على جهة الاستعلاء والتميز طلب التماس على جهة الاستعلاء
ايضا والمعرف كل فعل حسن اخضع بوصف زمانه وحسنه
المتكبر هو القبيح اذا تقرر هذا فها نحن ان الاول اتفق العلماء
على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واختلفوا
بعد ذلك في مقامات الاول هل الواجب عقل ام معنى فقال
الشيخ الطوسي بالاول وانسب الرقي الثاني واحسان المهر
واجمع الشيخ بأنها الطمان في فعل الواجب في هذا الصنيع وحسبها
فيل علم ان الوجوب العقلي غير محصور في احد فيجب ان يعلم
تعالى وهو باطل لان العقل لا يزم ان يرفع على شيء وفيه كل شيء
اذ الامر هو العقل على الشيء والشيء هو المنع منه لكن الواقع خلافه
وان يعطى لزم احلاله بالواجب كذا حكيم وفي هذا الامر انظر
واما الذي لا يلائم السمع على وجوبها فكثير في المقام الثاني هل
واجبان على الاعيان او الكفاية فقال الشيخ بالاول والشيخ
الريضي الثاني اجمع الشيخ بوجوب الوجوب من غير اختصاص
بالفعل بل بكونه حيزا من حيث للناس نامرون بالمعروف و
تنبهون عن المنكر اجمع السيد ان المقصد وروى الواجب

القيح ثم قام به في
منكم انتم الذين آمنوا بالخير ويا مرون بالمعروف وينهون
عن المنكر البعث الثاني في شأنه وجوبها وذكر المصنف له
هذا او بعد الاول علم الامر الثاني يكون المعروف معروفا
والمنكر منكرا اذ لو لا ذلك لامر باليسر المعروف وفيه عا ليس
بمنكر الثاني كونهما ثابتا في المستقبل فان الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر واجب والعبث قبيح الثالث ان يكون الامر والثاني
ثابتا لمرء ونهيه فانه اذا تحقق عند او غلب على ظنه عدم ذلك
ارتفع الوجوب الرابع امن الامر والثاني من الضرر والحاصل بالاسباب
واللهي اما اليها او لاحد من المسلمين فان غلب عند احد وجوب
ذلك ارتفع الوجوب ايضا ويجيبان بالقلب واللسان
واليد ولا ينتقل الى الاصعب مع انجاء الاسهل فها هما
فتيا في تبيينه وكتابته واتفق ليجمعه وتبينه
مع ضعف باي وقصر ذراعي هذا مع حصول الاسفار و
تشويش الافكار لكن المرجو من كرمه تعالى ان ينفع به
كما نفع باصله وان يجعله خالصا لوجهه الله سبحانه
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله

تمت كتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الاحد والاربعة عشر من شهر المحرم الحرام الـ
وفتنا لقراء



